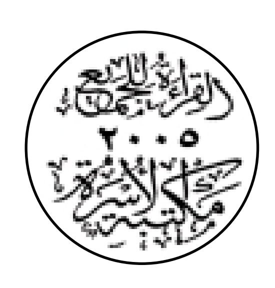
القراءة للجميع
٢٠٠٥
مكتبة الأسرة

سلسلة
العلوم
الاجتماعية

شئون وشجون تاريخية

د. يونان لبيب رزق





المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الغلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

ماجدة عبد العليم

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

أما الشئون التى يأخذنا إليها د. «يونان لبيب رزق» فهى كثيرة، وهى أحداث مهمة يمد بها المجتمع، ومازالت نتائجها فى مرحلة التصور، لم ينته بها المطاف بعد لتصبح حقائق مقدرة، ولأنها أمور تهم المجتمع فهى تحمل شجوناً لمدى تأثر المجتمع بهذه القضايا التى يناقشها الكتاب، حيث يعرض لنا تاريخ الطبقة الوسطى منذ أيام الحكم العثمانى وحتى الآن، ويستعرض مدى تزايد أو تناقص دورها فى حياة الأمة طبقًا لظروف كل مرحلة، ثم ينتقل إلى الشأن الدينى وتفسير نظرية المؤامرة وأسباب الاحتقان الدينى فى مصر، ثم الشأن السياسى ودراسة عن ثورة يوليو والدولة وتطلعاتها والدور البرلمانى، ثم الحدث الأهم وهو الاستفتاء على انتخاب رئيس الجمهورية بما يحمل من مكاسب ومخاطر، ثم الشأن السودانى على اعتبار أن أمن السودان يشكل أمناً وقائيًا لمصر، ثم الشأن العربى وما يمر به العالم العربى من أحداث اختلطت فيها المفاهيم وما أفرزته من قضايا جديرة بالبحث.

إن كتاب «شئون وشجون تاريخية» لا يضع حقائق وإنما يطرح أسئلة ربما لم يحن الوقت للإجابة عليها، وهو لا يضع حلولاً بقدر ما يلقى الضوء على المواقف؛ ولأن الأحداث مازالت تجرى يبقى الحصول على النتائج ضرباً من المستحيل.

و د. «يونان لبيب رزق» أثرى المكتبة العربية بما يقارب الخمسين مؤلفًا فى تاريخ مصر الحديث والتاريخ العربى، عدا الأبحاث والتحقيقات التى استفاد منها أجيال من الباحثين، ويتذكر الشعب المصرى كله دوره مع فريق العمل المصرى الذى نهض بمهمة الدفاع عن حق مصر فى طابا، فقد قام على جمع الوثائق الخاصة بالموضوع وصياغة الجوانب التاريخية فى المذكرات القانونية التى كان الفريق المصرى يقدمها إلى هيئة المحكمة.

وقد أسندت إليه مهمة تأسيس «مركز الأهرام» ويقوم بتحرير الصفحة الأسبوعية التى تنشرها الجريدة بعدد يوم الخميس تحت عنوان «الأهرام ـ ديوان الحياة المعاصرة» وقد توِّجت مسيرته العلمية وجوائزه العديدة بحصوله على أرفع الجوائز العلمية المصرية، وهى جائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٤.

ومكتبة الأسرة تقدم لـ د. «يونان لبيب رزق» مؤرخ مصر الحديثة، شئونه وشجونه التاريخية فى طبعته الأولى.

مكتبة الأسرة

الفهرس

مقدمة

يصعب توصيف هذا العمل بأنه من أعمال التاريخ العلمى التى تقوم على اختيار موضوع بعينه أو شخصية بذاتها أو فترة بحدودها لوضعها موضع الدراسة، مستعينا صاحبها فى ذلك بأحد مناهج الكتابة العلمية المعروفة، ومستخدما المادة المتاحة، خاصة الأصيل منها نقلاً عن دور الوثائق والدوريات وسائر المظان التى تشكل ما يعرّفه دارسو التاريخ بأنه مادة علمية من الدرجة الأولى.

هذا العمل فى الحقيقة أقرب إلى «التاريخ الجارى» أو ما يسميه البعض «بالشئون الجارية Current Affairs» والقائم على رصد وقائع كبيرة جرت خلال السنوات الأخيرة، ومحاولة البحث عن جذورها التاريخية، الأمر الذى أغرانا على اختيار هذا العنوان غير التقليدى «شئون وشجون تاريخية».

وهذا النوع من الدراسات لا يكون تقليدياً فى أمور كثيرة، فهو يعتمد على الرؤى التى يدعمها كاتبها بالمادة العلمية، أكثر مما يعتمد على هذه المادة التى يخرج منها كاتبها برؤاه التى قد لا يكون قد استقر عليها رأيه من قبل.

من جانب آخر فلأن كثيراً من تلك الشئون تظل قائمة، بل وساخنة، سواء قبل التعامل مع هذا النوع من الدراسات أو بعده، فإنه يحوطها كثير من أسباب الشجن، على عكس الحال مع الكتابات التاريخية التقليدية التى تتعامل مع أحداث دخلت ذمة التاريخ، والتى يمكن لكاتبها أن يلتزم بدرجة من الحياد البارد!

من جانب ثالث فإن المتعامل مع هذا النوع من الكتابات التاريخية، ذى الشئون والشجون، عليه أن يتسلح بقدر كبير من الوعى بالمستقبل القائم على إدراك ماهية حركة التاريخ، وأن يقوم بدور وطنى ذى طابع تبشيرى بالمستقبل الواعد، وليس دوراً تقريرياً قائماً على رصد الأحداث أو حتى تفسيرها.

من جانب أخير فإن مثل هذا النوع من الدراسات يطرح من الأسئلة أكبر كثيرا مما يقدم من إجابات، الأمر الذى يوفر لقرائها لونا من المتعة الفكرية، ويثير فى نفس الوقت شكلا من أشكال الرياضة الذهنية تفتقر إليها فى العادة الكتابات التاريخية التقليدية.

بهذه الرؤية تتبعنا كثيراً من القضايا الحالية ..

فى مصر قضية الطبقة الوسطى وما أصابها من وهن شديد، الأمر الذى لا يختلف عليه أحد، فيما سعينا إلى تقديمه من خلال «رؤية تاريخية»، الأمر الذى قدمناه فى موضوعين يفصل بينهما قيام ثورة ١٩٥٢ بكل ما استتبعها من تغييرات عميقة أصابت تلك الطبقة.

واخترنا بعد ذلك ما أصبح يعانى منه المصريون من احتقان دينى بدا فى بعض جوانبه نوعاً من المؤامرة من جانب بعض الجهات الحريصة على إضعاف الدور المصرى، تبعناها ببعض القضايا ذات الطابع السياسى التى لا تفتأ تطل برأسها، لتصبح محل مناقشات بين سائر المصريين.

من هذه القضايا ذلك الخلط الذى ساد بين المهتمين بالتاريخ والذى طفا على السطح بمناسبة مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو، حين اعتبر البعض أن (الثورة) ما زالت قائمة، وفندنا هذا الرأى اعتمادا على البديهية التاريخية أن الحركة الثورية لا تدوم إلى الأبد، وإنها يمكن أن تولد نظاما يأخذ بمبادئ الثورة دون زخمها، مما وصفناه «بدولة يوليو».

منها أيضا محاولة وضع تحديد دقيق لتوصيف المستقلين وتأثير هؤلاء على التاريخ المصرى الحديث، بعد أن شاعت فكرة بين عديدين وصمت موقف هؤلاء بأنه موقف انتهازى، أكثر منه موقف سياسى.

ومنها أخيرا الحدث الضخم الذى جرى يوم ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٥ حين أعلن الرئيس مبارك القبول بمبدأ انتخاب «رأس الدولة»، وهو الأمر الذى لم تعرفه مصر طوال تاريخها الحديث، مما يشكل علامة فارقة فى هذا التاريخ ينبغى الوقوف عندها، والعض عليها بالأسنان والنواجذ!

وبحكم ذلك الاحتكاك الدائم والقائم بين التاريخين المصرى والسودانى كان من الطبيعى أن ندلف من الشمال إلى الجنوب فنطرح السؤال الذى لا يفتأ السياسيون فى مصر يثيرونه حول من المسئول عن تبدد حلم وحدة وادى النيل، وما اتصل بذلك من موقف مصر حيال التطورات المتلاحقة فى السودان أو جنوب الوادى.

ولم يكن هناك مندوحة مع التطورات المأسوية التى عرفها العالم العربى بكل انعكاساتها على الدور المصرى من محاولة وضع إجابات على كثير من الأسئلة الحائرة فى هذا العالم، عن الفرق بين الإرهاب والعمل الوطنى، عن أسباب اختيار القوى الطامعة لمناطق الأبواب العربية، العراق والسودان، وأخيراً عن الأسباب التى دفعت قطاعات عريضة من العراقيين إلى سلوك السبيل الذى سلكوه فى أعقاب سقوط بغداد فى أيدى قوات الاحتلال الأمريكى.

ولا نملك إلا الاعتراف أننا لم نقدم إجابات شافية لكثير من الأسئلة، وقد لا يزيد فضلنا فى تقديمها عن مجرد طرحها، الأمر الذى يثير شهية القراء فى البحث عن تلك الإجابات والاستمتاع بهذا النوع الجديد من الكتابة التاريخية، وعلى الله قصد السبيل.

دكتور يونان لبيب رزق

شئون مصرية
في الشأن الاجتماعي

الموضوع الأول
الطبقة الوسطى ـ رؤية تاريخية (١)

مساتير الناس فى العصر العثمانى:

يمثل «العصر العثمانى» نقطة البداية فى التاريخ الحديث، حيث رزحت مصر فى ظل نظام اقتصادى ذى ملامح إقطاعية، ولم يكن هناك بالتالى طبقة وسطى بالمفهوم الرأسمالى، والتى اصطلح على تسميتها بالبورجوازية Bourgeoisie، ما كان موجوداً طبقة وسطى بالمفهوم الإقطاعى والتى اصطلح على تسمية أبنائها فى ذلك العصر «بمساتير الناس»، فيما تردد كثيراً فى كتابات شيخ المؤرخين المصريين فى ذلك العصر .. عبد الرحمن الجبرتى ..

ونتوقف عند كلمة «الستر» فى محاولة للبحث عن مضمون اقتصادى اجتماعى ..

فهى- فى تقديرنا- تعنى أولاً ذلك القطاع من المجتمع القادر على الوفاء بمتطلباته دون ما احتياج إلى «مد الأيدى» للآخرين، وتكتسب كلمة «الستر» مضمونها من التعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة وقتذاك .. نظام الأسرِ الكبيرة التى تضم الزوجات، والأبناء وزوجاتهم، والأحفاد إذا ما وجدوا، والتى تُحَمِّل ربها مسئوليات جسيمة فى السكنى والإعاشة، الأمر الذى خلق مع الوقت ثقافة معينة، تلك التى يمكن توصيفها بثقافة الستر، كأن يسأل رجل آخر عن أحواله فتكون إجابته «مستورة» (!) وكأن يردد أحدهم الدعاء بالقول: «ربنا يسترها»، ونعتقد أن المهمومين بتاريخ الأدب الشعبى لو بحثوا فى هذا الميدان لوجدوا فيه ما يكفيهم ويكفينا من أدلة!

ثم إنها تدلل ثانيًا على طبيعة الاقتصاد الإقطاعى القائم على «الدورة الرأسمالية المغلقة» بمعنى وجود رأسمال أو ما يمثله، موروث فى الغالب، ويقوم دور صاحبه بتدويره ليوفر فائضاً يكفل له ولمن يعولهم أن يحيوا فى ذات المستوى الذى عاش فيه آباؤه وأجداده ويظل هامش زيادته، وأحيانا نقصانه، محدوداً، الأمر الذى يؤدى إلى درجة من ثبات الموقف الاجتماعى أو استاتيكيته.

وينسحب هذا الثبات، ليس فحسب على «رأس المال»، وإنما على الموقع الاجتماعى بحكم ما ساد فى تلك العصور من «إرث» الابن لمهنة أبيه، وذلك من خلال نظام الطوائف الحرفية، والتى كان يمثل شيوخها - فيما نعتقد - قطاعاً مهماً من قطاعات الطبقة الوسطى..

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن مصر عرفت خلال العصر العثمانى ١٦٤ طائفة حرفية تولت حماية مختلف الحرف والعمل على النهوض بها ولكل منها شيخ أو رئيس يرجع إليه فيما يتصل بطائفته من شئون، ممن كانوا يشكلون فى النهاية عصباً مهمًا للطبقة الوسطى المصرية فى ذلك العصر، يمكن أن نضيف إليهم جماعة «الإسطوات» أو «الشيوخ» من أرباب العمل فى كل طائفة والذين لا يمكن توصيفهم بالأجراء، الأمر الذى نفرزهم معه عن الطبقة العاملة إن وجدت فى ذلك الوقت.

من جانب آخر يصعب وضع كل أبناء «طوائف الحرف» فى سلة واحدة، إذ يمكن تصنيفهم إلى نوعين؛ أولهما أقرب إلى الطبقة الوسطى، وهى الحرف ذات الطبيعة الإنتاجية مثل: صناعة الغزل والنسج والمواد الغذائية كصناعة الزيوت والنبيذ والسكر، بالإضافة إلى صناعات أخرى؛ النجارة، الحدادة، الطرابيش، الأكلمة، النحاس، البارود، صناعة السكاكين، السيوف، وبيع الكتب وتجليدها.

من النماذج الطريفة التى قدمها لنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى عن هؤلاء الأخيرين هذا النموذج الذى ساقه عن وفيات ١٧٨٨ .. الشيخ مصطفى بن جاد الذى قال فى ترجمته ما نصه:

«ولد بمصر، ورغب فى صناعة التجليد وتذهيبها فعانى ذلك ومارسه عند الأسطى أحمد الدقدوسى حتى مهر فيها، وفاق أستاذه، وأدرك دقائق الصنعة والتذهيبات والنقوشات بالذهب المحلول والفضة والأصباغ الملونة، والرسم والجداول والأطباع وغير ذلك، انفرد بدقة الصنعة بعد موت الصناع الكبار، وكان لطيف الذات خفيف الروح محبوب الطباع مألوف الأوضاع، وصار له ذوق صريح وكشف صحيح ومراء واضحة»!

النوع الثانى أبناء طوائف الخدمات وكان هؤلاء –فى تقديرنا– أقرب إلى الطبقة العامة منهم إلى الطبقة الوسطى، وهى الطبقة التى أطلق الشيخ الجبرتى على أبنائها تسميات عديدة؛ الجعيدية، الحشرات، الحرافيش. ومنهم المكارية الذين يؤجرون دوابهم للنقل، السقاءون المسئولون عن نقل المياه إلى المنازل، هذا فضلاً عن حرف دنيئة أخرى، فقد كان للصوص طائفتهم والغوازى حتى الشحاذين!!

كان العلماء يمثلون الرافد الثانى للطبقة الوسطى المصرية فى ذلك العصر، الأمر الذى خوله إياهم مكانتهم، ليست العلمية فقط وإنما السياسية أيضا، إذ كانوا يقومون بدور مهم فى الصراعات التى احتدمت بين عناصر السلطة من العثمانيين والمماليك وقتئذ، وكان كل من المتصارعين يبحث عن الشرعية لمكانته أحيانا ولأعماله فى أغلب الأحيان والتى لم يجدها إلا عند فتاوى هؤلاء!

وقد جنى العلماء من تلك المكانة عديداً من المزايا الاقتصادية؛ منها الحصول على حصص التزام فى بعض القرى، خاصة الذين رفدوا منها، والتى كانت تتزايد تبعًا

لزيادة تأثيرهم فى الحياة العامة فى العاصمة، ومنهم الذين «عانوا التجارة» على حد تعبير الشيخ الجبرتى، ولم تكن هناك فواصل حاسمة بين المهنتين .. العلم والتجارة، ومنهم أخيراً من فرضوا بقوة أتباعهم واقعًا اقتصادياً جعل لهم هذه المكانة داخل الطبقة الوسطى آنذاك!

مرة أخرى نعود إلى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» لنقرأ قصة أحد هؤلاء .. الاسم: الشيخ عمر البابلى الشافعى الأزهرى المتوفى سنة ١٧٩١ «تمهر فى العلوم، وأقرأ الدروس، وتزوج بزوجة الشيخ أحمد المقدسى، وكانت مثرية فترونق حاله وتجمل بالملابس وعرفته الناس، وماتت زوجته المذكورة لا عن عصبة فحاز ميراثها والتزم بحصة كانت بقرية يقال لها دار البقر، فعند ذلك اتسعت عليه الدنيا، وسكن داراً واسعة واقتنى الجوارى والخدم، ومواشى وأبقارا وأغناما، واستأجر أرضاً قريبة يزرعها بالبرسيم تغدو إليها المواشى وتروح كل يوم من أيام الربيع .. وتوفى فى هذه السنة بالطاعون، رحمه الله تعالى»!

غير أن قصة الشيخ حسن بن سالم الهوارى المالكى تقدم صورة مختلفة عن عالم اقتحم هذه الطبقة من خلال استخدام سطوته، وليس أمتع من أن نقرأ بعض ما جاء عنه فى ذات المصدر:

«كان فيه صلابة زائدة، اشترى خرابة بسوق القشاشين بالقرب من الأزهر وعمّرها داراً لسكنه، وتعدى حدوده وحاف على أماكن جيرانه وهدم مكتب المدرسة السنانية، وكان مكتباً عظيماً ذا واجهتين وعامودين وأربع بوائك وزاوية، جداره من الحجر النحيت عجيبة الصنعة فى البروز والإتقان. فهدمه وأدخله فى بنائه من غير تحاش أو خشية لوم مخلوق أو خوف خالق، أوقف أعوانه من الصعايدة المنتسبين للمجاورة وطلب العلم، يسخرون من يمر بهم من حمير الترابين وجمال الأعيان المارين عليهم، فيستعملونها فى نقل تراب الشيخ لأجل التبرك، إما قهرًا أو محاباة، ويأخذ من مياسير الناس والسوقة دراهم على سبيل القرض الذى لا يرد، وكذلك المؤن حتى تممها بهذه الصورة».

لم يكتف صاحبنا بذلك فيما قدمه الشيخ الجبرتى عن بقية سيرته، فقد أضاف بأن الجلاوزة من الطلبة أحدقوا به «يغدون ويروحون فى الخصومات والدعاوى،

ويأخذون الجعالات والرشاوات من المحق والمبطل، ومن خالف عليهم ضربوه وأهانوه ولو عظيماً من غير مبالاة ولا حياء، ومن اشتد عليهم اجتمعوا عليه من كل فج حتى بوابين الوكائل، وسكان الطباق وباعة النشوق، وينسب الكل إلى الأزهر ومن عذلهم أو لامهم كفروه ونسبوه إلى الظلم والتعدى والاستهزاء بأهل العلم والشريعة» !!

مثل «التجار» الرافد الثالث من روافد الطبقة الوسطى فى العصر العثمانى- المملوكى، وقد انقسموا بدورهم إلى طوائف؛ العطّارين، الزياتين، الفحّامين، الشمّاعين، والبنّانين وغيرهم، وقد اشتغل عديد من هؤلاء، ليس بالتجارة الداخلية فحسب، بل والتجارة الخارجية أيضًا، وهم فى سعيهم لحماية مصالحهم نصبوا على أنفسهم رئيسا أطلقوا عليه اسم «الشهبندر» .

ومرة ثالثة نعود لشيخنا مؤرخ العصر الذى قدم لنا فى مواقع مختلفة السيرة الذاتية لأشهر هؤلاء «أحمد المحروقى» ، كان من أهمها الموقع الذى تناول فيه قصة ظهور هذه الشخصية المرموقة، فيما جاء فى أخبار عام ١٧٩١ .

قال: إنه اتصل بالخواجا المعظم والتاجر المكرم السيد أحمد بن السيد عبد السلام المغربى الفاسى، وكان من أكبر تجار عصره «وانضوى إليه وأحبه واتحد به اتحاداً كلّيا» ، ويضيف أنه بعد موت أخ للسيد أحمد فى الحجاز ووضع يده على ماله ودفاتره «وعظم صيته وصار عظيم التجار وشاه البندر سلم قياده فى الأخذ والعطاء وحساب الشركاء إلى السيد أحمد المحروقى، وارتاح إليه لحذقه ونجابته، ولم يزل على ذلك حتى اخترمته المنية ..والتجأ السيد أحمد المحروقى إلى كتخدا إسماعيل بك، فسعى إليه وأقره مكانه وأقامه عوضه فى كل شيء، وتزوج بزوجاته وسكن داره، واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله، ونما أمره من حينئذ، وأخذ وأعطى ووهب وصانع الأمراء وأصحاب الحل والعقد حتى وصل إلى ما وصل إليه، وأدرك ما لم يدركه غيره فيما سمعنا ورأينا» !

ويورد لنا أندريه ريمون فى كتابه «المصريون والفرنسيون فى القاهرة» قائمة بأسماء عدد من هؤلاء التجار الكبار؛ عائلة محمد محرم، الشيخ محمد العشوبى؛ شيخ سوق الغورية الشهيرة، أحمد الزرو شيخ طائفة تجار الصابون، وغيرهم كثيرون.

وقد رأى كثير من المؤرخين أن هذه الشريحة من الطبقة الوسطى كانت مهيأة لتكوين رأسمالية حديثة على غرار البورجوازية الأوربية، فيما حاول المؤرخ الأمريكى بيتر جران Peter Gran أن يثبته فى عمله المعروف «الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر ١٧٦٠–١٨٤٠»، بيد أنه قد حال دون هذا التطور اختلاف الظروف، بين حكام قوميين فى أوربا من ملوك الدول الحديثة وما انعقد بينهم وبين جماعات التجار الأحرار من تحالف ضد الإقطاعيين القدامى وحكام أجانب عن مصر، حتى لو كانوا مسلمين، وتمتلئ كتابات المعاصرين بصور عمليات النهب التى مارسها هؤلاء فى مواجهة التجار .. فرادى أو جماعات، الأمر الذى لم يوفر العنصر الأول من عناصر الرأسمالية الحديثة، التراكم الذى يترتب عليه مزيد من أسباب الاستثمار، وما يستتبع ذلك من دورة رأسمالية تتعاظم مع مرور الوقت، وهى التى خلقت البورجوازية الحديثة.

وبينما يرى الكثيرون أن هذه القوى لا تجمعها رابطة واحدة، بحيث يمكن توصيفها فى النهاية بالطبقة، فإن بعض الدراسات الحديثة برهنت على وحدة ثقافة هذه الطبقة، فيما حاولت أن تثبته المؤرخة المصرية الدكتورة «نللى حنا» فى عملها الذى صدر مؤخراً تحت عنوان «ثقافة الطبقة الوسطى فى العصر العثمانى ق١٦ إلى ق١٨».

* * *

يمكن القول، وعلى ضوء الدراسات التاريخية العديدة أن عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر أجهضت حركة «النمو الطبيعى» للطبقة الوسطى، فهى قد قضت على المفردات التى كونت هذه الطبقة بامتداد العصر العثمانى، لتحل الدولة أو الحكومة محلها (!).

فمن خلال نظام الاحتكار الذى فرضه الباشا، والذى تصور معه أنه قادر على نقل البلاد إلى العصور الحديثة، بدأت تتآكل القوى الاجتماعية التى شكلت الطبقة الوسطى من قبل ليحل محلها ما اتفق المؤرخون على توصيفه «برأسمالية الدولة».

ونبدأ «بالعلماء» الذين لعبوا دوراً حاسمًا من خلال السيد عمر مكرم إبان فترة الفوضى التى أعقبت خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١، وحتى تولى محمد على

مسند الباشوية عام ١٨٠٥، وهو الدور الذى مهد لبناء الدولة الحديثة، مما كان إيذانا بانتهاء دورهم السياسى، وما تبع ذلك من تغير وضعيتهم الاجتماعية.

فمن ناحية انتهت الصراعات التقليدية التى سادت خلال الفترة السابقة، سواء بين البيوت المملوكية أو بين هؤلاء وبين الباشوات العثمانيين، فيما جرى بعد التخلص من المماليك فى مذبحة القلعة الشهيرة عام ١٨١١، ثم النجاح مع الباب العالى فى إبقاء محمد على باشا واليا على مصر دون تغييره، وفقد العلماء الوظيفة التى طالما استثمروها من قبل، بإضفاء الشرعية على هذا الجانب أو ذاك.

وقد سجل الشيخ الجبرتى هذا التحول فى موقعين، فهو يقول فى موقع أن الباشا قد نجح فى إيقاع «التحاسد والتباغض» بين هؤلاء حتى انفرط عقدهم، وهو يقول فى موقع آخر أنه مع نفى السيد عمر مكرم إلى دمياط عام ١٨٠٨ دون ما احتجاج من جانب هذه الفئة إنما كان يمثل قمة النجاح فى التخلص من أى نفوذ سياسى اعتادت أن تمارسه هذه الشريحة الاجتماعية فى ظل الأوضاع القديمة.

ومن ناحية أخرى لم يمض وقت طويل حتى أنهى محمد على نظام الالتزام وفقد العديد من هؤلاء حصصهم فى سائر أنحاء الريف المصرى.

ومن ناحية ثالثة، وهى الأهم فى تقديرنا، فإن النظام التعليمى الحديث الذى أدخلته حكومة الدولة الحديثة، وما تبعه من اتساع قاعدة خريجى هذا النظام قد أدى إلى نتيجة مهمة أخرى، فلم يعودوا يحتكرون العلم كما كان الحال من قبل، وتم تمييزهم عن المتعلمين تعليماً حديثا من خريجى المدارس الحكومية بتوصيفهم بالمتعممين، فى مقابل خريجيها الذين ارتدوا لباس رأس آخر وتسموا بالمطربشين ولقبوا بالأفندية(!)

ونتوقف قليلاً عند هذه القوة الاجتماعية الجديدة التى نصنفها داخل الطبقة الوسطى لنبدى عليها بعض الملاحظات:

١ ـ أنها بدأت ذات طابع عسكرى من ناحية، وكانت الغلبة فيها للعناصر غير المصرية، من ناحية أخرى، غير أنها أخذت تصطبغ بالطابع المدنى مع مرور الوقت

وتركز دورها فى إمداد إدارات الدولة الحديثة التى أخذ دورها فى التعاظم باحتياجاتها البشرية.

منها مدرسة «الفنون والإدارة الملكية» التى كانت تعد الموظفين لجميع المناصب التى تتطلب إلماما بالعلوم الطبيعية والإدارة، وكان خريجوها فى العادة أول من تلقب «بالأفندى» ولم يكن الحصول عليه أمراً سهلاً إذ كان يتطلب جهدًا كبيراً فى الدراسة النظرية والعملية، ومنها مدرسة الزراعة «لتحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة»، ومنها مدرسة الألسن التى بدت شدة الحاجة إليها بعد الانفتاح على الغرب والحاجة إلى الأخذ بمعطياته الحضارية، وهى المدرسة التى اكتسبت شهرة كبيرة بعد أن تنظَّر عليها المفكر المصرى المعروف «الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى».

وقد زادت حركة تمدين المدارس العسكرية على عصر إسماعيل، حين تحولت كل من مدرسة الطب والمهندسخانة إلى الطابع المدنى، هذا فضلاً عن نشوء مدارس أخرى منها مدرسة الحقوق ومدرسة دار العلوم، وكانت تقوم جميعها بتفريخ أبناء الطبقة الجديدة.

من جانب آخر فإن تقطُّع الروابط السياسية مع الدولة العثمانية كان كفيلاً بدوره بتمصير أبناء هذه الشريحة الجديدة من الطبقة الوسطى، الأمر الذى تم على استحياء فى أواخر عصر محمد على، ثم اتسع نطاقه على عهد كل من سعيد وإسماعيل، وما تبع ذلك فى أواخر القرن من انقطاع الورود التركى إلى مصر وشغل أبناء البلاد لأغلب الوظائف.

٢ ـ لم تكن المدارس العليا فقط المنوط بها تخريج هذه الشريحة الجديدة من أبناء الطبقة الوسطى فى الدولة الحديثة، بل كان إلى جانبها المدارس التى كان يلتحق خريجوها بالتعليم العالى، مثل: المدارس الابتدائية والتجهيزية، والتى منحت شهادات تمكن أصحابها من الانخراط فى سلك الأفندية دون ما حاجة إلى استكمال تعليمهم العالى.

٣ ـ إن هذه الشريحة الجديدة من أبناء الطبقة الوسطى ولدت فى حضن الحكومة، فقد تعلموا فى مدارسها وتوظفوا فى دواوينها، فهم فى البداية والنهاية كما وصف

بعضهم نفسه «عبيد إحسانات أفندينا»، ونرى أن هذه الولادة قد أضعفت كثيراً من شأنها، على غير الحال مع المثقفين من أبناء التعليم الحديث فى العالم الغربى الذين قادوا فى الغالب حركات التغيير.

٤ ـ ثم إنه مع مرور الوقت اكتسب الأفندية صبغة اجتماعية وثقافية واحدة، فهم من ناحية قد هجروا الأحياء القديمة التى كانت مقراً لسكنى الطوائف بكل حاراتها الضيقة وأبوابها المغلقة، إلى أحياء جديدة أصبحت، إذا جاز التعبير، مثوى للطبقة الجديدة، على رأسها شبرا والعباسية والسكاكينى وغيرها، وهم من ناحية أخرى تخلوا عن الأزياء القديمة، الجبة والقفطان والجلابية والبلغة، وارتدوا أزياء جديدة؛ قمصان وبدل وأربطة عنق وأحذية، هذا فضلاً عن الطربوش بالطبع، ثم إنهم من ناحية ثالثة قطنوا دوراً جديدة ذات تقسيمات اجتماعية مختلفة، فهى تضم عدداً كبيراً من المساكن ولكل أسرة مسكنها، وتخلَّوا عن نظام البيت الكبير أو بيت العيلة بكل ما يحتويه من سلاملك وحرملك وحديقة وأماكن لخزن الأطعمة وتربية الدواجن. أضف إلى كل ذلك ما حدث من تغير تدريجى فى طبيعة الأثاث حين أخذوا بشكله الأوربى، وعلى وجه الخصوص الإيطالى والفرنسى، وتخلصوا من الأثاثات القديمة بدءاً من الطبلية وانتهاءً بالكنبة البلدى!

٥ ـ ونرى أن هؤلاء قد نجحوا فى أن يقدموا النموذج الأمثل للطبقة الوسطى الجديدة فى مصر، على غير الحال بالنسبة لغيرهم الذين تآكل دورهم وانسحبوا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الشريحة الثانية يجسدها أبناء الطوائف الحرفية القديمة الذين أخذوا فى الاختفاء من جراء السياسات الاقتصادية التى اتبعها محمد على باشا، ولو أن هذا الاختفاء لم يحدث فجأة، أو فى عصر محمد على وحده، كما يحلو للبعض تصوير الأمر، ولكنه استغرق وقتاً ..

ومرة أخرى نعود إلى التمييز بين الطوائف الإنتاجية وهى التى تعرضت لحملة الإفناء من جانب السياسات الاحتكارية التى اتبعت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والطوائف الخدمية التى بقيت تؤدى دورها حتى أواخر القرن؛ فالسقاءون

مثلاً لم يختفوا إلا بعد دخول المياه العذبة للبيوت من خلال شركات متخصصة، وهو ما حدث للمكارية الذين بدأ دورهم فى الانحسار بعد ظهور الترام فى القاهرة، ثم فى الإسكندرية وعدد آخر من المدن المصرية، هذا فضلا عن تقلص طائفة المشعلجية بعد أن تسللت الكهرباء للبيوت، وانتقلت من دور أبناء الطبقة الراقية إلى أبناء الطبقة الوسطى، وهى أمور لم تعرفها البلاد إلا خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بمعنى آخر أن الطوائف التى كانت تنتمى إلى هذه القوة الاجتماعية الأخيرة تعرضت للاختفاء قبل زميلاتها ممن صنفن أبناءها فى طبقة العامة!

ومرة أخرى نعود للمقارنة بين التحول الذى جرى فى أوربا للطوائف الحرفية Guilds، والتى عرفت تحولاً رأسمالياً متدرجًا، حين ظهرت الرأسمالية الجديدة من أرباب الطوائف، ومع مرور الوقت اختفت الشركات الأسرية القديمة ليحل محلها الرأسماليون الجدد، هذه من ناحية، والأجراء من ناحية أخرى، وهو لسوء الحظ ما لم يحدث فى مصر.

فقد أدخل محمد على مصر إلى عصر الرأسمالية عنوة، وذلك من خلال إقامة الصناعات الحكومية ذات الإنتاج الضخم Mass Production، وهى السياسة التى بدأت تظهر معالمها فى سنة ١٨١٨ عندما أسس مصنعاً كبيراً فى جهة بين الصورين وجهّزه بالعدد والآلات وعين به نحو أربعة آلاف عامل، ووجه الإنتاج إلى نطاق جديد، وبهذا كله تجمّع آلاف العمال يعملون تحت سقف واحد ويخضعون لإدارة واحدة وينتجون سلعة بعينها.

وامتد احتكار الدولة لكل ركن فى مصر، وتقدم صناعة المنسوجات، باعتبارها أهم الصناعات المصرية، نموذجاً للسياسة التى اّتبعها الباشا فى هذا الشأن ..

فقد أنشأ «ديواناً» للإشراف على هذه الصناعة، وأرسل الوكلاء إلى القرى لشراء الخيوط التى تغزلها نساء الأهالى لحساب الحكومة، وعيَّن مشايخ لكل قرية يقومون بإحصاء المغازل الكائنة بها، وليضمنوا استمرار تشغيل نساجى القرية. وأرسل موظفى الحكومة إلى القرى والمدن لشراء المنسوجات المجهزة بأسعار حددتها الحكومة. ووضع خاتماً حكوميًّا على طرفى كل قطعة نسيج حتى لا يدخل أحد إلى السوق

خلسة. وكان كل من يثبت عليه القيام بالتهريب يعاقب بضربه بالنبوت وتفرض عليه غرامة باهظة!

وأصاب التجار على اعتبارهم الشريحة الثالثة من أبناء الطبقة الوسطى ما أصاب غيرهم من أبناء الطوائف الحرفية الإنتاجية ..

فالمعلوم أنه قبل ظهور الدولة الحديثة اقتصرت مراقبة التجارة الوطنية على موظف يعرف باسم «المحتسب» بينما كانت تنظم التجارة الأجنبية نصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية، وظل هذا النظام على ما هو عليه من حيث الجوهر حتى عام ١٨١٩ حين أنشئ ديوان منفصل يتولى الشئون التجارية، وهو العام الذى ضغط فيه «محمد على» على التجار الوطنيين والأوربيين حين بدأ فى تطبيق سياسته الاحتكارية على التجار.

وقد قامت هذه السياسة على احتكار كل المنتجات المصرية بدون استثناء، إلى جانب كل المنتجات التى كانت ترد من سنار، وكردفان واليمن، أى اللبان وريش النعام والعاج وبن مخا والمر، والبخور وخشب الصبار، ولم يكن لحرية التجارة أى وجود.

ولعل التوصيف الذى تقدم به قنصل بريطانيا فى العاصمة المصرية فى أواخر عام ١٨١٨ يقدم صورة لما أصاب هذه الشريحة من الطبقة الوسطى من بوار .. قال: «إن قسطاً كبيراً من عدم الثقة الحالى يجب أن يعزى إلى سياسة الباشا السيئة الخاصة بمحاولة احتكار كل إنتاج البلاد وأن يُنصّب من نفسه بائعًا لكل البضائع الأجنبية المستوردة إليها. وقد نتج عن ذلك أن توقفت كل التجارة التى كان يقوم بها التجار الوطنيون، ولم تكد تبقى لديهم أية وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا إلى حياة شريفة»!

ونخلص من كل ذلك إلى أن الطبقة الوسطى المصرية بكل شرائحها تعرضت لمأزق حقيقى فى نهاية عصر محمد على، الأمر الذى ترتب عليه مضاعفات عديدة تستحق الرصد.

المأزق:

«رأسمالية بدون رأسماليين» كان هذا فحوى المأزق الاقتصادى الاجتماعى الذى تأكد فى مصر بعد أن استقرت سياسة «الاحتكار» التى اصطنعها محمد على، وأصبحت الدولة الصانع الأول وبنفس الدرجة التاجر الأول ثم الزارع الأول، وأضحت الغالبية العظمى من المصريين من العاملين فى خدمة الحكومة.

عبر عن ذلك فلاحو إحدى قرى الوجه البحرى عندما دعاهم أحد الملتزمين للعمل فرفضوا متذرعين بأنه لم يعد له ولاية عليهم فيما جاء فى قولهم: «روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى، أنتم إيش بقالكم فى البلاد، قد انقضت أيامكم، إحنا صرنا فلاحين الباشا»، الأطرف من ذلك أن بعضهم قرن إنتاجه باسم الوالى فكان هناك كرنب الباشا أو جزر الباشا أو فجل الباشا!

ونرى أن ما حدث فى عصر «محمد على» قد خلق وضعاً شاذاً، فهو أنهى، أو كاد، وجود الطبقة الوسطى بمفهومها الذى كان سائدا من قبل، لتحل الحكومة محله، على عكس ما حدث فى تاريخ تطور البورجوازية فى أوربا، هذا من جانب، ثم إنه من جانب آخر، ونتيجة لتآكل تلك الطبقة فلم نعثر على هذه الصيغة التى كان قد عرفها العالم الغربى خلال القرن السابق بقيام تحالف بينها وبين الحكومة حين نمت الدولة المركزية بأموالهم، وتوفرت الأسواق المطلوبة لزيادة رءوس أموالهم بمساعدة هذه الدولة .. باختصار لعب محمد على الدورين .. دور الطبقة ودور الدولة.

جانب آخر من هذا الوضع الشاذ بدا فى الخلل الذى أصاب التركيب الاجتماعى للمصريين مع اختفاء الطبقة الوسطى دون حلول بديل، مما صنع منطقة اجتماعية خاوية، هى منطقة الوسط، التى كانت فى حاجة إلى من يشغلها، وكان البديل جاهزا! فقد حدث انفتاح مصر على أوربا بعد ما تعرضت للغزو الفرنسى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التالى، ثم أخذت العلاقة فى التوثق خلال السنوات التالية، إبان فترة بناء الدولة الحديثة، وكانت سوق الدول الرأسمالية الجديدة ضاقت على البورجوازية الأوربية بعد تزايد حجمها، الأمر الذى دعاها إلى التطلع إلى البحث عن

أسواق أخرى، وقدمت مصر نموذجاً مثالياً لها، بعد كل المتغيرات بزراعة المحاصيل النقدية، ونشوء حكومة معقدة متعددة الاحتياجات، وما استتبع التوجه نحو التحديث من اصطناع أساليب الحياة الغربية، مع ما وفره ذلك من حاجات كانوا مستعدين للوفاء بها، وكل شيء بثمنه!

وقد رأى الطامعون أنه ليس ثمة ما يمنعهم من اجتياح هذه السوق الجديدة سوى نظام «الاحتكار» الذى كان قد فرضه الباشا، ، فقد أدركوا أنه بعد ما أصاب الطبقة الوسطى المصرية، من وهن، أن المعركة ليست معها بقدر ما هى مع الأنظمة التى فرضها الحكام الجدد، وهى أيسر كثيراً مما لو جرت مع طبقة اجتماعية جاهزة وقادرة على التصدى.

وبهذا الإدراك بدأ منذ وقت مبكر، وفى أغسطس عام ١٨٣٨ على وجه التحديد، السعى لكسر نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على، فيما تقرر فى معاهدة مشهورة عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية، هى المعاهدة المعروفة باسم بالطة ليمان. والتى قضت بالتبادل الحر للمنتجات، منح الرعايا البريطانيين وضع الدولة الأولى بالرعاية، تحديد الرسوم على الواردات بـ ٣٪، وعلى الصادرات بـ ١٢٪.

وعلى الرغم من أن باشا مصر قد أعلن عن نيته على تنفيذ ما جاء فى هذه المعاهدة غير أنه اتبع كل وسيلة إبان الأعوام العشرة التالية، وحتى نهاية عهده، لبث العراقيل فى طريق وضعها موضع التطبيق .. كل ما فعله أنه استفاد من الزيادة التى تقررت على الرسوم، أما ما دون ذلك فقد بدا فى سياسات وصفها الممثلون الأوربيون فى العاصمة المصرية، خاصة قنصل بريطانيا، بالمكر!

منها الاستيلاء على أراضى الفلاحين مما كان يعنى أنه يفرض بالتدريج احتكارا لمنتجات كل البلاد، وجاء وقت أصبح معه مالكاً لثلثى الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر. ومنها عدم السماح للأجانب ببناء السفن، وعندما حدث تحت ضغوط القناصل أن وافق على أن يقوم هؤلاء بذلك من أجل استعمالهم الخاص وأن ينقلوا عليها منتجات البلاد، فقد جاءت موافقة مشروطة: أن يقوم بالخدمة على هذه السفن ملاحون مصريون وأن تحمل العلم التركى، ولما كان الأخيرون يخشون غضب الباشا فقد انصرفوا عن العمل عند هؤلاء، وأصبح التصريح بلا قيمة!!

واستمر عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) فى اتباع سياسة جده المراوغة، الأمر الذى كان محل شكوى القنصل البريطانى فى القاهرة والسفير البريطانى فى إستنبول، منها ما فعلة مثلاً عام ١٨٥٣ حين أصدر أمرا يقضى بتحريم تصدير الحبوب بحجة أن فيضان النيل العالى الذى شهده ذلك العام قد أتلف نسبة كبيرة من المحصول، ومنها: أنه لما وجد أن اليونانيين هم المشترون الرئيسيون للمحاصيل المصرية عاونهم على ذلك معرفتهم بلغة الأتراك وعاداتهم، قرر طردهم جميعاً من البلاد، وهو الموقف الذى اضطر معه المسئولون من ممثلى الدول الأجنبية فى مصر إلى منح حمايتهم لهؤلاء.

غير أنه مع تولى سعيد لمسند الباشوية (١٨٥٤-١٨٦٣) انهارت بقية مقاومة الحكومة المصرية فى الدفاع عن سياسة الاحتكار، هذا من جانب، وازداد القدوم الأوربى إلى البلاد من جانب آخر، ولم يعد للوالى الجديد أن يتفاخر بقولة أبيه، مؤسس الأسرة العلوية، أنه عندما تولى حكم البلاد لم يكن فى الإسكندرية سوى ثلاثة من أصحاب القبعات، وأن هذا العدد قد زاد قرب نهاية عهده فوصل إلى ثلاثة آلاف!

وجرى ما يمكن أن نسميه «بالاجتياح الأوربى» لأرض الكنانة خلال سنوات حكم إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) حتى وصل عددهم قرب نهاية عصره إلى ٦٨ ألفا، وهو الاجتياح الذى صنعته تطورات اقتصادية عديدة؛ بناء السكك الحديدية الذى بدأ منذ عصر عباس واستمر فى عهد خَلَفْيه حتى إن طول خطوطها بلغ ١٣٠٠ كيلومتر عام ١٨٨٠، كما بلغ طول خطوط التلغراف ٥٢٠٠ كيلومتر، زيادة مساحة الأراضى المزروعة بالمحاصيل النقدية نتيجة لمشاريع الرى التى أمكن تنفيذها خلال تلك السنوات حتى بلغ طول قنوات الرى ٨٤٠٠ ميل، هذا فضلاً عن افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية عام ١٨٦٩، وما ترتب عليه من تعاظم المصالح التجارية لرجال الأعمال الأوربيين فى البلاد.

على أى الأحوال فإن ما يعنينا من كل ذلك تأثير هذه المتغيرات على الطبقة الوسطى المصرية، الأمر الذى يمكن أن نرصده فى أكثر من جانب:

١ ـ أدت غلبة الطابع المدنى على التعليم، بل وعلى وجوه الحياة عموما بالمقارنة بما كان سائداً فى عصر محمد على، إلى اتساع قاعدة جماعات «الأفندية» من غير

العسكريين، خاصة بعد أن تبين المصريون مزايا الالتحاق بمدارس التعليم الحديث التى كانوا يخشونها مع قيامها لارتباطها بالخدمة العسكرية، فزاد إقبالهم عليها.

٢ـ فى ذات الوقت ظهر قطاع جديد من الطبقة الوسطى لم يكن معروفاً من قبل، ملاك الأراضى، أو من يمكن توصيفهم بالرأسمالية الزراعية، وهو القطاع الذى بدأ على عصر إسماعيل بعد قانون المقابلة المشهور، والذى ترتب عليه تحول ملكية الأراضى من ملكية الانتفاع إلى ملكية العين، وكان تطوراً طبيعيًا بحكم ما شهدته تلك الفترة من ارتفاع أسعار القطن العالمية من جراء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١–١٨٦٥)، الأمر الذى أصبحت معه الأرض المنتجة لهذا المحصول النقدى سلعة رأسمالية.

٣ ـ تبع هذه المتغيرات الكمية للطبقة الوسطى المصرية فى ثوبها الجديد متغيرات كيفية، الأمر الذى نلاحظه فى العلاقة بين جماعات الأعيان (الرأسمالية الزراعية الجديدة) وبين جماعات الأفندية، إذ حرص الأولون على أن ينال أبناؤهم أرقى الشهادات، بل كثيراً ما كانوا يبعثون بهم لاستكمال تعليمهم فى الخارج.

بيد أنه يبقى قبل ذلك وبعده ما حدث خلال ذات الفترة من نجاح رجال الأعمال الأوربيين فى شغل أغلب المواقع الاقتصادية التى كان يفترض أن يشغلها أبناء الطبقة الوسطى من المصريين، فقد تحالفت أعداد من أبناء شعوب البحر المتوسط والأوربيين فى مزاحمة هؤلاء؛ فالأرمن برعوا فى التجارة واحتكروا الدخان، والسوريون عملوا أيضاً بالتجارة فى الأقطان هذا فضلاً عن الأعمال المالية، واليهود اشتهروا بالسمسرة وتجارة الأموال والربا وأنشأوا المحال التجارية للبضائع الأوربية، أما اليونانيون، فاحتكروا تجارة التجزئة وخاصة البقالة والمشروبات الروحية. ويبدأ اليونانى بسيطاً جدًّا فى حانوت حقير ينام ليلاً فيه، وعن طريق رفعه للأسعار والربا يصل إلى أعلى المراكز ويصبح رأسماليًا كبيراً يعمل بتجارة القطن، أما الإنجليز فقد سيطروا على فروع كثيرة فى التجارة، فاحتكروا المنسوجات الصوفية والبياضات والفحم الإنجليزى، وكان للفرنسيين مركز متفرد وأصبحت الأسواق تفيض بالبضائع الفرنسية، خاصة المنسوجات الحريرية والدانتيلات.

ولا شك أن هذه المنافسة قد عوقت من نمو الطبقة الوسطى المصرية، خاصة إذا ما لاحظنا أن الوجود الأوربى كان مدعوماً بنظام الامتيازات الأجنبية، والذى أدى إلى تغليب مصالح هؤلاء على مصالح أقرانهم من المصريين، الأمر الذى تأكد بعد نشوء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥، ولم يكن متوقعًا أن يسكت أبناء هذه الطبقة على ذلك وقتاً طويلاً!

* * *

لعل تلك القصة التى نستخرجها من ملفات تلك المحاكم توضح الدور الذى لعبه الأجانب فى حصار النمو الطبيعى للطبقة الوسطى الرأسمالية، حتى فى ميدانها الطبيعى، فى الريف ..

القصة لرجل اسمه «الشيخ محمد السيد عطية» من أبى كبير شرقية واجه قضية رفعتها عليه إحدى الشركات الأجنبية الناشئة، التى أسمت نفسها «بشركة الأسواق المصرية» حصلت فى ذلك البلد على امتياز بإنشاء سوق للمواشى تأخذ فيه رسوماً عن كل ماشية تظلها سقائفها، وعندما امتنع الرجل عن إرسال مواشيه إلى تلك السوق، وحرض آخرين على الحذو حذوه، طالبته الشركة أمام المحكمة المختلطة بتعويض بلغ خمسة آلاف جنيه، وكان مبلغاً جسيماً بمقاييس العصر، الأمر الذى كان كفيلاً بخراب بيته وبيت كل مصرى يجرؤ على الدخول إلى سوق المنافسة مع هذه العناصر الأوربية!

ونرى أن تكرار ذلك المشهد المأسوى كان وراء ما جاء فى برنامج جمعية «مصر الفتاة» التى تشكلت عام ١٨٧٩ فى أعقاب خلع إسماعيل، وهو البرنامج الذى أسمته «لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر» فيما جاء فى السبب الثامن من أسباب شقاء البلاد، على حد تعبير واضع البرنامج:

«إن عدم المساواة بين الناس فى التكاليف يوجب النفور من الإدارة والحقد على أصحاب الامتياز واضمحلال الضعفاء الذين يحملون من ذلك ما لا يطيقون حتى كثر عدد المعسرين منهم، وهم الذين يتأخر عليهم فى كل عام من أموال الميرى ما لا يقدرون على دفعه. ولا شك أن عددهم يزداد فى كل يوم إذا لم يؤخذ أمرهم

بالاحتياط بل الحكمة تقضى أن يُرعى فيهم أمر العدل وأن تجعل تكاليفهم على قدر طاقتهم .. أن العدل يقتضى أن توزع تكاليف الحكومة بالمساواة من غير تمييز بين الأصول والأجناس. فإن الملاك الأوربيين الذين لا يدفعون شيئاً على أملاكهم المدنية ولا يدفعون جميع رسوم الريفية تجعلهم بغضاء عند سائر الناس».

الصورة الأخرى يقدمها خطيب الثورة العرابية «عبد الله النديم»، وكانت عن أحوال التجار المصريين، الذين كان يفترض أنهم العمود الفقرى للطبقة الوسطى، قال على لسان أحدهم:

«كنت من التجار المعتبرين ومكثت مدة من الزمان معززاً بين الإخوان مشهوراً بالصداقة والأمانة والعفة والصيانة وغير خاف عليك ما آل أمر تجارتنا إليه من الكساد لعدم إقدام الأهالى على بضاعتنا وميلهم إلى تمويهات الغير، حتى أصبحت تجارتنا اسمًا بلا جسم، ولم يبق لها عين ولا رسم، فبعد أن كان رأسمالى نحو عشرة آلاف جنيه لم يبق إلا نحو خمسمائة جنيه، ودائما أبداً يكون السبب سيطرة التجار الأجانب، فترى فى البلد ثلاثين دكاناً من الوطنيين يقضون النهار يُسَبّحون ويهللون بفتح المصحف صباحاً فلا يشغله عنه شاغل حتى يناديه مؤذن الظهر، ثم ينام فلا يوقظه إلا مؤذن العصر .. وترى دكاناً واحداً لبقال أجنبى فيه جميع أصناف البقالة والعطارة حتى بهرجان العروسة، وصاحبه طول النهار على قدمه يزن ويربط ويلف ويقبض، والناس فى ازدحام على بابه، والكل يناديه: شهلنى ياخواجا» .. وتفسر هذه الصورة أسباب انخراط هذا القطاع من أبناء الطبقة الوسطى فى تيار الثورة، بمعنى آخر أن الأضرار التى نزلت بهذه الطبقة كانت من أسباب تحولها من حركة قام بها بعض العسكريين إلى ثورة شعبية عامة.

وتم الاحتلال البريطانى لمصر فى خريف عام ١٨٨٢ وزاد ورود الأجانب إلى البلاد حتى عبروا خلال مدة قصيرة حاجز المائة ألف وهم يتلفعون بحماية السلطة الاستعمارية الجديدة، الأمر الذى أدى إلى مزيد من انكماش بعض أجنحة الطبقة الوسطى المصرية، خاصة من العاملين فى مجالى التجارة والمال وبعض الصناعات الصغيرة، إلى حد نلاحظ معه أن تلك الصناعات القديمة قد اقتصرت على الأحياء الفقيرة، أو الأحياء الشعبية التى ظل أبناؤها متمسكين بنمط حياتهم القديمة فى الزى

والسكن والأثاث، أما أحياء الطبقة الوسطى فى المدينة، ناهيك عن الأحياء التى قطنها الأعيان والأجانب، فقد توجهت بكل جوارحها إلى كل ما هو مقتبس من أوربا، حتى أصبح عاديا أن تجد فى الأحياء الأولى حرفيى «البلدى»، وفى الثانية محال «الإفرنجى» بدءا من بدل الصوف الإنجليزى والفساتين الباريسية ووصولا إلى صالونات لويس الخامس عشر!!

وبرز فى الميدان من أبناء الطبقة الوسطى المصرية مجموعتان:

الأولى: الأعيان من كبار ومتوسطى مُلاك الأراضى الزراعية بعد أن دخلت عليهم تغييرات جوهرية، فالمعلوم أنه مع نشأة الملكية الكبيرة فى مصر خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر، أنها رفدت من كبار موظفى الدولة ومن القادة العسكريين، وكان أغلبهم فى أول الأمر من الأتراك، إلا أنه مع مرور الوقت وفى خلال أواخر القرن وبداية القرن التالى ضعفت هذه الطبقة، أو ضعفت تركيتها وأصبحت مصرية، أو فى كثير من الأحوال أقرب إلى المصرية.

عزا المؤرخون ذلك إلى أكثر من سبب؛ استعانة الولاة، خاصة فى عهد سعيد، بالمصريين فى الوظائف الكبيرة، سواء فى الجيش أو فى الإدارة المدنية، انقطاع الورود التركى، هذا من ناحية، وتصاهر المتبقين منهم مع المصريين من ناحية أخرى، ووصل الأمر إلى حد أن مصطفى فهمى باشا، رئيس الوزراء المنحدر من أصول تركية قد قبل عام ١٨٩٦ مصاهرة أحد المحامين المنحدرين من أصول فلاحية، ولم يكن سوى سعد زغلول باشا.

وقد توفرت الأسباب الموضوعية لاحتدام الصراع بين هذه المجموعة الجديدة من الطبقة الوسطى المصرية وبين الوجود الأوربى، ففى خلال العقد الممتد بين عامى ١٨٩٦و ١٩٠٦ زادت مساحة الأراضى المزروعة بأكثر من ٢٩٧ ألف فدان نال الأوربيون منها ٥٩ ألفًا، وهى مساحة كبيرة بالنسبة لتعداد هؤلاء، إذ بينما بلغت نسبة هذه الأراضى التى امتلكوها إلى جملة الزيادة فى الأراضى ٢٠ ٪ بلغت نسبة تعدادهم للمصريين حوالى ١,٣ ٪ فقط!

الثانية: جماعة الأفندية بعد اتساع قاعدتها على نحو كبير، فعلى الرغم من السياسات الاحتلالية القائمة على الحد من التعليم الحكومى بفرض المصروفات، فإن

إقبال المصريين على التعليم ـ كما سبقت الإشارة- تضاعف خلال السنوات التالية، وانتشرت مدارس التعليم الأهلى فى سائر ربوع البلاد، سواء تلك التى أقامتها الجمعيات الخيرية، أو أسسها أفراد، الأمر الذى تكشفه الإحصاءات التى تشير إلى أن عدد هؤلاء التلاميذ الذى كان ٩٣٢١ عام ١٨٩٠ وصل بعد خمسة عشر عاما إلى نحو الضعف ١٨٢١٧ .

مع نمو هذه الجماعة من الطبقة الوسطى المصرية زاد الشعور برفض الواقع الاحتلالى بكل ما يحمله من غبن لها، وهو الغبن الناتج عن مزاحمة الأجانب لهم فى وظائفهم، هذا من جانب، وعلى احتكارهم للوظائف الكبيرة فى الإدارة الحكومية من جانب آخر، فيما تدل عليه الإحصاءات.

فقد زاد عدد الموظفين المصريين خلال الفترة بين عامى ١٨٩٦و ١٩٠٧ بنسبة قدرها ٢٩,٧ ٪، بينما زاد عدد الموظفين الأجانب بنسبة قدرها ٤٦,٥ ٪، ثم إنه فى التقرير الشهير الذى أعدته لجنة ملنر عام ١٩٢١ تم تقدير نسبة الموظفين المصريين الذين يشغلون مناصبًا كبيرة ٢٨ ٪، بينما بلغت نسبة البريطانيين ٤٢ ٪، والأرمن والسوريين ٣٠ ٪!

فى ذات الوقت بدأ قطاع من الأفندية المصريين يتجهون للمهن الحرة، محامون وأطباء ومهندسون وصحافيون، ولو على استحياء بحكم أن الأفندى المصرى ظل يفضل العمل الحكومى، صحيح أنهم فى بداية الأمر قد واجهوا منافسة شديدة، ليس من الأوربيين فقط وإنما من الشوام أيضًا، خاصة بعد حوادث عام ١٨٦٠ فى جبل لبنان وما ترتب عليه من هجرة شامية واسعة إلى مصر، ولكن الصحيح أيضًا أنهم بدءوا فى دخول هذا الميدان بخطى ثابتة، حتى لو كانت بطيئة.

لعل ذلك الواقع يفسر الأسباب التى دفعت هاتين الجماعتين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الانخراط فى الحركة الوطنية التى سبقت الحرب العالمية الأولى وإلى قيادة الثورة الشعبية المعروفة بثورة ١٩١٩ .

وعلى الرغم من محاولة قادة الثورة منع الصدام مع الأجانب الموجودين فى البلاد، ليحرموا القوات البريطانية من التذرع بأنها موجودة فى مصر لحماية هؤلاء،

غير أن شوارع القاهرة والإسكندرية قد عرفت أكثر من صدام من هذا النوع، خاصة مع أولئك الذين تغلغلوا فى النسيج المصرى من أمثال الأرمن واليونانيين والإيطاليين، وهى صدامات صنعتها أسباب اجتماعية اقتصادية أكثر مما صنعتها دوافع سياسية.

ومن بين الخيوط العديدة التى صاغت حركة الصراع مع الجانب البريطانى خلال الحقبة الممتدة بين الثورتين، ١٩١٩و١٩٥٢ لا تخطئ العين ثلاثة منها من ذات العلاقة المباشرة بالمنافسة المستمرة بين مصالح الطبقة الوسطى المصرية وبين الوجود الأجنبى فى البلاد:

(١) فى بحث الجانب البريطانى تشخيص أسباب الثورة الأولى، الأمر الذى تضمنه «تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر»، والتى عرفت باسم لجنة ملنر، والذى جاء فى قولها: «ليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوربيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضًا. ثم إن المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الإسكندرية أضحت مدنا أوربية من وجوه كثيرة .. فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يراع فيه المصالح الأوربية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها».

انعكس هذا الأمر على المفاوضات التى جرت بين عدلى باشا رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون فى لندن فى صيف ١٩٢١ عندما تضمن المشروع البريطانى القول بإن المطلوب جعل ضمانة المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى «فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية فى خطر رجعوا إلينا ينتظرون الغوث منا»، الأمر الذى انتهى بالتحفظ الثالث فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، والذى نص على «حماية المصالح الأجنبية».

(٢) فى قضية استمرار نظام الامتيازات الذى جسدته «المحاكم المختلطة»، والذى كان يعلى شأن مصالح الأوربيين المقيمين فى مصر على مصلحة الطبقة الوسطى فى البلاد، الأمر الذى كان محل مفاوضات مستمرة فى سائر الجولات التى جرت بين

الجانبين حتى انتهت بالاتفاق عليها فى معاهدة ١٩٣٦، التى نصت مادتها الثالثة عشر على أن تعترف الحكومة البريطانية «بأن نظام الامتيازات القائم بمصر لم يعد يلائم روح العصر وحالة مصر الحاضرة، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على إلغاء هذا النظام».

وقد تضمن الملحق الخاص بهذه المادة الكيفية التى سيتم بها هذا التخلص، من خلال مفاوضات تجرى مع الدول صاحبة الامتيازات، وأن يتم الإلغاء بعد فترة انتقالية معقولة، وهو ما تم فعلاً أثناء العام التالى فيما جرى فى المنتجع السويسرى الشهير، مونترو، حين وافقت الدول صاحبة الامتيازات على إنهاء عمل المحاكم المختلطة بعد اثنى عشر عاما، وكان نصراً آجلاً للطبقة الوسطى المصرية!

(٣) الأخطر من كل ذلك بالنسبة لمصالح تلك الطبقة هذا الصراع الخفى الذى احتدم خلال تلك الفترة بين بعض شرائحها الجديدة وبين التغلغل الاقتصادى الأجنبى فى شئون البلاد، خاصة فى الميدانين المالى والتجارى، الأمر الذى يمكن رصده فى جانبين على الأقل.

الجانب الأول: بدا فى بعض المحاولات المصرية فى اقتحام ذلك الميدان الذى احتكره الماليون الأوربيون، وكان أظهرها عملية تأسيس بنك مصر فى إبريل عام ١٩٢٠، ومن استعراض أسماء المساهمين الواردة فى مرسوم التأسيس نجد أن عددهم ١٢٦، وجميعهم من المصريين بدون استثناء، وكانت أهم الضمانات التى وضعها مؤسسو البنك على رأسهم طلعت حرب باشا أن جعل أسهمه إسمية، الأمر الذى كان مقصوداً لمنع أية محاولة من جانب الأجانب لامتلاك رأس المال.

الجانب الثانى: ظهر فى المحاولات الدائبة لتمصير الشركات الأجنبية التى سمح لها القانون بأن تسمى «شركة مساهمة مصرية»، ولم تكن كذلك إلا بالاسم؛ شركة الكهرباء المصرية، شركة الغاز المصرية، شركة أقطان مصر المساهمة، شركة أقطان كفر الزيات.

وإذا كان ثمة ملاحظة أخيرة على الطبقة موضوع الحديث خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢، فهى متعلقة بشرائحها الصغيرة التى تعاظم شأنها، مما نتج عن

الظروف الاقتصادية التى ترتبت على الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما صحبهما من اتساع قاعدة الحياة المدنية، وانتشار التعليم، ففضلاً عن الجامعة المصرية التى تسمت فى تلك الحقبة بجامعة فؤاد الأول، نشأت جامعة الإسكندرية فى مستهل الأربعينيات تحت اسم جامعة فاروق الأول، وجامعة إبراهيم باشا الكبير فى مطلع الخمسينيات، والتى عرفت بعدئذ باسم جامعة عين شمس.

انعكس ذلك التعاظم على نواح عديدة من الشئون المصرية نختار منها ناحيتين؛ أولاهما: اقتحام أبناء هذه الطبقة الجديدة أسوار مؤسسات كانت حكراً على غيرهم من قبل، ونعنى هنا بالذات الكلية الحربية، التى تم قبولهم فيها بأعداد كبيرة بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وكانوا هم بذاتهم الذين أحدثوا التغيير السياسى الكبير بعد ذلك بنحو عقد ونصف، وثانيهما: فيما حدث خلال نفس الفترة من تغيير صنعه هؤلاء فى طبيعة الحياة السياسية المصرية من خلال انخراطهم فى الجماعات الإيديولوجية، مصر الفتاة والجماعات الماركسية والإخوان المسلمون، وهى الجماعات التى غلبت القضايا الاجتماعية المتعلقة بأبناء طبقتها على القضية الوطنية التى ظلت الشغل الشاغل للأحزاب التقليدية القائمة، مما كان إيذانا بحدوث التغيير الذى لم يتأخر كثيراً!

الموضوع الثانى
الطبقة الوسطى ـ رؤية تاريخية (٢)

تأميم الطبقة الوسطى وسقوط العصر اللبرالى

التأميم !!

اتسعت قاعدة «الطبقة الوسطى الصغيرة» خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية على نحو ملحوظ، ولجملة من الأسباب:

(١) زيادة تركز ملكية الأراضى الزراعية فى أيدى قلة من كبار الملاك، الأمر الذى أدى إلى تجريد أعداد من متوسطيهم وصغارهم من أراضيهم، وزادت مع ذلك ظاهرة نزوح هؤلاء للمدن، وبينما انخرط الأخيرون فى صفوف الفقراء وعاشوا على هامش المدينة، فإن الأولين أدخلوا أبناءهم المدارس وقطنوا أحياء الطبقة الوسطى، وكانوا رصيداً محسوباً لها.

وليس أفضل من شهادة المفكر المصرى جمال حمدان على طبيعة التغيير الذى جرى خلال تلك الحقبة، ففى رأيه أن مصر قد انتقلت آنئذ «من قرية طويلة ضخمة فى الماضى إلى نصف قرية ـ نصف مدينة حاليًا، فى الطريق ولا شك إلى زيادة

وغلبة القطاع المدنى فى النهاية، ورغم أن هذا التطور تم من خلال تجارب قاسية ومعاناة شديدة فى كل من الريف المهجور المتخلخل والمدن المكتظة المتخبطة، ففى المدينة، لا سيما المدن المتروبوليتانية الكبرى، انصهرت وذابت معظم مركبات القرية الاجتماعية .. وتخمرت كل التغييرات الجديدة ابتداء من التعليم والتنور إلى الاختلاط وطرق الحياة».

(٢) ما نتج عن نشأة عديد من الصناعات الصغيرة استدعتها ظروف الحرب من نشوء طبقة من متوسطى رجال الأعمال المصريين، خاصة مع الوضع فى الاعتبار أن تلك الظروف قد أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من الأوربيين من هؤلاء، إن اضطراراً بسبب دخول بلادهم الحرب ضد الحلفاء، وإن اختياراً للمشاركة فى عمليات تحرير بلادهم، وتركوا فراغاً كان من الطبيعى أن يسعى المصريون إلى ملئه.

هذا فضلا عما عرفه نفس الفترة من قيام دولة إسرائيل (١٩٤٨) وما استتبع ذلك من هجرة أعداد من اليهود المصريين إليها، الأمر الذى تم فى البداية على نطاق محدود ثم اتسع نطاقه بعدئذ، وما تبع ذلك من خلو جانب آخر من الميدان ليحتله أبناء الطبقة الجديدة من المصريين، وكانوا فى الغالب من العاملين عند هؤلاء الذين عرفوا «سر الصنعة»!

عبّر الفنان المبدع نجيب الريحانى عن هذه الظاهرة فى أحد أفلامه السينمائية، لعبة الست، عندما ترك (الخواجة) صاحب «المحل» الذى يعمل به البلاد نتيجة لاختراق جيوش المحور الأراضى المصرية .. تركه ليقع فى حجر أحد العاملين عنده، وهو الريحانى نفسه، وبغض النظر عن الخيال الذى يشوب مثل هذه الأعمال الفنية فإن أهم ما نخرج به منها أن الرجل قد انتقل من قاع المجتمع إلى صفوف الطبقة الوسطى، وهو الأمر الذى تكرر كثيرًا فيما يبدو!

(٣) ثم إن هذه الهجرة من جانب آخر قد أصابت قطاعات غير قليلة من أصحاب المهن الحرة، أطباء ومهندسين ومحامين، خاصة من اليونانيين والشوام والأرمن وبعض أبناء جزر البحر المتوسط، الأمر الذى أتاح لخريجى الجامعات المصرية المتزايدين شغل أماكن هؤلاء.

ساعد على ذلك بالنسبة للمحامين انتهاء عهد المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ وما صاحب هذا من تآكل ظاهرة المحامين الأجانب، الأفوكاتو، ليحل محلهم المحامون المصريون من خريجى كليات الحقوق، أما بالنسبة للصحافيين فقد أدى ارتفاع موجة الحركة الوطنية، وزيادة حدة الصراع بين الفصائل السياسية فى الداخل، إلى أن أصبح هؤلاء مهيئين للتعبير عنه أكثر من الصحافيين الشوام.

(٤) فضلاً عن كل ذلك فإن هذه الجماعات الجديدة التى انخرطت فى سلك الطبقة الوسطى حاولت أن تصطنع أدواتها، الأمر الذى تشى به كثير من مظاهر الحياة التى اقتبسوها، منها استخدام عديد من الألفاظ الأوربية فى الشئون الحياتية اليومية، خاصة الفرنسية التى كانت وقتذاك اللغة المستخدمة بين أبناء الأرستقراطية، ودخلت البيوت فى ذات الوقت بعض الآلات الموسيقية الحديثة مثل البيانو، وأمور كثيرة أخرى يمكن أن تكون محل تمحيص من جانب دارسى هذه الطبقة الوسطى المستحدثة! باختصار أصبحت الطبقة الوسطى الصغيرة ذات وجود أقوى من أى وقت مضى، الأمر الذى انعكس على الحياة السياسية ..

فالملاحظ أن أبناء هذه الطبقة، وبعد أن ضاقت صفوف الأحزاب القديمة عن أن تسع طموحاتها أخذ أبناؤها فى تشكيل جماعات سياسية جديدة مختلفة، وتقع هنا مفارقة يجب التنبيه إليها ..

ففى الجماعات السياسية القديمة التى عُرفت بأحزاب الحركة الوطنية؛ الوفد، الأحرار الدستوريون، السعديون، الحزب الوطنى .. إلى آخره .. نظر المنضمون إليها من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة على كونها بمثابة الدرج الذى يرتقونه للصعود إلى أعلى السلم وهجر طبقتهم القديمة، ولعل قصة نجيب الغرابلى أفندى، المحامى الصغير القادم من طنطا، والذى أصبح بعد انخراطه فى الوفد وفى الأحزاب التقليدية الأخرى، باشا يشار إليه بالبنان، تقدم نموذجًا على هذه الحقيقة، ولا نريد أن نقول دولة مصطفى النحاس باشا نفسه ابن تاجر النحاس فى سمنود!

لم يحدث ذلك بالنسبة للجماعات السياسية الجديدة، بدءاً من جماعة مصر الفتاة بعد أن تشكلت عام ١٩٣٣، وقادها محاميان من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، أحمد

حسين، وهو ابن كاتب حسابات صغير، وفتحى رضوان، لم ينل أى منهما لا الباشوية ولا البكوية وإنما دخلا السجون، ومروراً بجماعة الإخوان المسلمين التى تشكلت فى الإسماعيلية عام ١٩٢٨ على أيدى الشيخ حسن البنا، ابن الساعاتى، والتى تحولت بعد عشر سنوات إلى جماعة سياسية، وانتهاءً بالجماعات الشيوعية بعد أن استعادت عافيتها، التى كانت قد فقدتها فى العشرينيات، من جراء نتائج الحرب العالمية الثانية وانتصار الاتحاد السوفيتى، الدولة الشيوعية الأم، مما قدم نموذجاً لنجاح دولة العدالة الاجتماعية فى المعترك الدولى، التى وإن دخلها بعض أبناء الطبقة العليا القديمة إلا أنهم مثلوا الاستثناء وليس القاعدة، إذ كانت الغالبية العظمى من المنتمين إليها من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، الذين فاق عددهم حتى العمال الذين كان يفترض أن يشكلوا غالبية كوادر هذه الجماعات.

لم يكن غريباً مع كل ذلك أن تتخلل تلك الجماعات الجديدة بأفكارها، ليس نسيج الأمة فحسب، بل نسيج السلطة أيضًا، فيما حدث فى ليلة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حين نجحت حركة الضباط الأحرار التى يقودها جمال عبد الناصر، ابن موظف البريد، فى الاستيلاء على السلطة، وكان ما حدث فى هذه الليلة من احتجاز الباشوات من قادة الجيش فى مبنى القيادة رمزاً لانتصار أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الجديدة على جماعات الأعيان، ثم كان ما حدث بعد وقت قصير من فشل كل من النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا فى مقابلة عبد الناصر أو أى من ضباط الانقلاب، فى الوقت الذى كان هؤلاء خلاله على اتصال ببعض الجماعات السياسية الجديدة، الإخوان أو الماركسيين رمزاً آخر، على أن هؤلاء الضباط ينحدرون من أصول اجتماعية مختلفة، وهو الأمر الذى اتفق عليه كل من وضع تلك الأصول موضع الدراسة!

* * *

أدى وصول الطبقة الوسطى الصغيرة إلى سدة السلطة إلى جملة من النتائج اهتم المؤرخون بجوانبها السياسية ولم يعروا نفس القدر من الاهتمام لجوانبها الاجتماعية.

وثمة ملاحظة أولية أن قائد الضباط الأحرار، والرجل الذى تولى بعد فترة صراع قصيرة، مقاليد الحكم، جمال عبد الناصر، كان شديد الإخلاص للطبقة التى جاء

منها، الأمر الذى تتعدد عليه الشواهد، منها ما يرويه الأستاذ محمد حسنين هيكل عن حياة الرجل الخاصة بدءاً من التعامل مع زوجته السيدة تحية، ومرورا بالمأكولات التى يفضلها، الجبن والخبز الجاف، وانتهاء بتفاخره بمهنة أبيه البسيطة، ويعلم الكثيرون الذين عاشوا تلك الفترة قصة حرب الأغانى التى كانت قد نشبت فى وقت من الأوقات بين إذاعتى القاهرة وعمّان على عهد الملك حسين، فعندما كررت الأولى إذاعة أغنية «سونا ياسنسن» كيدا فى جلالته، وردت عليها الثانية بأغنية «البوسطجية اشتكوا»، بهدف رد التحية لعبد الناصر وتعييره بأصله المتواضع، ما كان من الرجل إلا أن أمر أن تبث الإذاعة المصرية ذات الأغنية جنباً إلى جنب مع سونا ياسنسن!

بهذا الوعى يمكن تفسير ما حدث فى السنوات التى تلت استيلاء ممثل الطبقة الوسطى الصغيرة على السلطة، وكانت نقطة البدء التخلص من أبناء طبقة الأعيان الذين تحكموا فى مصير الوطن خلال السنوات السابقة، صحيح أن هذا التخلص قد بدأ بالرموز المكروهة من هؤلاء، على رأسهم الملك فاروق وبطانته، إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء الأسبق الذى عرف عهده بتعذيب المسجونين السياسيين، فؤاد سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد، والذى ارتبط اسمه بحالات الفساد التى عرفتها وزارة النحاس الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢)، واللذين قُدما للمحاكمة، إلا أنه مع مرور الوقت طال بعض الرموز التى اكتسبت شعبية كبيرة خلال الحقبة السابقة، فوضعت موضع الإقامة الجبرية ودفنت بالحياة، على رأسهم مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد، وكان عملاً جريئاً بكل المقاييس.

فمن المعلوم أن الرجل اكتسب من أسباب الزعامة ما لم يكتسبه سلفه سعد زغلول نفسه، إذ بينما لم يتمتع هذا الأخير بأسباب تلك الزعامة إلا نحو ثمان سنوات، بين تفجر الثورة ووفاته (١٩٢٧) قضى منها فترة غير قصيرة فى المنافى، فإن النحاس تمتع بتلك الزعامة لنحو ربع قرن، وبينما لم يعتل الأول رئاسة الوزارة إلا شهوراً قليلة (١٩٢٤) فإن صاحب الدولة زعيم الأمة قد شكل سبع وزارات بالتمام والكمال(!)

مع التخلص من رموز الطبقة القديمة عملت السلطة الجديدة من ممثلى الطبقة الوسطى الصغيرة إلى قص الأجنحة الاقتصادية والاجتماعية لأبناء هذه الطبقة، فيما جرى فى قانون الإصلاح الزراعى الأول الصادر بعد أسابيع قليلة من استيلائها على

الحكم (سبتمبر ١٩٥٢)، وذلك بعد أن جرت معركة قصيرة مع رئيس الوزراء ممثل هذه الطبقة، على ماهر باشا، انتهت بإزاحته من السلطة والتخلص تدريجيا من بقايا الطبقة القديمة، وذلك دون إراقة دماء كما حدث فى ثورات أخرى كثيرة!

ولعل هذا التفسير الاجتماعى لطبيعة الصراع الذى جرى خلال عهد الثورة يقلل من أهمية التفسير الآخر الذى يقوم على أن العسكريين، أو العسكرتارية،على حد توصيف البعض، قد انتزعوا الحكم من أيدى المدنيين، مما جرَّ على البلاد الوبال .. صحيح أن بعض هؤلاء العسكريين قد اتبعوا بعض الوسائل غير الإنسانية فى التعامل مع خصومهم، غير أن ذلك لا ينكر طبيعة الطبقة التى أخلص لها قائد الثورة والتى عمل لصالحها طول الوقت.

ومن الصعب أن ننفى دور الظرف التاريخى فى تسهيل مهمة قائد الطبقة الوسطى الصغيرة، فقد شهدت تلك الفترة تآكل النظام الاستعمارى القديم، الأمر الذى يسّر على الرجل التخلص من الوجود البريطانى بعد مناوشات قصيرة انتهت إلى عقد معاهدة الجلاء فى أكتوبر عام ١٩٥٤ وخروج آخر جندى إنجليزى من أرض الكنانة بعد أكثر من سبعين عاماً من الاحتلال، وبدلاً من أن ينتهى هذا الحدث كرصيد لعبد الناصر تحول إلى رصيد للطبقة التى يمثلها من خلال الإسراع فى عمليات «التمصير» التى كانت تجرى فى ذلك الوقت، والتى استفاد منها أبناؤها الذين حلوا فى المؤسسات الممصرة بدلاً من الأجانب أصحابها الأصليين!

وفى إطار هذا الدور جاءت الخطوة التالية بعد خروج البريطانيين بفترة قصيرة حين قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس فى يوليو عام ١٩٥٦، وعلى الرغم مما تبدو عليه هذه الخطوة من أنها محسوبة بالأساس لتاريخ الوطن الذى مثلت تلك القناة فى ضميره أموراً كثيرة، كانت فى مجملها مدعاة للقلق، إلا أنها فى النهاية صبت فى مجرى نهر النظام الجديد لهذه الطبقة، ولأكثر من سبب؛ فهى قد ضخت الأموال فى عروقه مما مكنه من البدء فى تنفيذ المشروع الحلم، السد العالى، وهى قد رفعت من أسهمه فى أنحاء العالم الثالث عمومًا، والعالم العربى على وجه الخصوص، الأمر الذى جعل من عبد الناصر زعيماً للعرب.

صحيح أنه كان للزعماء المصريين من قبل مكانة خاصة فى هذا العالم، خاصة سعد زغلول والنحاس باشا بعد أن تبنى فكرة الجامعة العربية عام ١٩٤٤، غير أنها المكانة التى قامت على الاحترام وليس على القبول بالزعامة فيما حدث بالنسبة لعبد الناصر.

كانت هذه المكانة وراء أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث، الجمهورية العربية المتحدة التى قامت فى فبراير عام ١٩٥٨، وآخر وحدة عربية إلى حين صدور إشعار آخر (!)، وبدا مع ذلك، ومع كل المجد السياسى الذى حققه عبد الناصر بعد فشل العدوان الثلاثى وقيام هذه الوحدة، أن الرجل قد نسى انتماءه الاجتماعى، وهو ما لم يحدث، فقد كان للوحدة مردوداتها فى هذا الجانب! إذ يجمع دارسو الأسباب التى أدت إلى انفصال الإقليم السورى، أو الإقليم الشمالى كما كان يسمى إبان فترة وجود الجمهورية العربية المتحدة، فى سبتمبر عام ١٩٦١، أن من أهمها، إصرار عبد الناصر على تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى فى سوريا، وما استتبع ذلك من استنفار كبار ملاك الأراضى الزراعية، مما دفع أبناءهم إلى قيادة حركة الانقلاب على الوحدة، ثم إنه بدلاً من أن تفت تلك الحادثة فى عضد ممثل الطبقة الوسطى الصغيرة إذا بها تقوده إلى مزيد من تغليب مصالح هذه الطبقة فيما جرى من حركة تأميمات واسعة أصابت أغلب المنشآت الاقتصادية القديمة، صناعية كانت أو تجارية أو مالية، بل إنها فى نهاية الأمر أصابت الطبقة ذاتها!

وبدت طبيعة العلاقة الحميمة بين النظام والطبقة الوسطى الصغيرة خلال الحقبة الناصرية من مجموعة من الإجراءات صبت جميعها فى صالح تلك الطبقة ..

منها إقرار مجانية التعليم فى الجامعات، صحيح أن مصر عرفت قبل ذلك لوناً من هذه المجانية، بيد أنها لم تطل مؤسسات التعليم العالى، وما استتبع ذلك من اتساع نطاقه، وعرفت مصر لأول مرة جامعات جديدة خارج العاصمتين الكبريين، القاهرة والإسكندرية، وهى وإن بدأت بأسيوط غير أنها أخذت تنتشر فى سائر الأقاليم المصرية، بكل ما أتاحته من فرص تلقى هذا النوع من التعليم بين أبناء تلك الطبقة من سكان تلك الجهات، وما استتبع ذلك من اتساع قاعدة هذه الطبقة على نحو متسارع.

ومنها تنظيم قوانين إيجارات المساكن، سواء القديمة منها أو الجديدة، صحيح أنه بدا وكأنها تنزل ظلمًا واضحًا بأصحاب البيوت، غير أنها كانت تحمى قطاعات عريضة من سكانها، وكانوا فى غالبهم من أبناء نفس الطبقة .. الوسطى الصغيرة!

ومنها أخيراً تطبيق نظام القوى العاملة بدءاً من عام ١٩٦٢ والذى أتاح الفرصة لكل أبناء تلك الطبقة من خريجى الجامعات للحاق بالعمل فى دواوين الحكومة أو دوائر الشركات المؤممة التى عرفت بالقطاع العام ونظر إليها خصوم النظام على اعتبارها موئلاً للعاطلين، فإنه كان له من جانب آخر بعد اجتماعى يغيب عن هؤلاء، إن قصداً أو عفواً!

يتمثل هذا البعد ـ فى رأينا ـ أن تلك الخطوة قد حققت أملاً ظل يداعب أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، الخروج من حالة البطالة، وهو الأمل الذى يداعب قطاعات عريضة منها حتى يومنا هذا، بعد سياسات الخصخصة وما جرته على البلاد من نتائج، وأن تحقيق هذا الأمل قد جرى على ضوء تدبير أماكن لهؤلاء فى العمل فى المؤسسات الاقتصادية المؤممة، وعلى ضوء قيام الحكومة بإنشاء مزيد من المؤسسات الإنتاجية تستوعب أعداداً أكبر منهم.

ونرى أن عقد الستينيات رغم انتكاساته السياسية، انفصال الإقليم السورى عام ١٩٦١ وهزيمة يونية ١٩٦٧، كان أكثر العقود ازدهاراً فى تاريخ الطبقة الوسطى الصغيرة، الأمر الذى يمكن رصده فى أكثر من جانب، لعل أهمها ما يتفق عليه سائر النقاد من أن تلك السنوات قد شهدت نهضة فنية وثقافية غير مسبوقة، وفى تقديرنا أنها النهضة التى عبَّرت عن هذه الطبقة..

يتضح ذلك من خلال مقارنة بسيطة بين أشهر نموذجين لفن ما قبل الخمسينيات، فيما أطلق عليه العصر اللبرالى، وفن الستينيات، ونعنى بهما نموذج أكبر مطربى الفترة الأولى، الأستاذ محمد عبد الوهاب، وأشهر مطربى الفترة الثانية، الفنان عبد الحليم حافظ، إذ بينما كان يجسد الأول فى أفلامه السينمائية، فى الأغلب الأعم، أحد أبناء الأعيان من الباشوات والبكوات، كان يشخص الثانى فى أفلامه (الغلبان) ابن الطبقة الوسطى الصغيرة، الذى يرتقى درج الشهرة بعرقه وفنه.

وظلت هذه الطبقة وفية للنظام الذى أنصفها حتى فى أحلك سنواته .. خلال الفترة التى أعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ ، صحيح أن بعض شرائحها أبدى قدراً من التململ، مما حدث فى مظاهرات الطلاب عام ١٩٦٨ احتجاجاً على الأحكام التى صدرت فى قضية قادة الطيران الذين اعتبروهم مسئولين عن النكسة، غير أن ما حدث بعد ذلك كان مختلفاً إذ لم يجد عبد الناصر سوى هؤلاء للدفاع عن التراب الوطنى، الأمر الذى يتبدى فى تجنيد «حملة المؤهلات» فى عملية إعادة بناء الجيش المصرى، وكانوا فى مجملهم من المنتمين إليها..

بيد أن كل تلك الحقائق لا تمنع من تقرير حقيقة خاصة بالعلاقة بين الدولة وبين هذه الطبقة، فالمعلوم، وكما سبقت الإشارة أن جماعات الأفندية عندما نشأت خلال القرن التاسع عشر فقد تربت فى أحضان الحكومة، غير أنه بعد تأميمها ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالدولة، بكل الآثار التى ترتبت على ذلك من ولاء لا محدود لعبد الناصر، رمزاً أميناً لها، ومن الإخلاص لكل ما يمثله، الأمر الذى أضعف كثيراً من فعالياتها السياسية، ومكَّن خلفه من ضربها، بعد أن تخلت عن روح المبادرة التى كان يفترض أن تتحلى بها، مما يمكن القول معه أن هذا التأميم كان بمثابة نهاية للعصر اللبرالى.!

«فالتعدد السياسى» الذى كان سائداً خلال العصر السابق قد اختفى ليحل محله الحزب الواحد، وتحت مسميات متعددة، وأفرغت «حرية التعبير» من مضمونها، سواء لما مارسته «الحكومة الوطنية» من قبضة قوية على الصحافة، أو نتيجة لهيمنتها على أدوات الإعلام الأخرى؛ إذاعة أو تلفزيون.

ومع سقوط التعددية وتقلص الهامش المتاح للتعبير، فإن الركن الثالث من أركان الديموقراطية.. الاقتراع الحر المباشر الذى يأتى بممثلين حقيقيين عن الشعب للبرلمان، قد فقد كل فاعليته.

الانفتاح الاقتصادى وتفكك الطبقة الوسطى

فى اعتقادنا أن هزيمة ١٩٦٧ قبل أن تلحق بنظام عبد الناصر قد لحقت بكل ما يجسده، خاصة مصالح الطبقة الوسطى الصغيرة .. صحيح أن أبناء هذه الطبقة هم

الذين تصدوا للدفاع عن الوطن، وصحيح أنه يمكن، من خلال دراسة لطبيعة الجيش المصرى بعد إعادة تكوينه، الحكم بأنهم من صنعوا نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ ، غير أنه كان للرئيس أنور السادات رأى آخر ـ !

وحتى هذه اللحظة، وعلى الرغم من وفرة ما كتب عن عهد الرئيس السابق، لم يقدم أحد تفسيراً شافياً لسر الانقلاب الذى حدث فى العلاقة بين النظام وبين الطبقة الوسطى الصغيرة، حتى إن أحد الصحفيين عندما وضع كتابا عن الرجل لم يملك إلا أن يسميه بـ «لغز السادات».

يرى البعض أن هذا الانقلاب بدأ فى أعقاب وفاة الرئيس عبد الناصر، من جراء الصراع الذى احتدم بين الرئيس الجديد وبين رجال الرئيس الراحل، والذى انتهى بأحداث ١٥ مايو عام ١٩٧١ حين تمكن الرجل، وبضربة واحدة، من التخلص من هؤلاء، فيما أسماه ثورة، والذى لم يكن فى الحقيقة أكثر من صراع على السلطة.

ويعزو الآخرون الانقلاب إلى شخصية الرئيس السادات وتكوينه النفسى، الأمر الذى كان محل دراسة مفصلة من جانب الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه المعروف «خريف الغضب».

ولعل المشكلة لم تكن فى السادات بقدر ما كانت فى الزعامة الكاريزمية للرئيس عبد الناصر، والتى اختفى معها موقع «الرجل الثانى»، بل والثالث والرابع، وكان مطلوباً من الرئيس الجديد أن يشغل هذه المساحة التى فصلت بينه وبين سلفه، حتى لو تم ذلك باتباع سياسات (مخالفة) مهما كان كنهها.

ومع أن بوادر هذا الانقلاب بدت قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بعد أن تململ المصريون من التأخر فى اتخاذ قرار الحرب، مما حدث فى المظاهرات الطلابية، ومما جرى من تغير فى السياسات الخارجية بالابتعاد تدريجياً عن الاتحاد السوفيتى والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً مما تجسد فى اختلاف الأدبيات السياسية للرجل عن أدبيات سلفه .. الظهور بملابسه الريفية فى «ميت أبو الكوم» والترويج لوصف «كبير العيلة»، أو العكس تماما حين كان يرتدى أحدث الأزياء ويروج لفكرة أنه من أشيك عشرة رجال فى العالم، بكل ما حمله هذا من تنكر لأدبيات الطبقة

الوسطى الصغيرة التى جسدها عبد الناصر، هذا فضلاً عن سخريته المتكررة من «أفنديات» القاهرة، غير أنه ـ فى تقديرنا ـ قد تأخر الطلاق بين النظام وبين هذه الطبقة لما بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧، والتى أسماها «بانتفاضة الحرامية» بينما رآها أنصارها «انتفاضة الخبز».

عرفت مصر فى تلك الأثناء بدء التحول من النظام الاشتراكى، الذى كان فى حقيقته أقرب إلى نظام رأسمالية الدولة التى استفادت منها الطبقة الوسطى الصغيرة، إلى ما عرف بسياسة الانفتاح، والتى وصفها الكاتب الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين «بالسداح مداح»!!

ومن الصعب أن نظلم الرئيس السادات بتصوير الأمر وكأنه عمل انقلابى على سياسات عبد الناصر فحسب ، إذ ربما يكون قد فهم مبكراً أن المعسكر الاشتراكى يتضعضع مع الوقت، وأن نصر الرأسمالية آت لا ريب فيه، غير أن ما يهمنا هنا تأثير تلك السياسات على الطبقة الوسطى الصغيرة.

يمكن إدراك ذلك من خلال التعرف على الروافد التى جاءت منها طبقة الرأسماليين الجدد، التى لم تولد فى أغلبها ولادة طبيعية ..

الرافد الأول: نبع من بيروقراطيى القطاع العام الذين انتهزوا فرصة التحول وكانوا كفئران السفن الغارقة، أول من يغادرها، غير أنها لم تكن بأى حال مغادرة بريئة، فقد حمل هؤلاء معهم خبرتهم التى اكتسبوها فى هذا القطاع واستفادوا من شبكة العلاقات التى أقاموها فى فترة إدارتهم له، ولا نريد أن نضيف «ما خف حمله وغلا ثمنه»، ففى الحقيقة إن نسبة لا بأس بها منهم كانوا طاهرى اليد.

الرافد الثانى: جاء ممن اتفق على توصيفهم «بالطيور المهاجرة»، وكانوا فى الغالب من خصوم عبد الناصر، وخصوم عهد الطبقة الوسطى الصغيرة الذى جسده، ولما كانت نسبة كبيرة من هؤلاء قد استقرت فى دول النفط وجنت ثروات هائلة، بوسيلة أو بأخرى، فقد جاء فى ركابهم نمط الإنتاج الاستهلاكى الذى يشيع فى تلك الدول، حتى إنه يقال إن الفرق بين الرأسمالية التى أقامت الاقتصاد التركى أنها تمت فى أغلبها على أيدى المهاجرين إلى دول الغرب، وبالذات ألمانيا، الأمر الذى اكتسبت

معه قيمها الإنتاجية، والذين حولوا رءوس أموالهم إلى مشروعات استثمارية، على عكس الحال مع الطيور المهاجرة المصرية بعد عودتها التى وظفت أموالها فى البوتيكات والسوبر ماركت، ناهيك عن «بيوت توظيف الأموال» وما سببته من كوارث!!

الرافد الثالث: جاء من وكلاء البيوت التجارية الغربية والتى تسمى فى الأدبيات الماركسية «جماعات الكومبرادور»، فشاهدنا أحدث المنتجات، القادرين على استهلاكها والعاجزين عن إنتاجها!!

وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك السقوط الهائل للطبقة الوسطى الصغيرة الذى عبرت عنه كتابات عديدة وتحقيقات صحفية جادة كان من أهمها وآخرها ما جاء فى عدد «المصور» (٢١ مايو ٢٠٠٤)، والتى أكدت على أن هذه الطبقة فى حاجة إلى سياسات جديدة لإنقاذها مما أصابها، وأن مثل تلك السياسات يمكن أن تكون الخطوة الأولى فى طريق الإصلاح، بأيدينا وليس بأيدى الآخرين (!!)

المبدأ الذى وضعه القضاء المصرى من خلال الحكم الذى صدر منذ فترة قصيرة بحق موظف الحكومة فى أن يمتهن فى غير أوقات العمل مهنة أخرى، حتى لو كانت منبتة الصلة بعمله الأصلى، والذى صدر بمناسبة تقديم إحدى الجهات الحكومية لموظف كبير فيها للمحاكمة التأديبية بمناسبة ضبطه يبيع الطعام الشعبى المعروف، الفول المدمس، على عربة يد فى مكان قريب لمقر عمله، هو فى حقيقته بلغة أهل القانون «حكم كاشف» وليس منشئاً.

فهو كاشف للأوضاع التى أضحت سائدة فى حياة هذا القطاع من الطبقة الوسطى، وإذا كان الموظف موضوع الحكم يشغل منصباً كبيراً فى إدارته، مدير عام، فإنه وعلى ضوء الظروف المتغيرة من تضخم الجهاز الحكومى على نحو لم تعد معه مثل تلك الألقاب تعنى أسماءها الكبيرة، كما كان الحال فى سابق الزمان، وعلى ضوء التضخم المالى الذى عرفه العالم، وما صحبه من ارتفاع للأسعار لم يقابله ارتفاع فى الأجور فى مصر، لا يمكن تصنيفه ضمن إحدى الشرائح العليا لهذه الطبقة.

ولعل مقارنة سريعة بين حالة صاحبنا بائع الفول، الموظف الكبير اسماً وليس فعلاً، وبين الشريط السينمائى للفنان الشهير الأستاذ محمود مرسى، حد السيف، والذى

عرض خلال الثمانينيات، إذا سلمنا بصحة ما جاء فيه على الرغم مما شابه من خيال، إنما يكشف عما أصاب هذه الشريحة من الطبقة الوسطى، والتى تندرج تحت تصنيف الصغيرة، من بوار:

فهناك أولاً عنصر الهواية التى دفعت بطل الشريط إلى العمل فى هذه المهنة (الفنية) الذى لبى فى نفس الوقت بعضاً من احتياجاته الاقتصادية، وهو أمر مختلف عن صاحبنا «بائع الفول» الذى لا نظن أنه احترف هذا العمل لإشباع هواية قديمة عنده، اللهم إلا إذا كانت هواية مشاركة الزبائن فى التهام بعض السندويتشات (!)

وهناك ثانيًا عنصر التخفى، إذ بينما حرص بطل الرواية السينمائية على إجراء نوع من الماكياج، أو ارتداء نظارة ذات عدسات غامقة، حتى لا يتعرف أحد عليه، الأمر الذى يؤكد أن مثل هذا العمل كان مستهجنا خلال الفترة الزمنية التى شهدت أحداث تلك الرواية، فإن المدير العام بائع الفول لم يعمد إلى ذلك، بالعكس، فيما تقول الحادثة، أنه كان يقف بعربته على مقربة من مكان عمله، بما يشى أن مثل هذا العمل أصبح مقبولاً على ضوء الظروف الاقتصادية التى تعانى منها الطبقة الوسطى التى ينتمى إليها المديران!

وهناك أخيراً عنصر الدراما، فالدراما السينمائية تقوم على رصد واقعة غريبة، والتضخيم من تفاصيلها، مما يكون مثار اهتمام، بل ودهشة المتفرج، أما الواقعة الحقيقية فتدل على أن الاستثناء أصبح قاعدة، وأنها لم تعد محل استغراب المجتمع المحيط، الأمر الذى جعل حدوثها طبيعياً، وتوفر مع ذلك ألف مبرر ومبرر لمثل هذا الحدوث، بمعنى آخر أصبحت الدراما الحياتية أقوى من الدراما السينمائية!

مع التسليم بوجود واقع مختلف تكشف عنه هذه المقارنة السريعة فمن المطلوب توسيع قاعدتها لتتحول إلى مقارنة بين حال الطبقة الوسطى عند منتصف السبعينيات عندما بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى، بكل ما جرته على أبنائها من متغيرات، وواقعها بعد مرور ثلاثين عاماً على اتباع تلك السياسات.

نختار من هذه الطبقة أولاً شريحة الموظفين، الذين أصبحوا «السادة» بعد أن كانوا «الأفندية»، والتى لم تعد تقتصر على موظفى الحكومة كما كان الحال من قبل، وإنما امتدت لتشمل موظفى القطاع الخاص القديم الذى تحول ليصبح قطاعاً عاماً.

فقد ظلت حياة هذه الشريحة «ممكنة» فى الإطار السابق المتعارف عليه.. الموظف الذى ينهض فى ساعة محددة فى الصباح ليتناول إفطاره وقهوته ويرتدى ملابسه، ثم يستقل وسيلة من وسائل المواصلات العامة أو التى توفرها له جهة عمله، ليتجه إلى مكتبه حيث يقضى الساعات المقررة ليحصل فى نهاية الشهر على راتبه الذى يلبى احتياجاته الأسرية، وربما تبقى منه بعض الفائض الذى يمكنه من التوجه إلى أحد المصايف فى فترة عطلة المدارس، أو يوفر له مبلغًا مهما كان ضئيلاً لمواجهة بعض حالات الطوارئ، مثل المرض إذا لم توفر له جهة العمل شكلاً من أشكال التأمين الصحى.

ساعد على استمرار هذا النمط من الحياة درجة من استقرار الأسعار، صحيح أنه كانت تحدث بين الفينة والأخرى اختناقات ناجمة عن عدم توفر سلعة بعينها، مما أدى إلى أن عرفت تلك الفترة ظاهرة الطوابير، خاصة أمام الجمعيات التعاونية التى وفرتها الحكومة، بيد أن هذه الندرة لم تصب الضرورات بنفس الدرجة، خاصة الخبز الذى كان متوفراً طول الوقت، بكل ما يعنيه من درجة إشباع حاجات الأسر ذات الأعداد الكبيرة والإمكانات المحدودة.

فضلا عن ذلك فقد ساد حتى ذلك الوقت على الأقل درجة أخرى من الاستقرار فى سائر نفقات الأسر من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، خاصة ما اتصل منها بالسكن والتعليم..

• فقد تكفلت قوانين تثبيت إيجارات المساكن القديمة، بل وتحديد إيجارات شقق البنايات الجديدة بذلك، هذا فضلا عن دخول الدولة ميدان البناء، وإن كان قد غلب عليه ما عرف بالمساكن الشعبية، غير أنها قامت أيضًا بتدبير مجمّعات سكنية للأسر المتوسطة والمحدودة الدخل من أبناء هذه الطبقة.

ونرى أن حلول فكرة التمليك محل نظام الإيجار حتى أصبحت القاعدة بعد أن كانت استثناء، قد بدأ مع هذه المبانى الحكومية، ولكن لأسباب مختلفة...

فمن ناحية تم التمليك بأسعار زهيدة، ربما كانت فى بعض الأحيان أقل من سعر التكلفة، الأمر الذى قصد منه أن يتولى السكان أو الملاك الجدد صيانة شققهم على

نحو لا يؤدى إلى تهالكها السريع، كما أثبتت التجربة التى سبق وأن عركتها الحكومة فى تأجير بعض مبانيها للسكنى، خاصة تجربة الأوقاف.

ومن ناحية أخرى، ومع اتساع حركة البناء الحكومى، على عكس مبانى الأوقاف التى كانت محدودة فى أى الأحوال، فلم يكن ثمة جهة بعينها قادرة على إدارة كل تلك الأملاك الديناصورية وصيانتها، الأمر الذى رؤى معه أن يتولى قاطنوها هذه المهمة.

ونتوقف هنا عند ما يثيره البعض من القول إن تلك السياسات قد أدت بعدئذ إلى أزمة فى البناء بكل ما استتبعها من صعوبة، بل واستحالة العثور على مسكن مناسب لأسر الطبقة المتوسطة الصغيرة على وجه الخصوص، معبرين عن رأينا أن لكل حادث حديث، ولكل ظرف تاريخى مقتضياته، إذ تدل الشواهد على أنه حتى منتصف السبعينيات عندما بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى، كان هناك بوادر أزمة أكثر مما كان من «أزمة حقيقية» فرضت نفسها خلال العقود الثلاثة الأخيرة التى تبعت تنفيذ تلك السياسات!

● مثَّل التعليم الشاغل الثانى من شواغل أسر الطبقة المتوسطة، ولم يكن قد تحول وقتئذ إلى هم كما حدث خلال السنوات التالية، فقد توفرت حتى ذلك الوقت ثلاثة أنواع من المدارس...

١) النوع الغالب: من المدارس الحكومية التى تقرر فيها مبدأ المجانية وتولت وزارة التربية والتعليم إدارتها، والتى حرصت على تدبير أفضل الكفاءات من المعلمين، وشكل من أشكال الإشراف الحازم على العملية التعليمية، الأمر الذى وضعها فى مقدمة المنظومة التعليمية، مما تأكد من خلال نتائجها فى الامتحانات العامة، والتى كانت فى كل الأحوال الأفضل بين أنواع المدارس الأخرى.

٢) نوع محدود: من المدارس الخاصة، وكان تاريخ التعليم فى مصر قد عرف من قبل هذا النوع من المدارس تحت اسم «الأهلية»، وقد أشرفت عليها الجمعيات الخيرية الدينية أو أسسها بعض الأشخاص، وكان المعلوم أنها لا تلقى نفس العناية التى كانت تلقاها المدارس الأميرية، حتى أن بعضها اشتهر بمدارس «لم ينجح أحد» على ضوء

نتائجها فى الامتحانات العامة، الأمر الذى عبرت عنه مسرحية «مدرسة المشاغبين» أدق تعبير، ثم أن المعلوم أيضاً إن حكومة ما بعد ١٩٥٢ كانت قد ضمت جميع تلك المدارس إلى وزارة التربية والتعليم، وأصبحت تمدها بالمعلمين وسائر النفقات، وأضحى التعليم فيها بدورها بالمجان مما أفسح المجال للآباء من الطبقة الوسطى الصغيرة أن يعثروا لأبنائهم ـ ودون ما صعوبة ـ على أماكن فى هذه المدارس الحكومية بنوعيها.

٣) نوع أكثر محدودية من المدارس الأجنبية، وبمراجعة تاريخ التعليم فى مصر مرة أخرى نلاحظ أنه كان هناك صنفان من تلك المدارس .. تلك المخصصة لأبناء الجاليات والتى أخذت فى الاختفاء التدريجى مع تقلص الوجود الأجنبى فى مصر، ثم انحساره وأخيراً اندثاره سواء لأسباب تتعلق بالسياسيات التمصيرية التى اتبعتها حكومة عبد الناصر، والتى تحولت فى الستينيات إلى تأميمية، الأمر الذى لم يعد معه مكان لهؤلاء فى الأنشطة الاقتصادية للبلاد، أو للقفزة الرأسمالية التى عرفتها أوطان هؤلاء فآثروا الرجوع إليها، ونعنى هنا على وجه الخصوص أكبر جاليتين عرفتهما مصر، اليونانية والإيطالية، ممن انتشرت مدارسهما فى أنحاء البلاد، أما الصنف الآخر فهو مدارس الإرساليات التبشيرية، خاصة الكاثوليكية والبروتستنتية (الأمريكان)، والتى كانت تستقبل بالأساس التلامذة المصريين، وهو الصنف الذى لم تقترب وزارة التربية والتعليم منه، ولأسباب سياسية بالأساس، إلا فيما يتصل بفرض بعض المواد القومية، وإن ظل فى النهاية يستقبل عدداً محدوداً من أبناء الطبقة الوسطى فى شرائحها المتوسطة والكبيرة.

تبقى بعد ذلك سائر الخدمات، خاصة الصحية، ولم تكن تمثل عبئاً كبيراً على أرباب الأسر من أبناء تلك الطبقة، فقد ظلت المستشفيات الحكومية حتى ذلك الوقت تقدم خدماتها المجانية لهؤلاء من خلال إشراف قوى من جانب وزارة الصحة، هذا فضلاً عن توفر الأطباء فى الأحياء التى تنتشر فيها أبناؤها ممن كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة تتناسب مع إمكانياتهم، أضف إلى كل ذلك ما عمدت إليه الحكومة من تأميم صناعة الدواء وتوفيره للمحتاجين إليه دون تكلفة كبيرة، خاصة للمرضى منهم بأمراض مزمنة، مثل الضغط والقلب والسكر .. وعزى وقتها السبب إلى أن عبد

الناصر كان «صاحب مرض» من تلك الأمراض، وأياً كان السبب فقد توفرت لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الحد الأدنى من الخدمات الصحية.

غير أن المياه قد جرت فى نهر الحياة المصرية بعد ذلك على نحو معاكس لمصالح هذه الطبقة...

* * *

نرى أن التحول من نظام اقتصادى اجتماعى إلى آخر، مهما حسنت نوايا القائمين عليه، تتطلب فترة زمنية لبناء قسمات جديدة ..

وفى تقديرنا أن هذا التحول قد بدأ على استحياء بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حين بدأت الدولة تتخلى تدريجياً عن دورها الذى قامت به تجاه هذه الطبقة خلال العقدين السابقين، وهو التحول الذى حدث فى رأينا لأكثر من سبب:

١) سبب شخصى صادر عن قناعات الرئيس السادات الذى بدأ يعادى التوجهات السابقة، خاصة وأن القائمين على الاتحاد الاشتراكى، الذى كان يجسد هذه التوجهات، على رأسهم على صبرى، هم الذين أخذوا ينازعونه السلطة فى أعقاب توليه الرئاسة، حتى انتهى الأمر بالإجهاز عليهم فى صراع مايو عام ١٩٧١ الشهير، ونرى أن الرجل قد أضمرها فى نفسه بعد أن تخلص من خصومه السياسيين والقضاء على كل ما يمثلونه.

٢) وفر النصر الكبير الذى أحرزته مصر فى حرب أكتوبر شرعية جديدة للرئيس السادات بعد أن كان يستمد هذه الشرعية من سلفه عبد الناصر بكل ما مثله من سياسات، وهى الشرعية التى تصور أنها تخوله حقاً فى تغيير تلك السياسات .. ومع التسليم بأن تلك الحرب كانت أول الانتصارات المصرية، بل والعربية، فى الصراع مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، أى لربع قرن كامل، إلا أن الملاحظ أن الرئيس المصرى قد سعى إلى استثمارها بشكل يشيع صورة جديدة له فى وجدان المصريين، فأصبح بطل الحرب، ثم بطل السلام، وأخيراً بطل الحرب والسلام!

٣) ما تبع هذا النصر من سياسات التقارب مع الغرب، والتى اتخذت أشكالاً متعددة، خاصة وأن الرجل قد اعتمد على دور الولايات المتحدة الأمريكية فى

التوصل إلى اتفاق سلام مع الجانب الإسرائيلى، فهو قد اعتقد، أن حكومة واشنطن هى الأكثر قدرة على الضغط على حكومة تل أبيب لتليين مواقفها، الأمر الذى عبر عنه، ولو بقدر من المبالغة بقوله فى أكثر من مناسبة أن الحكومة الأمريكية تملك ٩٩ فى المائة من أوراق حل المشكلة، غير أن هذا التقارب كان له ثمن، وهو الثمن الذى دفعته الطبقة الوسطى الصغيرة، بالتخلى عن السياسات السابقة التى راعت مصالحها .إذ لم يكن متوقعاً أن تستمر مصر فى اتباع سياسات اجتماعية تناهض المفهوم الأمريكى لحركة التاريخ!

٤) ما صحب هذه الحرب، وكانت من أسبابه، من ازدهار نفطى، بعد الارتفاع الخيالى فى أسعاره، مما كان له مردوداته الاجتماعية على مصر، وعلى الطبقة الوسطى الصغيرة، على وجه الخصوص ..

فقد تغيرت طبيعة الحلم الاقتصادى الاجتماعى الذى طالما تملك وجدان أبناء هذه الطبقة بارتقاء سلم الترقيات فى الحكومة أو فى القطاع العام إلى البحث عن إعارة إلى إحدى دول النفط، وبدأ نزوح أعداد غير قليلة من هؤلاء إلى تلك الدول، خاصة المملكة العربية السعودية، سواء من خلال قنوات الإعارة الشرعية، أو من خلال الحصول على أجازة بدون مرتب، والتى تحولت مع مرور الوقت إلى ما يشبه الهجرة الجماعية، وهى وإن بدأت مؤقتة، غير أن البعض قد استمرأها واستقرت قطاعات كبيرة منهم فى أعمالها فى الدول النفطية، وإن ظلت تحمل الجنسية المصرية، ثم إنها لم تقطع روابطها بالوطن فاحتفظ أغلبهم بمساكنهم، وحرص بعضهم على أن يتلقى أبناؤهم، تعليمهم، خاصة فى مراحله العليا فى الجامعات المصرية.

أصابت العدوى الأقباط المصريين، الذين لم تتوفر لهم فرص العمل فى الدول النفطية، بنفس القدر الذى توفر لمواطنيهم المسلمين، فبدأت أعداد كبيرة منهم تصنع حلماً جديداً، بالهجرة إلى الغرب، فى أوربا أو الولايات المتحدة وكندا، بل وصلوا حتى أستراليا، وإن كنا نلاحظ أن كثيرين من هؤلاء قد اكتسبوا جنسيات الدول التى هاجروا إليها، مما لم يتوفر بنفس القدر للمهاجرين للدول النفطية.

ونرى أن هذه الهجرة قد أصابت الطبقة الوسطى الصغيرة بخلخلة شديدة، خاصة وأن المهاجرين من هؤلاء أو أولئك كانوا فى الغالب الأعم من نخبة المثقفين الذين تحتاجهم البلاد التى لجئوا إليها، والذى تلقوا تعليمهم بالأساس فى الجامعات المصرية، وعلى نفقة الشعب المصرى!

تأسيسًا على مجموع الأسباب السابقة نستطيع تفهم الظروف التى مكنت حكومة الرئيس السادات من إحداث التغيير الذى ترك انعكاساته على أحوال الطبقة الوسطى الصغيرة، والذى نرى أنه كشف عن وجهه بعد مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧، والتى قادها أبناء هذه الطبقة بسبب ارتفاع أسعار بعض احتياجاتها الضرورية.

من أهم أوجه تلك السياسات التحول نحو الخصخصة بكل ما صحبه من ظهور الرأسمالية المصرية ممن وصف البعض رجالها، أو أغلبهم، بأنهم من «محدثى الثروة Nouveaux Riches»، بمعنى أنه تنقصهم التقاليد التى اقترنت بالرأسماليات الأخرى فى العالم التى ظهرت ونمت فى ظروف طبيعية... سواء من حيث التعامل مع المجتمع بتوجيه بعض فائض ثرواتهم للخدمات الاجتماعية.. بناء مدرسة أو مستشفى، بدلاً من التوجهات المظهرية بموائد الرحمن فى شهر رمضان أو غيرها من الأعمال ذات نفس الطبيعة، أو من حيث وضع القواعد التى أصبحت مستقرة فى العالم الرأسمالى بالتعامل بين أصحاب العمل والعمال، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من الأخيرين كانت تنتمى للطبقة الوسطى الصغيرة التى انحدرت عن مواقعها القديمة!

منها أيضًا أن تلك السياسات قد طالت القطاع العام، أو قطاع الأعمال كما أصبح يسمى، فتم بيع أغلب مؤسساته لرأس المال الوافد، سواء كان أصحابه من المصريين أو العرب أو الأجانب، وكان من الطبيعى أن يحتفظ هؤلاء بالضرورى من الموظفين، إذ لم تتوفر لديه أى دوافع اجتماعية للاحتفاظ بعمالة زائدة، كما كان الحال بالنسبة للحكومة، الأمر الذى استتبعه التخلص من أعداد كبيرة من هؤلاء، بوسيلة أو بأخرى .. منها المكافآت التى حصل عليها بعضهم .. صحيح أن بعضهم قد نجح فى استثمار هذه الأموال والحفاظ على مكانته الطبقية غير أن الغالبية لم يصبها نفس التوفيق وانهارت هذه المكانة، خاصة مع مرور الوقت وما حدث لمكافآتهم من تآكل لسبب أو لآخر.

منها ما ترتب على كل ذلك من فوارق اجتماعية كبيرة كانت سياسات عبد الناصر حريصة طول الوقت على تلافيها، والتى انعكست على طبيعة الخدمات التى كانت تتسم بالسلاسة لأبناء هذه الطبقة خلال الفترة السابقة. هذه الفوارق التى نجمت عن كل التطورات السابقة بظهور شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الصغيرة التى انسلخت عن أصولها الاجتماعية، سواء من جراء الإعارات أو من خلال النجاح فى اهتبال فرصة الانفتاح غير المدروس، وكونوا نوعاً من الثروات التى لا يمكن توصيفها إلا بالطفيلية.

بدا ذلك فى السكن، فقد اختفت مع الوقت اللافتة القديمة المشهورة «للإيجار»، وأصبح «التمليك» سيد الموقف، وبينما كان البعض قادراً على توفير هذا النوع من السكن غير أن الأغلبية أعوزتها تلك القدرة، الأمر الذى طفحت معه على الجسد المصرى عمومًا وعلى جسد الطبقة الوسطى على وجه الخصوص بعض المظاهر السلبية ..

من مظاهر الطفح ما حدث من اكتظاظ مساكن بعض أبناء هذه الطبقة الذين لم ينجحوا فى إحداث النقلة الاجتماعية التى أصابت بعض شرائحها، فقد انتشرت ظاهرة سكنى الأسر الجديدة، من الأبناء والبنات المتزوجين حديثًا، فى بيت الأسرة، وأصبح توفير مجرد غرفة فى بيت الأهل يحلم كثيرون من الشبان والشابات بتحقيقه، إلى حين ميسرة، وهى الميسرة التى لا تأتى أبداً إلا بحدوث معجزة الإعارة أو الهجرة الدائمة أو المؤقتة.

منها أيضًا حرص أبناء هذه الطبقة ممن أتيحت لهم فرصة الإعارة، أو زيادة ثرواتهم بطريقة ما، على شراء المساكن والاحتفاظ بها لسبب أو لآخر، بعض هذه الأسباب عائلية لتوفير مساكن للأبناء حتى لو كانوا أطفالاً، وانصرف بعضها لدواع اقتصادية، بالاحتفاظ بهذه المساكن حتى يقوم الوقت، وليس العمل الإنتاجى، بمهمته برفع أسعارها، أو ما عرفه البعض «بالتسقيع» (!) للحصول على مكاسب كبيرة دون جهد يذكر سوى الانتظار، الأمر الذى نتج عنه موقفًا لا يمكن وصفه إلا بالشذوذ، آلاف المساكن الخالية فى مقابل آلاف الأسر من أبناء هذه الطبقة التى لا تجد مسكناً!

منها ثالثًا تفشى ظاهرة «المسكن الثانى» لأبناء هذه الشريحة من الطبقة الوسطى الصغيرة التى خرجت من جلدها القديم، ولعل القرى التى انتشرت على الساحل الشمالى تقدم نموذجاً فجاً لهذه الظاهرة، وهى ظاهرة تعبر فى نفس الوقت عن رغبة هؤلاء على التأكيد أنهم قد انتقلوا من أبناء الطبقة التى ولدوا فيها ونشأوا فى كنفها إلى طبقة جديدة يصعب توصيفها!

منها أخيراً العشوائيات التى عرفتها أطراف المدن، سواء فى القاهرة أو الإسكندرية أو فى غيرها من المدن الكبرى، صحيح أن الظاهرة قديمة، ولكنها لم تكن بهذا الانتشار من قبل .. وصحيح أن أغلب سكانها من المهاجرين النازحين من الريف الذين لا يمتون بصلة لأبناء الطبقة محل الرؤية، غير أن الصحيح أيضًا أن بعض أبنائها قد لجئوا إلى السكنى فى تلك العشوائيات بعد أن أعيتهم الوسائل، الأمر الذى عبر عن سقوط شريحة غير صغيرة من هذه الطبقة إلى قاع المجتمع!

على صعيد آخر أصاب الخدمات التعليمية من التشوهات ما أصاب قضية المسكن، فلم يحدث فى تاريخ مصر أن تعددت مستويات التعليم على هذا النحو...

بقيت أولاً المدارس الحكومية على ما هى عليه، غير أن تدنى التعليم فيها جعلها فى النهاية قاصرة على الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الصغيرة، وعلى الرغم من الإبقاء على المجانية فيها على اعتباره حقًّا دستورياً للمصريين، فقد حدث على الجانب الآخر لون من الفرز الاجتماعى فى داخلها، سواء من خلال الأنشطة التى شكلت عبئًا على جيوب أرباب الأسر من هذه الطبقة، أو الأهم من ذلك الدروس الخصوصية التى تفشت خاصة بالنسبة لطلاب الشهادات العامة، بما يعنى أن عدوى داء الخصخصة قد أصابت هذا النوع من التعليم الذى أصبح على هذا النحو مجانيا بالاسم!

من ناحية أخرى عادت المدارس غير الحكومية، والتى تسير على نهجها، إلى الحياة مرة أخرى، ولكن باسم آخر .. الخاصة بدلاً من الأهلية، وبفلسفة أخرى مختلفة جد الاختلاف، إذ بينما قامت المدارس السابقة على تأدية الخدمات لغير القادرين، الأمر الذى جعلها من أهم أعمال الجمعيات الخيرية الدينية، إسلامية كانت أو قبطية،

فإن المدارس الجديدة قد توخت الربح أولاً وأخيراً، وهو الربح الذى يتأتى من خلال استخدام المعلمين المبتدئين فى مقابل مرتبات منخفضة، أو من خلال رفع المصروفات، وهى المدارس التى انتشرت فى سائر أنحاء مصر، وقصدها فى الغالب الشريحة من الطبقة الوسطى الصغيرة التى تمكنت من المحافظة على موقعها الاجتماعى، وتصورت أنها تقدم لأبنائها فرصاً أفضل من التعليم الحكومى.

على مستوٍ ثالث بقيت مدارس الإرساليات القديمة، خاصة الكاثوليكية ذات الطبيعة الفرنسية، محتفظة بنفس القوى الاجتماعية التى طالما قصدها أبناؤها، من أبناء الطبقة العليا أو أبناء الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، خاصة بعد أن نجحت تلك المدارس فى أن تغير من جلدها، وخصصت فيها أقساماً للدراسة باللغة الإنجليزية التى أصبحت اللغة الأكثر استخداماً بعد الحرب العالمية الثانية وسيادة عصر الدولار !

على صعيد رابع انتشرت المدارس التى وصفت نفسها بمدارس اللغات، ويقوم التدريس فيها بالأساس على التعليم باللغة الإنجليزية مع بعض العلوم المستحدثة، والتى حرصت بعض الشرائح الكبيرة من أبناء الطبقة الوسطى على إلحاق أبنائها بها بكل ما تتيحه لهم من فرص حياة أفضل!

وعلى قمة هذا الهرم التعليمى ظهرت «المدارس الدولية» الباهظة التكاليف، والتى انتقلت عدواها من بعض الدول النفطية، خاصة الكويت، حتى إن بعضها احتفظ بنفس الاسم الذى نشأت به فى تلك الدول، ونرى أن أغلب المنخرطين فى تلك المدارس من أبناء هذا القطاع من الطبقة الوسطى التى انسلخت عنها، سواء بسبب الهجرة إلى الدول النفطية أو بسبب العمل فى بعض الشركات الأجنبية التى تؤدى أجوراً تمكنهم من مواجهة نفقات هذه المدارس.

نشأ فى نفس الوقت قدر من التفاوت فى التعليم العالى، صحيح أن قاعدة هذا التعليم قد اتسعت اتساعاً كبيراً بسبب نشوء عديد من الجامعات الإقليمية، غير أنه بدوره قد أصابه نفس ما أصاب التعليم العام من تشوهات، كان الأزهر الذى تحول إلى جامعة علمانية أقلها تكلفة مما أدى إلى أن يصبح مقصداً لأبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، بعدها مباشرة الجامعات التى تديرها وزارة التعليم العالى، العريق

منها والمستحدث، ثم بعض الجامعات الخاصة التى أصبحت مقصداً لمن لم يحصلوا على درجات تؤهلهم للالتحاق بالجامعات الحكومية، غير أنه تربعت على قمة الهرم الجامعة الأمريكية بمصروفاتها الباهظة، والتى كانت امتداداً طبيعياً لمدارس اللغات والمدارس الدولية!

يبقى بعد ذلك الخدمات الصحية التى تدنت مستوياتها بعد انتشار «المستشفيات الاستثمارية» التى تتجاوز تكاليف العلاج فيها قدرة الطبقة الوسطى، فى شرائحها الصغيرة والمتوسطة، وكان على أبناء هذه الشرائح أن يعانوا إلى حد المكابدة فى المستشفيات الحكومية.

ونرى أن أزمة الطبقة الوسطى الصغيرة قد استحكمت بعد تعويم الجنيه المصرى، وما تبعه من ارتفاع حاد حتى فى أسعار الضروريات، ولا نجد ثمة غرابة مع ذلك أن يلجأ هؤلاء إلى حلول تجافى ماضيهم الطبقى، وتتناسب مع واقع الخصخصة المفروض عليهم؛ العمل فى الحراسات الخاصة، أو فى الخدمات فى الفنادق وسائر المنتديات، بل وحتى فى بيع الفول المدمس!!

ولا نملك بعد هذا الاستعراض الطويل لتاريخ الطبقة الوسطى سوى التسليم بأن «مصر المدنية» التى تشكل هذه الطبقة عمودها الفقرى فى حاجة إلى إنقاذ!!

الموضوع الثالث
الفساد ـ الطبعة المجددة!

يجانب من يتصور أن الفساد ظاهرة طارئة على مصر الصواب، إذ تؤكد الدراسة أنه ظل يشكل مفردة من مفردات البنية التاريخية للمصريين .. صحيح أنها تبرز أحيانا وتشحب أحياناً أخرى غير أنها ظلت قائمة طول الوقت.

وتبدو الظاهرة ضارية فى أعماق التاريخ المصرى من قصة الفلاح الفصيح فى العصر الفرعونى الذى رفع شكايته لحاكم البلاد عن عمل من أعمال الفساد، وعبر عنه فى إحدى خطبه التسع بقوله: «لقد وظفت لكى تستمع إلى الخطابات والفصل بين شخصين وإبعاد قاطع الطريق .. إن ما تفعله هو تقديم العون للسارق .. كما أنك وظفت لتكون سنداً يحمى البائس، فإياك أن يغرق فأنت بالنسبة له فى واقع الأمر سطح مائى شديد التيار ..».

ومروراً على عصور متلاحقة من المظالم نصل إلى مطلع العصور الحديثة حيث تقدم الفترة العثمانية نموذجًا للفساد، ولعل وصف شيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتى لأوضاع مصر فى أواخر القرن الثامن عشر من أنه «لم يبق بالأرياف إلا

القليل من الفلاحين وعمهم الموت والجلاء»، إنما يعبر عن حجم الخراب الذى كان وراءه فساد كبير عرفته مصر خلال ذلك العصر.

وقد تنبه محمد على باشا خلال عملية بناء الدولة الحديثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى ضرورة التخلص من تلك الآفة، الأمر الذى نتبينه فى عدد من مواد قانون «السياسة نامة» الذى نظم الإدارة المصرية خلال العشرينيات ..

تتعامل إحدى مواد هذا القانون مع جريمة الاختلاس بأن من «كان مستخدما بالمصالح الميرية إن كان كبيراً أو صغيراً ويتجاسر على اختلاس مبالغ وأموال وغيرها من الذى تحت إدارته ويزيد اختلاسه عن خمسة آلاف قرش يصير إرساله إلى اللومان من سنتين إلى خمس سنين مربوطاً بالزنجير، وإذا لم يزد عن الخمسة آلاف قرش يكون من ستة شهور إلى سنتين، والذى صار اختلاسه من أى شىء يصير تحصيله بالتمام من مرتكبه».

أما جريمة الرشوة «فيصير مقايسة الضرر الذى حصل إلى المصلحة من الرشوة أو الهدية التى أخذها، ويصير إرساله إلى اللومان مربوطاً بالزنجير من سنة إلى ثلاث سنين ويصير تحصيل الذى أخذه من أى شىء»!

وتناول القانون جريمة العمولة التى وإن لم يسمها بذلك الاسم فإنه قد قرر عقوبة على متقاضيها بأن «يُربط فى القلعة من ستة أشهر إلى سنتين»!

ونرى أن الفساد قد انحسر كثيراً فى عصر هذا الباشا المرموق، وإن عاد يطل برأسه فى عهد الخديو إسماعيل، ولعل الدراسات التى عُقدت حول إسماعيل باشا صديق (المفتش) إنما تعكس حجم هذا الفساد، ولم يكن الرجل فى هذا حالة فريدة بل كان نموذجاً متكرراً.

لعل ذلك ما دفع اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية لنحو ربع قرن (١٨٨٣-١٩٠٧)، والذى وصفه الإنجليز «بالمؤسس الثانى لمصر الحديثة» .. دفعه إلى أن يذكر فى كتابه عن تجربته المصرية الصادر عام ١٩٠٨ تحت عنوان «مصر الحديثة Modern Egypt» أن أهم إنجازاته فى الفترة التى تحكم خلالها فى

مصير المصريين أنه قضى على الثلاث آفات التى تبدأ بحرف الـ C ، وكانت على التوالى السخرة Corvee والكرباج Courbach ، وأخيراً الفساد Corruption .

وهو لم ينس فى هذه المناسبة أن يسوق بعض مظاهر هذا الفساد سواء بين كبار الموظفين من الأتراك أو بين صغارهم من المصريين، وكان الفلاحون فى الغالب ضحية هذه المظاهر، فضلاً عن البسطاء من سكان المدن.

واستمر الفساد قائمًا بين مد وجزر، وإن كان قد ارتفع خلال فترة الحرب العالمية الثانية، ومع الظروف التى عرفتها البلاد، عندما تفجر عام ١٩٤٣ فى الواقعة التاريخية المشهورة باسم «الكتاب الأسود» ، حين جاء هذا العمل الذى وضعه مكرم عبيد، قطب الوفد الشهير، كسجل لمظاهر الفساد التى عرفتها البلاد خلال عهد الوزارة النحاسية القائمة (١٩٤٢-١٩٤٤) .

وقد أمسكت الظاهرة بتلابيب المصريين خلال ما تبقى من سنوات العهد الملكى حتى إن الصيحة بالمطالبة «بالتطهير» كانت لا تخفت إلا لتعلو، ووصل الأمر إلى أن الوزارة التى ألفها نجيب الهلالى فى أول مارس عام ١٩٥٢ وصفها رئيسها بوزارة التطهير، وحتى إنه بعد قيام الثورة فقد قامت بما أسمته أيضا بحركة التطهير سعياً لتحسين سمعة الحكم.

هذه لمحة سريعة عن الطبعات المختلفة التى عرفتها مصر من موجات الفساد، غير أنه قبل الانتقال إلى الطبعة المجددة التى يقرأ المصريون عنها، بل ويعاينوها ويعانون منها، ينبغى تسجيل عدد من الملاحظات:

• إن هيبة الحكومة كانت فى أغلب الأوقات سببًا فى حصر الظاهرة، غير أنه بالمقابل هناك تلك المكانة التى ظل يتمتع بها «موظف الميرى» فى مصر المحروسة، فقد ظلت جماهير المتعاملين مع رجال الإدارة يتهيبونه ويتمنون رضاءه ويبذلون الغالى والرخيص لقضاء حوائجهم لديه. وينبغى الاعتراف هنا أن صغار المرتشين فى الإدارات الحكومية بقوا يمثلون العمود الفقرى لظاهرة الفساد.

وقد وصل الأمر إلى حد انتشار أدبيات بعينها لرشوة هؤلاء، كأن يسمى الجنيه «باللحلوح» ، بكل ما تحمله هذه التسمية من سر باتع فى قضاء الحاجات، أو أن يكون

له فى موقع آخر اسم شفرى مثل السلام أو التحية .. فعشرة سلامات تعنى عشرة جنيهات وهكذا، ونرى أن هذا النوع من المفسدين كان موجوداً طوال الوقت، وأصبحت القاعدة أن يدفع الإنسان لقضاء مصالحه، والاستثناء أن يقضيها دون دفع، وإن كنا نلاحظ تفاقم الظاهرة مع تعالى موجات الفساد، اقتناعًا من صغار الموظفين أنه لن يكون ثمة من يكبح جماحهم!

● القناعة التى سادت بين هؤلاء أن الوظيفة الحكومية هى سلطة عامة وليست خدمة عامة، وهو المفهوم السائد فى البلاد المتقدمة، وانطلاقا من هذه القناعة فهم، والمتعاملون معهم فى نفس الوقت، على استعداد لدفع ثمن هذه السلطة، وهم صاغرون!

● انتشار الأمية كان سبباً آخر من أسباب استمرارية الظاهرة، فهذا الانتشار ظل يؤدى إلى غياب وعى الإنسان العادى بأبسط حقوقه، مما مكن الموظف الحكومى من الإمساك برقبته واستنزافه لآخر مليم يستطيع أن يخرجه من جيبه، والملاحظ أنه فى الريف، حيث يسود الجهل ويقل الوعى، تصل رشوة الموظفين إلى حد العرف أو التقليد، وتحفل كتب التاريخ بذكر الثروات التى كدسها هؤلاء بدءا من صرافى القرى وانتهاء بكبار رجال المديريات.

* * *

على اعتبار أن التاريخ لا يكرر نفسه فإن الطبعة المجددة من الفساد جاءت مختلفة عن سابقاتها فى أكثر من جانب ..

أولاً: ما أحاط ببعض أعضاء البرلمان من شبهات قوية انتهت بمحاكمتهم ثم طردهم، خاصة من مجلس الشعب، وهو الأمر المثير للاندهاش، فالمفروض أن تكون هذه المؤسسة رقيباً على أعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أى فساد يتسلل إليها، أما ما يحدث من تتدخل السلطة الثالثة ـ القضائية ـ لمحاسبة بعض أعضائها فهو أمر غير مسبوق، هذا من ناحية، والذى يتناقض مع الوظيفة الأساسية لتلك المؤسسة من ناحية أخرى.

صحيح أن البرلمان المصرى بامتداد تاريخه المعاصر قد تعرض لموجات من

الانتقادات، غير أنها كانت تحدث عادة لأسباب متعلقة بالصراع السياسى وليس لأسباب متصلة بأعمال فساد يرتكبها أعضاؤه ..

فقد حدث أن تعرض برلمان ١٩٢٤ الوفدى لهجمة شديدة من جريدة «السياسة» الناطقة بلسان الأحرار الدستوريين التى أسمت أعضاءه بحزب الستمائة بسبب مطالبتهم برفع مكافأتهم السنوية إلى ٦٠٠ جنيه!

وحدث أن تعرض البرلمان الذى نُسب إلى صدقى باشا، والذى كان قد تشكل عام ١٩٣٠ إلى هجمات متتالية من الصحافة الوفدية، غير أنه لم يكن وراءها اتهامات بالفساد بقدر ما كان باعثها أن أعضاءه لا يمثلون الأمة حقيقة.

وحدث أن طُرد عدد من أعضاء الوفد المنشقين من البرلمان الذى كان يحظى بأغلبية وفدية عام ١٩٤٣ ... ولم يكن السبب اتهام بالفساد، وإنما جاء نتيجة للصراع بين أغلبية الحزب برئاسة مصطفى النحاس باشا، والأقلية التى انحازت لمكرم عبيد بعد أن دب الشقاق بين الصديقين، حتى إنه عندما أسقط البرلمان عضوية هذا الأخير وصفه بأنه أسوأ مثل لنائب فى تاريخ البرلمان المصرى!

وحدث أيضا أن طُرد عدد غير قليل من مجلس الأمة فى مايو عام ١٩٧١، الأمر الذى جرى فى إطار الصراع الذى كان قد احتدم بين الرئيس أنور السادات من جانب وبين أقطاب الناصريين فى المجلس من جانب آخر، ولا يمكن القول أن شبهة الفساد قد أحاطت بأى من هؤلاء .. العكس صحيح فقد طالت عملية الطرد بعض الشخصيات التى اشتهرت بطهارة اليد مثل الدكتور لبيب شقير.

الأمر مختلف بالنسبة لمجلس الشعب فى دورتيه الأخيرتين .. الدورة التى انتهت عام ٢٠٠٠ بعد أن أكملت مدتها القانونية والدورة التى أعقبتها..

صحيح أن عدد النواب الذين تم طردهم خلال تلك الفترة ليس كبيرا، بالقياس لما حدث عام ١٩٧١ مثلاً، غير أنهم جميعا باستثناء رامى لكح قد أسقطت عضويتهم لأسباب تتعلق بالفساد بدءاً من نواب القروض الذين دخلوا تاريخ هذه الظاهرة من أوسع أبوابها، والنائب الصايع، ونائب التأشيرات، والمقاول الشهير الذى حفل تاريخه بالصفقات المشبوهة، هذا فضلاً عن نائب النقوط، وإن كان الأخير ينتمى لمجلس الشورى!

ولا نملك سوى أن نربط بين هذه الحقيقة وبين استفحال ظاهرة المستقلين خلال تاريخ هذين البرلمانين، وهى ظاهرة غير صحية على النحو الذى حدثت به ..

صحيح أنه كانت هناك بطول تاريخ البرلمانات الحزبية منذ نشأت عام ١٩٢٤ أعداد من المستقلين تحت القبة، ولكنها كانت محدودة، وكانت فى جانب منها تعود إلى أسباب متعلقة بقناعة بعض من هؤلاء أن انتماءهم لحزب أو لآخر يفرض عليهم التزامات سياسية لا يستطيعون تحمل أعبائها وفضلوا التحليق بحرية فى سماء الحياة البرلمانية، وكان غالبية هؤلاء أصحاب قناعات مختلفة غير تلك السائدة بين الأحزاب، ويقدم مريت بك غالى فى برلمان ما قبل الثورة نموذجاً لهذا النوع من المستقلين.

وكانت فى جانب آخر تعود إلى أن بعضاً من هؤلاء ممن كانوا يمثلون عصبيات محلية فى الأقاليم، أسرية كانت أو قبلية، والذين عرفوا طريقهم إلى قاعات البرلمان من خلال تلك العصبيات، الأمر الذى لم يكونوا معه فى حاجة إلى الانتماء الحزبى، هذا من ناحية، وإلى الرغبة فى البعد عن الصراعات الحزبية من ناحية أخرى، مخافة أن تنعكس تلك الصراعات على مصالح العصبيات التى يمثلونها!

غير أن الأمر اختلف كثيراً خلال الانتخابات الأخيرة، فقد بلغ عدد المرشحين المستقلين ٣٢٠٧ من جملة المرشحين الذين خاضوا المعركة الانتخابية وعددهم ٣٧٣٦ أى بنسبة تزيد عن ٨٥ فى المائة، بمعنى آخر أن القاعدة أصبحت لهؤلاء والاستثناء للمرشحين من قبل الأحزاب!

ولم يكن الاختلاف كمّيًا فقط بل كان نوعياً أيضًا، فتحت مسمى «الاستقلاليين» جاءت الغالبية من رجال الحزب الوطنى الديموقراطى ممن لم يحظوا بترشيح الحزب، والغريب أن هؤلاء قد فازوا على نحو غير متوقع، وعاد منهم ٢١٣ بنسبة تقترب من الـ٥٠ فى المائة من عدد أعضاء مجلس الشعب، إلى صفوف الحزب الكبير، ولكن بعد أن كان قد حدث تغير فى شكل العلاقة كان هو من أهم أسباب الفساد البرلمانى فى رأينا.

فقد انقلبت العلاقة بين الطرفين، النواب والحزب، وبعد أن كان هؤلاء من قبل داخل المجلس بسبب انتمائهم للحزب أصبح للأخير الأغلبية فيه؛ لأن هؤلاء قد قبلوا

الانضمام إليه... بمعنى آخر أن كفتى ميزان القوى بين الطرفين قد انقلبتا، وفى مثل هذه الظروف يملى الطرف الأقوى إرادته ويحقق مصالحه على حساب الطرف الآخر.

وتصبح ولاءات هؤلاء، كما هو متوقع، للاعتبارات التى كانت وراء وصول النائب إلى مقعده البرلمانى، فإذا كان قد نجح فى ذلك من خلال المال، وهو ما حدث بالنسبة لعدد غير قليل من رجال الأعمال الجدد، فإنهم سوف يكونون حريصين على تنمية هذا المال، أو على الأقل استرداد ما أنفقوه فى الحملة الانتخابية والتى وصلت فى بعض الأحوال إلى مبالغ طائلة، ولا يتم هذا فى العادة بطرق شرعية، فالعجلة فى السعى للإثراء من ناحية، وتصور أن الحصانة تكفل نجاح هذا المسعى من ناحية أخرى، غالبا ما تقود صاحبها إلى استخدام كل الوسائل الممكنة، حتى لو كانت فاسدة أو تحمل شبهة الفساد!

على الجانب الآخر هناك من خاضوا الانتخابات اعتماداً على عصبية محلية، بدوية أو أسرية، ومثل هؤلاء تنصرف ولاءاتهم إلى الذين حملوهم إلى البرلمان، ويتولد لديهم الإحساس أن بقاءهم على مقاعدهم فى أية انتخابات قادمة مرهون بمدى نجاحهم فى تحقيق مصالح هؤلاء، بغض النظر عن حجم شرعيتها، ويذهبون بعيدا فى مسعاهم لذلك.

ويقدم المشهد الدرامى الذى يتكرر فى مجلس الشعب على نطاق واسع، وفى مجلس الشورى على نطاق محدود، دليلاً على ذلك .. مشهد النائب المحترم الذى انصرف عن المناقشات التى تجرى فى القاعة إلى مطاردة الوزراء للحصول على تأشيراتهم، الأمر الذى دفع البعض من هؤلاء الأخيرين إلى اللجوء فى بعض الطلبات غير القانونية إلى ما أصبح يسمى «بالتأشيرة المضروبة»، أى التى لا فاعلية لها!

صحيح أن المسئولين فى المجلسين قد حاولوا إيقاف هذه الظاهرة بتوفير قنوات أخرى، غير ملاحقة الوزراء فى القاعة، بيد أنه تبقى عدة أمور تشى بأنها أحد مصادر الفساد ..

١ ـ فهى من ناحية تسقط أحد المبادئ الدستورية المهمة أن النائب ممثل للأمة أولاً وممثل لمصالح أبناء دائرته أخيراً، وهو المبدأ الذى يسقطه المشهد الدرامى لهؤلاء الذين انصرفوا عن المشاركة الفعلية فى أعمال المجلس (تمثيل الأمة) إلى اللهث وراء الوزراء للحصول على تأشيراتهم (تمثيل مصالح أبناء الدائرة أو غيرهم!).

٢ ـ ثم إن الظاهرة تسقط مبدأً دستورياً آخر ألا وهو مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المصريين، لأنها تعنى ببساطة أن من له «سكة» لحضرة العضو النائب، بريئة أو غير بريئة، يحصل على ما يمكن أن يكون من حق مواطن آخر!

٣ ـ وهى من ناحية أخيرة لا تقدم ضماناً واحداً أن هؤلاء النواب اللاهثين يعملون على خدمة أبناء دوائرهم لوجه الله، فقد تأكد من حالات عديدة (نائب التأشيرات) أن لكل شىء ثمنه، مما يفتح باباً واسعاً للفساد.

ثانيا: فساد رجال الأعمال الجدد، أو توخّيًا للدقة شريحة منهم، وإنصافاً للحقيقة فإن كثيرين من هؤلاء من أصحاب المشاريع الناجحة، ولكن بعضهم أساءوا لسمعة الطبقة بأكملها؛ لأن انحرافاتهم ثقيلة وصلت إلى حد المليارات المنهوبة من البنوك أو مؤسسات القطاع العام، ولأن الهامش الواسع لحرية الصحافة فى عهد الرئيس مبارك قد أتاح لها أن تتعقبهم وتفضحهم على نحو غير مسبوق، حتى أصبحت أخبار فسادهم جزءاً من الزاد اليومى لقراء الصحف!

وقد بدأت رائحة فساد هؤلاء تفوح منذ منتصف السبعينيات بعد تبنى سياسات الانفتاح الاقتصادى وسيادة «السداح مداح»..

ويمكن أن نعزو فساد هذه الشريحة من طبقة «الأغنياء الجدد» لمجموعة من الاعتبارات:

١ ـ النشأة غير الصحية التى نمت فى ظلها، والتى قامت على فلسفة «اخطف واجرى!»، ولم يسهم أفرادها بذلك فى القطاع الإنتاجى من الاقتصاد الوطنى ولأسباب...

فهم قد دخلوا السوق بدون تقاليد، على عكس ما حدث مع نشأة الرأسمالية العالمية التى مرت بمراحلها المعروفة من الثورة التجارية إلى الانقلاب الصناعى، ولا حتى

طبقة الرأسمالية المصرية التى كانت قائمة قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وهى الطبقة التى وإن كانت قد اعتمدت فى الأصل على ثرواتها الزراعية (جماعات الأعيان من كبار الملاك)، ودخلت ميادين الاقتصاد الأخرى تحت معطف الرأسمال الأجنبى، غير أنها كانت فى النهاية ذات جذور ضاربة فى عمق الأرض المصرية، فلم نسمع مثلاً أن عبود باشا أشهر مقاولى عصره، أو يحيى باشا أشهر تجار القطن قبل الثورة قد جمع حاله وماله، وبالأحرى مال الآخرين، وفر إلى الخارج!

صحيح أن بعضاً من هؤلاء أبناء رأسمالية ما قبل الثورة قد ترك البلاد واستقر فى إحدى دول المهجر، غير أن ذلك تم لأسباب سياسية وليس لأسباب تتعلق بالفساد فيما حدث مع عديد من أبناء الطبقة الجديدة...

٢ ـ النقلة الفجائية التى حدثت من الاقتصاد الموجه، الذى ساد خلال عقد الستينيات، والذى يحلو للبعض توصيفه برأسمالية الدولة ويروق للبعض الآخر توصيفه بالاقتصاد الاشتراكى، إلى الاقتصاد الحر حرية بدون قيود أو ضوابط.

وقد ترتب على هذه النقلة آثار وخيمة، فهى من ناحية قد خلقت لونين من المؤسسات المتضاربة المصالح .. إحداها للقطاع الخاص الجديد المتعطش للكسب بأسرع وقت ممكن، والأخرى: القطاع العام الذى وقف مسئولوه فى حالة عجز بعد أن فقد عنصر المبادرة، هذا فى أحسن الأحوال، أما فى الأحوال الأخرى فقد فتحت هذه الازدواجية الاقتصادية الباب واسعاً أمام لون آخر من الفساد، وهذه قصة مؤسفة..

إذ تؤكد المتابعة أن عملية نهب واسعة قد جرت للقطاع الثانى لحساب القطاع الأول، وهى عملية تعددت أساليبها... من بخس لثمن ما تم بيعه من شركات القطاع العام ومصانعه فإن كثيرا منها قد بيع بأقل كثيراً من أسعارها الحقيقية وبتواطؤ حقيقى للقائمين على القطاعين .. باختصار يرى البعض أن عملية التحول تمت بطرق ليست فوق مستوى الشبهات، الأمر الذى يؤكده أن عديداً من القائمين على المؤسسات القديمة لم يلبثوا أن انخرطوا فى طبقة رجال الأعمال الجدد.. صحيح أن خبراتهم كانت تؤهلهم لذلك ولكن إمكاناتهم ما كانت لتفعل إلا بقدرة قادر، نرى أنه الفساد بعينه!

ولسنا هنا فى مجال سرد وقائع بذاتها وشخصيات بعينها، فهى أكثر من معروفة، ولكنا بصدد رصد الظاهرة، ونرى أنه كلما طال أمد فترة الانتقال بين الاقتصادين .. الموجه والحر، كلما نخر سوس الفساد فى عظام الاقتصاد المصرى، وكلما توالدت طبقة المنتفعين بهذا الوضع.

فضلاً عن ذلك فإن مصادر رأسمال عدد من أبناء هذه الطبقة الجديدة يحوطها الكثير من علامات الاستفهام .. صحيح أن بعضها تفوح منه رائحة النفط، بحكم أن أصحابها جاءوا إلى الوطن بعد غياب سنوات ومعهم أموالهم التى يكونون قد حصلوا عليها لأسباب سياسية أكثر منها نشاطات اقتصادية مشروعة، غير أن البعض الآخر قد بدءوا تلك النشاطات بتجارة العملة، مستغلين فترة السنوات الأولى من الانفتاح، الأمر الذى تكشف عنه الظاهرة التى سادت خلال الثمانينات بانتشار بيوت توظيف الأموال والتى نهبت المصريين الذين كدوا فى توفيرها خلال سنوات الغربة «ثم فص ملح وداب»، إلا من بعض شخوصهم الذين يطلون علينا من بعض الفضائيات العربية ولا ينكرون أنهم يملكون المليارات، وكأنهم يخرجون ألسنتهم لجموع المنهوبين!

تبقى بعد ذلك الشريحة الغامضة من هؤلاء التى طفت فجأة على سطح الحياة الاقتصادية دون أن يكون لها من ماضيها أو نشاطها الاقتصادى ما يؤهلها لذلك، ولسنا بصدد إلقاء الاتهامات على أبناء هذه الشريحة غير أن ما عمدت إليه الحكومة مؤخراً من استصدار قانون لتعقب «غسل الأموال» إنما يؤكد حجم الشبهات التى تحيط بهم.

وفى مواجهة هذه الموجة العارمة من الفوضى العامة يبقى الجهاز الحكومى عاجزاً عن مقاومة ظاهرة الفساد فى طبعتها المجددة، والتى لن تتآكل إلا بزوال أسبابها .. بإصلاح النظام الحزبى على نحو يعيد للحياة السياسية استقامتها، وبوضع الضوابط التى تكفل حسن التصرف فيما بقى من مؤسسات القطاع العام فى إطار رقابة مشددة، والأمر موكول للمؤسسات التى تتولى هذه المهمة .. الرقابة الإدارية وجهاز المحاسبات، فهل ينتظر المصريون طويلا!!؟؟

الموضوع الرابع
سكك حديد المصريين!

ما جرى بعد حادثة قطار العياط المأسوية يقدم صورة متكررة لنهج قديم فى التعامل مع الكوارث القومية .. الانفعال البالغ فى مواجهة الحدث الذى لا يلبث أن يخمد حتى ينطفئ تمامًا، ليدخل ملفات التاريخ التى لا يقرؤها أحد، ويبقى منها ذكريات شاحبة لمباراة كرة قدم لا يعرف أحد متى تُقام، أو لنهر خير لا يعلم أحد أين يصب، وينتظر الجميع كارثة جديدة لتحدث يقظة مباغتة يعقبها الغفوة الطويلة، وليس هكذا تُعالج المصائب القومية!

المسألة فى تقديرنا تحتاج إلى البحث فى الجذور وليس فى «الشواشى»، وتتطلب وضع حلول قصيرة المدى لتجنب الاحتمالات القريبة للمخاطر، وطويلة المدى لتجتث الأسباب من أصولها، وهى فى رأينا متعددة ..

لعل أول ما يلفت النظر فى التنقيب عن الجذور حالة الزهو التى طالما تملكت الباحثين فى التاريخ المصرى من أن بلادهم كانت أول من عرف الخطوط الحديدية فى المنطقة، فبعد مد أول تلك الخطوط بين ليڤربول ومانشستر عام ١٨٣٠، وفى عصر

باشا مصر المرموق محمد على، بدأ التفكير سواء من جانب الحاكم أو من بعض مستشاريه الأجانب لمد خط حديدى بين القاهرة والسويس، وهو الطريق الذى كان قد عُنى به البريطانيون عناية بالغة منذ أواخر القرن الثامن عشر لتجنيب الركاب والبريد القادمين من الهند متاعب الدوران حول رأس الرجاء الصالح.

وازداد المصريون المحدثون زُهوًا عندما بدأت تلك الآلة السوداء التى تنفث بخارها محدثة ضجيجًا لم يعرفوا مثله من قبل، تخترق أراضيهم تنقل البشر والبضائع، وإن كان الأمر استغرق وقتًا، فالخطوط الأولى بدأت على نحو محدود .. خط قصير بين النيل ومحاجر المقطم عام ١٨٣٤ لنقل الأحجار اللازمة لإنشاء القناطر، وآخر بين المكس ومحاجر الدخيلة فى الإسكندرية لذات الهدف .. باختصار فإن المحاولات المبكرة لبناء السكك الحديدية فى مصر توخت الحجر لا البشر!

وعزا البعض عدم دخول مصر عصر السكك الحديدية فى ذلك الوقت المبكر إلى حرص بالغ من جانب محمد على ألا يفتح على بلاده باب المنافسة التى كانت نذرها قد أخذت فى الظهور وقتئذ... بين فرنسا المؤيدة لشق برزخ السويس لربط البحرين، وهو المشروع الذى كان قد أتى به نابليون فى حملته على البلاد عام ١٧٩٨، وبين الخط الحديدى الذى يصل ما بين الإسكندرية والقاهرة والسويس، ويربط البحرين أيضا، براً هذه المرة، والذى أيده الإنجليز، وهو الأمر الذى لا نستطيع الإدعاء بصحته المطلقة، فالحقيقة أن عالم النصف الأول من القرن التاسع عشر كان لايزال يحبو نحو دخول ما أصبح يُسمى بعصر غزو المسافات Invasion of The Distance بما فيه الدول الصناعية، الأمر الذى لم يجنوا ثماره إلا خلال النصف الثانى من ذات القرن، ولم يكن متوقعًا أن تسبق مصر فى دخول ذلك العصر دول أخرى ذات مصالح اقتصادية كبرى، واستغرق الأمر بعض الوقت ليدخله المصريون كتفا بكتف مع تلك الدول، بعد أن توفرت الذرائع التى جعلت مد الخطوط الحديدية ضرورة سياسية واجتماعية واقتصادية.

قبل تناول هذه الذرائع يتطلب الأمر تنبيهاً مفاده أن الجديد الذى نطرحه فى هذه الدراسة أنها تختلف عن سابقاتها فى إيلائها عناية خاصة بالبعد الإنسانى للسكك الحديدية، إذ درجت تلك الدراسات على التعامل مع الجانب الاقتصادى من هذا

المرفق الذى غير وجه الحياة المصرية، فهى تابعت عملية مد الخطوط الحديدية وتفرعها لتصبح بمثابة الشرايين التى تغذى الجسد المصرى، وهى تابعت العمليات النشطة لبناء الكبارى عبر النيل والترع، هذا فضلاً عن بناء محطات السكك الحديدية دون أن تبحث بدرجة كافية عن العلاقة بين كل ذلك البناء، وما أدخلته على حياة البشر العاديين من متغيرات، بل إنه حدث ـ للأسف ـ فى بعض تلك الدراسات أن تجاهلت هذا البعد حتى ليكاد القارئ يشعر معها باعتبارها «سكك حديد مصر»، وليس سكك حديد المصريين!

تأسيساً على هذا الفهم فإننا نتابع هنا ليس تاريخ السكك الحديدية فى مصر بمعناه الاقتصادى، وإنما قبل ذلك تاريخ المصريين معها، فالإنسان هنا هو العنصر الغالب على القضبان والعربات والقاطرات والسيمافورات!

كان ظهور الحكومة المركزية ثم تطورها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أول الدوافع التى شجعت باشوات مصر؛ عباس الأول، سعيد ثم إسماعيل، على السير قدماً فى طريق غزو المسافات، فقبل ذلك ونتيجة للنظام الإقطاعى الذى فرضه الحكم العثمانى كانت البلاد أقرب إلى مجموعة من الجزر المنعزلة لا تربط بينها سوى الممرات النيلية المحدودة، كان السفر خلالها أقرب إلى مغامرة وخيمة العواقب ، حتى إن مدينة مثل الإسكندرية كانت قد ذوت تماماً إبان ذلك العصر، حتى نجح محمد على فى حفر ترعة المحمودية التى كانت قبل توفيرها للمياه العذبة للميناء المشهور، وسيلة أيسر للتنقل بينه وبين المحروسة.

ونتوقف عند واقعتين رواهما لنا شيخ المؤرخين المصريين فى تلك الفترة «عبد الرحمن الجبرتى» فى سفره المعروف «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، بكل دلالاتهما على أحوال مصر قبل أن تلج عصر غزو المسافات..

يحدثنا شيخنا فى الواقعة الأولى عن أن الحكام فى القاهرة لم يعلموا بوصول «الفرنسيس» ـ يقصد حملة نابليون –إلى الثغر (٢ يوليو ١٧٩٨) إلا بعد يومين من نزولهم فى الإسكندرية، وأنهم لم يصلوا إلى دمنهور إلا بعد سبعة أيام، واستغرق وصولهم إلى القاهرة نحو أسبوعين!

الواقعة الثانية مختلفة رواها لنا الجبرتى عن أحداث أغسطس عام ١٨٠٩ عندما قرر محمد على نفى الزعيم الشعبى المشهور عمر مكرم، وإلى أين ... دمياط(؟؟) التى بدت مكاناً نائياً، ولعل الوداع الذى حظى به الرجل يوضح مفهوم «المسافات» فى ذلك العصر، قال: اجتمع المودعون للسيد عمر، ثم حضر محمد كتخدا، فعند وصوله قام السيد عمر وركب فى الحال، وخرج صحبته وشيّعه الكثير من المتعممين وغيرهم، وهم يتباكون حوله حزناً على فراقه، وكذلك اغتم الناس على فراقه وخروجه من مصر.. وسافر من ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج إليهم فى دمياط، وكأن هذا الميناء المصرى الشهير يقع على بحر الظلمات!

● ومن المتفق عليه أن انقلاباً كبيراً حدث خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بدا فى تغير العلاقة بين حكومة القاهرة التى تجسدت فى شخص مولانا ولىّ النعم وبين سائر المحكومين، كان من أهم مظاهره قيام الحكومة المركزية التى جعلت الوصول إلى هؤلاء ضرورة من ضرورات استمرار الحكم، على عكس ما كان سائداً فى العصر العثمانى ذى الطبيعة الإقطاعية، حتى كان يقال إن المصرى يمكن أن يولد ويعيش ويموت فى ذلك العصر دون أن يرى موظفًا حكوميًا واحداً، حيث ظل الاتصال بهؤلاء يتم عادة عن طريق وسيط .. شيوخ البلد فى الريف وشيوخ الحارات فى المدن، غير أن هذا الوضع قد تغير بعد أن أصبح المصريون تحت وطأة موظفى الحكومة المركزية.. بدءا من مدير المديرية وانتهاءً بشيخ الخفر!

وفى تلك الظروف لعبت السكك الحديدية دورها .. أولاً: كرمز لهيبة الدولة التى تملكها، وثانيا: كوسيلة لنقل موظفيها إلى أعماق الريف، وثالثًا: كطريق للإمداد العسكرى إذا ما تطلب الأمر ذلك، وهى صورة ازدادت بروزاً خلال فترة الاحتلال البريطانى للبلاد، حتى إنه لم يكن ثمة غرابة أن نلاحظ أن من أهم أعمال الثوار خلال عام ١٩١٩ كان الهجوم على الخطوط الحديدية ومحاولة تدميرها على اعتبار أنها الوسيلة الأساسية لنقل قوات القمع البريطانية، وهى صورة لم تنبت فجأة، فقد كان لها ما قبلها كما كان لها ما بعدها.

● جانب آخر من تلك النشأة أثر فى نظرة المصريين لهذا المرفق الجديد، إذ المعلوم أنه لم يمض وقت طويل على مد الخطوط الحديدية الأولى إلا وكانت مصر إسماعيل

تعانى من أعباء الديون الخارجية التى انتهت برهن عديد من المرافق المصرية لصالح سداد تلك الديون، وكانت سكك حديد مصر فى مقدمتها.

ففى عام ١٨٧٦ ومع إنشاء صندوق الدين أُسندت إدارة سكك حديد مصر إلى لجنة مختلطة من خمسة مديرين؛ إنجليزيين ومصريين وفرنسى، ولم يمض وقت طويل حتى تحولت إلى لجنة ثلاثية، واحد من كل جنسية، غير أنه بعد الاحتلال البريطانى للبلاد وقعت سكك حديد مصر فى أيدى البريطانيين، سواء من حيث الإدارة أو التشغيل.

ويطول الكلام حول هذا الموضوع، فبينما لا يزال البعض يترحم على عهد الإدارة الإنجليزية، وما عرفه هذا المرفق المهم من انضباط، رأى آخرون أن المضاعفات التى نتجت عن تلك الهيمنة قد تركت بصمة سلبية على تاريخه ، وأن العلاقة بينها، كمرفق خدمة عامة وبين المصريين لم تكن دائماً على ما يرام.

ويستشهد هؤلاء بظاهرتين طالما ارتبطتا بتاريخ تلك العلاقة؛ أولاهما: أعمال التخريب التى كثيراً ما كانت تجرى فى عربات القطارات، وهى الظاهرة التى تزداد بروزاً فى عربات الدرجة الثالثة، حتى اضطر المسئولون فى كثير من الأوقات إلى استبدال المقاعد الجلدية التى يسهل انتزاع قلوبها بمقاعد أخرى ذات قلوب جامدة(!) ولكن دون جدوى.

الظاهرة الثانية: تتمثل فيما تتعرض له القطارات المارة بالمناطق النائية، وبالذات الأكثر فقراً، من إلقاء الأحجار من الصبية أو حتى من الكبار من سكانها، وطالما شكا المسئولون فى السكك الحديدية المصرية فى سنواتها الأولى من الخسائر التى تنجم عن هذا العمل، من أبناء كفر الشيخ على وجه التحديد، وإن كان هناك من يذكرنا فى نفس الوقت أن مصريين آخرين، خصوصاً من أبناء الشرقية قد عزموا القطار، وهى قصة تقال من قبيل التندر على كرم أبناء تلك المديرية، أكثر مما تروى على أنها حقيقة واقعة!

● يبقى فى هذا الجانب ذى الطبيعة السياسية التذكير بمشكلة تنسحب آثارها على السكك الحديدية أو غيرها من المرافق التى توصف «بالعامة»، فبحكم غياب الحكومة

المركـزيـة، وبحكم النظام الإقطاعـى، الذى كـان يقـوم علـى فكرة أن الأرض ملك الله وأن السلطان ممثله على الأرض، لا يمكن القول بوجود ملكية عـامـة وأخـرى خـاصـة وقـتـئـذ، فقـد اختلطت الملكيتـان اختـلاطاً ظاهراً، حـتـى إن العـادة قد جـرت على أن يحـصل الموظف الحكومى على دخله من المتـعـاملين معه، سـواء على شكل فـردة أو حلوان أو غيرها من المسميات.

مع قيام الحكومـة المركزية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بـدأ التمييـز بين الجـانبين، وكـان مـحـمـد على باشـا صـارمًا فـى تأديب الموظفين الحكـومـيـين الذين يمدون أيديهم للمال العام بعد أن أخذ فى الظهـور على استـحيـاء فيـمـا ضـمنه مـنشوره المشـهـور «لائحـة زراعـة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح»، غيـر أن العقوبة وحدها لم تكن تكفى لتغيير تقاليد استمرت لقرون، ونعتقد أن موظفى ذلك العصر كانوا مندهشين من أن يلجـأ «أفنديـنـا» لمثل تلك العقوبات على أعمـال طالما مارسوها مـن قبل، حتى إن القول بأن ثمة جريمة اسمها «الاختلاس» كان يقع منهم موقع الاستغراب.

وترتب علـى هذا الظهور القـسرى لفكرة المال العـام مـجموعـة من السلبيـات التى نرى أن آثارها ما زالت ممتدة حتى يومنا هـذا، والتى كانت ربما من أهم عـوامل فشل التطبيق الاشتراكى فى العهد الناصرى، السبب بسيط: أنه بدلاً من أن يشيع الإحساس أن القطاع العام ملك المجموع ينبغى المحافظة عليه محافظتهم على ملكياتهم الخاصة، أصبح هذا القطاع فى نظرهم ملكاً «للغيـر»، والغير هنا هو الحكومـة بكل مـا تمثله، ولا يكون الإنـسـان حـريصًا فى مـثل تلك الظروف علـى صـيـانة هذا الملك، خـاصـة مع الوضع فى الاعتبار المقولة المشهورة التى رددها سعد زغلول فى إحدى المنـاسبات، وهى أن المصـريين نظروا إلى الحكومـة دائمًا نظرة الطيـر للصـائد، وفـى تقـديرنا أن سكك حديد مصر ظلت من أكثر المرافق تأثراً بهذه النظرة ذات الجذور التاريخية.

من الناحية الاجتماعية والاقتصادية

فـقد ارتبط وجود السكك الحـديدية بمتـغـيـر جـوهرى دخل علـى طبـيـعـة الإنسـان المصرى، فمنذ القديم وكان هذا الإنسان «لصيقاً للأرض»، الأمر الذى صنعته ظروف

طبيعية، كان أهمها طبيعة مجتمع الرى التى وُلد ونشأ فيها، وكثيراً ما كانت حدود القرية تمثل نهاية العالم بالنسبة لهذا الإنسان، الخروج منها بمثابة مخاطرة تستحق التفكير، ولا يركبها إلا للشديد القوى!

وكان هذا «الشديد القوى» فى العادة ذا طابع دينى، كأن يخرج من قريته لزيارة أضرحة الأولياء أو حضور موالدهم، ناهيك لو خاطر وفكّر فى زيارة القاهرة أو المحروسة، ولم يكن فى القول بتوصيف العاصمة بأنها «أم الدنيا» غرابة، فدنياه فى العادة محدودة!

وقد تطلب هذا التغيير وقتاً صنعه هذا المخلوق الغريب ذو المدخنة السوداء، ويقيناً فإن ركوبه فى بداية الأمر كان أمراً غير عادى، ولم يكن ثمة دهشة أن يتكرر هذا المنظر الذى طالما شاهدناه فى الأفلام السينمائية القديمة، محطة القطار وقد ازدحمت بالناس، وعدد المودعين (أكبر) كثيراً من عدد المسافرين، ثم إن هؤلاء الأخيرين كانوا يأتون مبكراً عن موعد القطار عملاً بالحكمة التى شاعت وقتئذ «ننتظر القطار ولا ينتظرنا»، هذا فضلاً عن الأهازيج الشعبية التى دارت حول السفر بالسكك الحديدية، وأشهرها «ياوابور الساعة ١٢»(!)، وهو ما لا نعتقد أنه قد عُرف عند الشعوب التى استخدمت وسيلة المواصلات المثيرة تلك خلال نفس الفترة، وكان ذلك يمثل - فى تقديرنا - شكلاً من الاغتراب عن السكك الحديدية أكثر مما يبرز الألفة معها!

دخلت السكك الحديدية أيضًا فى أغنيات الحب، وأصبح حلم الحبيب أن يركب القطار الذى (يجرى ويجرى ويجرى) للحاق بمحبوبه، على حد تعبير محمد عبد الوهاب فى إحدى أغنياته أو يقف حسرة وهو يرى نفس المحبوب راحلاً على هذه الآلة التى تنهب الأرض نهباً، ولعل الأغنية المشهورة التى قدمها نفس الفنان فى أحد أفلامه والتى جاء فى مطلعها «يامسافر وحدك» تدل على ما أصبحت تحتله السكك الحديدية فى نفوس المحبين!

ولعل كثيرين من أبناء الأجيال القديمة يذكرون حالة «الزنهار» التى كان يضحى عليها المنزل عشية السفر .. قلق عام وكميات من الأسبتة والقفف (جمع قفة)

والجميع فى حالة قلق فى انتظار شقشقة الصباح لنقل «الزاد والزّواد» إلى محطة القطار.

ولا ننسى فى هذا الصدد تأثير الخريطة الاجتماعية على ذلك الطابع بالتنقل بالسكك الحديدية حتى النصف الأول من القرن العشرين فعدد الركاب محدود، ليس لقلة عدد السكان، وإنما لاستقرارهم فى بلادهم حيث كان السفر يمثل حالة استثنائية جداً، ولشرائح محدودة .. من الأعيان الذين يقصدون المدن لقضاء مصالحهم، أو للاستمتاع بأرباح القطن، أو من الطلاب الذين كانت تستدعى أسباب استكمال دراستهم السفر إلى المدينة خلال العام الدراسى، خاصة حيث توجد المدارس الثانوية التى كانت مقصورة على عواصم المديريات، ثم العودة إلى القرية فى الأجازة الصيفية.

وعلى ضوء هذه الخريطة تؤكد المشاهدات أن تركيبة قطارات الركاب نفسها قد تأثرت كثيراً بذلك الواقع، فمن ناحية كانت تقتصر على عربة أو بعض عربة للدرجة الأولى ومثلها للدرجة الثانية والبقية لركاب الدرجة الثالثة، الذين كانوا يحظون فى العادة بالنصيب الأكبر من المقاعد، ولم يقتصر هؤلاء على أبناء الطبقة الدنيا كما حدث بعدئذ، وإنما انضمت إليهم قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى خاصة فى شرائحها الصغيرة!

وتزداد البصمة عمقاً عندما نتابع تاريخ الحركتين العمالية والوطنية فى البلاد، فقد أسهم عمال السكك الحديد بنصيب وافر فيهما، سواء خلال الفترة التى قاد إبانها تلك الحركة الزعيم الوطنى مصطفى كامل فيما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث ظلت أخبار إضرابات واعتصامات عمال عنابر بولاق تشغل مساحات واسعة من الصحف، أو تلك الفترة التى واكبت ثورة ١٩١٩ حيث ظهر عمال السكك الحديدية سواء من العنابر أو غيرهم فى مقدمة الثوار، الأمر الذى نوهت به الوثائق السرية البريطانية فى أكثر من موقع!

هذه الصورة متعددة الزوايا وإن شحبت الآن أو اختفت تقريباً غير أن لها دلالتين؛ أولاهما ما ظلت تمثله السكك الحديدية من أهمية فى الوجدان المصرى، وثانيتهما

مقارنتها بما حدث بعد ذلك، خاصة خلال النصف الثانى من القرن العشرين، فيما يشبه الانقلاب!

ومثل هذه الانقلابات لا تحدث فجأة فى العادة، وإنما تصنعها مجموعة من التطورات نرى أنها كانت بعيدة عن عيون واضعى سياسات السكك الحديدية خلال السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذى وصل بهم إلى الطريق المسدود الذى تعانى مصر منه الآن مع هذا المرفق ..

فحسب الإحصاءات المتوفرة فقد بلغ طول الخطوط الحديدية أواخر تسعينيات القرن العشرين نحو ٤،٧٥٠ كيلومترا، بكل ما يتصل بذلك من إدارة وبلوكات مراقبة ومزلقانات..إلخ، والأهم من ذلك بدلالته على اتساع نطاق التنقل من خلال هذا المرفق المهم، غير أنه يبقى مع ذلك مجموعة من الملاحظات شاركت فى صنع هذا الانقلاب ..

١ ـ اتساع شبكة طرق النقل بالسيارات والتى وصلت فى نفس التوقيت لنحو٥٣٠٠ كيلومتر، وطالما نتعامل هنا مع قضية انتقال البشر أكثر من نقل السلع، فلنا أن نلاحظ أن فئات بعينها قد انتقلت إلى استخدام هذه الوسيلة الجديدة .

وبينما كان مفروضاً أن هذا الانتقال قد خفف قليلاً من الإقبال على ركوب القطارات إلا أنه بالعكس ظل الإقبال على السكك الحديدية على أشده، ربما لقلة التكلفة، غير أنه على الجانب الآخر زاد من الفوارق الاجتماعية بين ركاب السيارات، خاصة الفارهة، وبين ركاب القطارات، وإن كانت عدوى الفجوة الاجتماعية ما لبثت أن انتقلت إلى هذا المرفق نفسه فأصبحت هناك قطارات للأغنياء اكتسبت تسميات مختلفة تبعاً للبلاد المستورد منها؛ المجرى والفرنساوى وأخيراً الأسبانى والتوربينى.

٢ ـ ولم تأت هذه التغييرات من فراغ، ولأسباب الفجوة الاجتماعية التى اتسعت، والتى ازدادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة فحسب، وإنما نتجت عن تغير فى العادات والقيم الاجتماعية، فلم يعد السفر بالنسبة للمصريين يواجه أى عائق نفسى واجتماعى، كما لم يعد يحدث مرة أو مرتين فى العام لمناسبة بعينها، وإنما تحول عند البعض إلى أداء يومى، الأمر الذى نلاحظه فى انتقال العديدين بين مناطق سكناهم وأماكن عملهم بهذه الوسيلة.

٣ ـ أدى هذا الفصل التعسفى بين أبناء الطبقة الجديدة من ركاب القطارات الفاخرة وبين بقية المصريين من ركاب قطارات الدرجة الثالثة أو الثانية العادية إلى وجود عالمين للسكك الحديدية، عالم التكييف والخدمات والجلوس المريح، وعالم الازدحام والركوب على الرفوف أو الوقوف فى الممرات، وهو عالم صنع له حياته الاجتماعية خلال السويعات التى يقضيها الراكب محشوراً فى هذا الجمع الغفير، ومفهوم أنه كلما طالت مدة السفر كلما صنع هؤلاء الركاب عالمهم الحافل بأسباب عدم التحوط والافتقار لما يمكن توصيفه «بثقافة السفر»، والذى كثيراً ما ينتهى بالكوارث، بعضها صغير يمر كحادثة عابرة وبعضها من الوزن الثقيل الذى يصحو عليه ضمير الأمة وتثور التساؤلات عن إمكانية تجنبها فى المستقبل، وهو الأمر الذى يتطلب إعداد الدراسات التى تضع فى الحسبان تلك العلاقة المعقدة بين الإنسان وسكك حديد مصر، وتكون موضع اهتمام «الإدارة المترهلة» لهذا المرفق، والتى يحتاج رجالها إلى «ريجيم» قاس!

ثانياً : في الشأن الديني

الموضوع الأول

المؤامرة!

يعلم من يتابعون كتاباتنا أننا نرفض فكرة التفسير التآمرى للتاريخ، وأننا اعتبرناها سمة من سمات العصور الوسطى .. عصور انقلابات القصور واستخدام الخوازيق وتدبير المذابح فى صفوف الخصوم، ولم نكن نتوقع أن نغير من هذا الرأى الذى أقمناه على أسس علمية، ولكن جدّت فى الأمور أمور!

فالتفسير الموضوعى لأية حادثة يقوم على أساس رصد الوقائع وطرح الأسئلة والبحث عن إجابات عليها، وعندما يعجز منهج البحث التاريخى عن التوصل إلى مثل تلك الإجابات أو أغلبها، فإما أن يكون هناك قصور فى تطبيقه، وإما أن يكون هناك شىء غامض غير معلوم كنهه، ولباحث مثلنا له تاريخ طويل فى ميدان العمل التاريخى، يصعب القبول «بإما» الأولى، ولا يبقى له سوى «إما» الثانية!

نقول كل هذا بمناسبة ما جاء فى «نشرة إباحية» اسمها «النبأ» من تحقيق مدعم بالصور حول قصة الراهب المشلوح من دير المحرق بأسيوط، وما ترتب على هذا

التحقيق من مضاعفات لم تكن فى حسبان أى عاقل، الأمر الذى دعا قداسة البابا شنودة إلى أن يصفها بالفم المليان بأنها فتنة دينية!

ونبدأ بالتوصيف الذى خلعناه على «النبأ» .. نشرة إباحية، إذ يصعب تسميتها بالصحيفة، حتى لو حملت شكل الصحيفة، سواء من ناحية الإخراج، أو من الوجهة القانونية بحكم صدورها بترخيص من جهة من جهات الدولة.

ومصدر التسمية ليس ناشئًا فحسب عن (استباحة) الأعراف والتقاليد، ولكنه ناتج فى نفس الوقت عن التحول من النقد المباح إلى «النقد غير المباح»، وهى جريمة يعاقب عليها القانون المصرى، كما يعاقب عليها كل قانون!

أما مصدر الصعوبة فهو أن هناك عقداً غير مكتوب قائم بين الصحيفة وبين المجتمع، بأن لا تسعى الأولى إلى هز القوائم التى يقوم عليها الثانى، أو العمل على تدميرها بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات، ومن هنا تصدر التوصيفات المختلفة عن «أمانة» الكلمة أو شرفها، بمعنى آخر أن أى كاتب مفروض أن يتسلح بالحد الأدنى من الحس العام، الذى يدعوه إلى التفكير أكثر من مرة قبل اقتحام أية منطقة تؤثر على كينونة الوطن وأمنه، وهو إن خرق هذا العقد فقد خرج عن مسلمات «الضمير الجمعى» الذى يتأثر كثيرًا بهذا الخروج.

وقد لا يعلم كثيرون بالمبدأ الذى يحكم «الصحافة المحترمة» فى الدول ذات التقاليد العريقة، بأن لا يُنشر أى مكتوب، خبراً كان أو مقالاً أو تحقيقا، دون الرجوع إلى المسئولين للتأكد من أن ذلك لا ينزل ضرراً بالصالح الوطنى، هذا فى حالة ما إذا استشعر القائمون على تحرير الجريدة أن ذلك المكتوب له صلة بهذا الصالح، من قريب أو بعيد، وهى الحقيقة التى يخرج بها أى مشتغل فى دور الوثائق الغربية.

هذا بعض ما خلصنا إليه من الاطلاع على الأضابير السرية لوزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق العامة القائمة فى إحدى ضواحى لندن، والتى تحفل بالمراسلات المتبادلة بين الصحف والإدارات المختلفة لتلك الوزارة، وتزداد دهشتنا عندما نلاحظ أن هذه المشاورات كانت تُجرى أحياناً بين هذه الجهة الحكومية وبين بعض صحف الحزب المعارض، عمالاً كانوا أو أحراراً أو محافظين، فعند المصلحة العامة يتحد الجميع، وحتى لو اختلفوا فى كل ما هو دون ذلك!

ولقد وعى العاملون فى مجال الصحافة المصرية هذه الحقيقة بامتداد تاريخها الطويل الذى اقترب من قرن ونصف، حتى إن أحدهم، وهو الكاتب المرموق الأستاذ سلامة موسى، وضع مؤلفًا يتضمن القواعد الأساسية لهذا العقد تحت عنوان «الصحافة– حرفة ورسالة»، وللحرفة قواعد وللرسالة مبادئ!

انطلاقًا من هذا الفهم يأتى توصيفنا «للنبأ» بأنها «منشور إباحى» وليست صحيفة، طالما افتقر كاتبوها، ولا نصفهم بالمحررين، إلى الحد الأدنى من فهم رسالة الصحافة، وطالما خرجوا عن كل قواعد العقد غير المكتوب، ومن ثم نتعامل معها على ضوء هذا الفهم، ليس بصفتنا الشخصية، وإنما حال كوننا عضواً فى هذا المجتمع الذى تضرر من كتابات هذا المنشور، والذى يمكن أن يتضرر من كل المنشورات الشبيهة!

وتأسيسًا على هذا الإدراك ينبغى التعامل مع كل تلك المنشورات ليس على اعتبارها «صحفاً»، وبالتالى لا يُطلق لها العنان تحت ذريعة أن الاقتراب منها مساس بحرية الصحافة التى نحرص عليها جميعًا، فهى أقرب إلى النبت الشيطانى الذى يتوجب اقتلاعه قبل أن يخنق النباتات المحيطة!

ومن المناسب هنا أن نبدى وجهة نظرنا فى الفارق بين الصحيفة المعارضة التى ينبغى أن تتمتع بكل أسباب الحرية فى كل ما تكتبه، وبين المنشورات الإباحية التى قد تجد للأسف سوقاً رائجة بين قطاعات بعينها من المجتمع المصرى، والتى ينبغى التعامل معها بنفس معايير التعامل مع سائر المنشورات المعادية للمجتمع ..

فالأولى تسعى وراء تحقيق الصالح العام حتى لو اختلفت فى ذلك مع السياسات الحكومية أو الآراء المعلنة للرسميين، والاختلاف فى مثل هذه الحالة يكون حول الوسائل وليس حول الأهداف، بينما تعمل الثانية، الصحف الإباحية، وهى منفلتة من كل تلك القواعد وليس لها من هدف سوى زيادة التوزيع وتحقيق المكاسب، وعندما يتحكم هذا الهدف وحده فى سياسات «المكتوب»، قل على الدنيا العفاء، ولأسباب كثيرة ..

فهى من ناحية تغلب الصالح الخاص على الصالح العام، وهى من ناحية أخرى مستعدة لاستخدام كل الوسائل التى تحقق لها المزيد من الربح، حتى لو كان بينها

وسائل غير مشروعة، ويمتلئ تاريخ مثل تلك المنشورات بأعمال الابتزاز التى تقوم على التشهير ونشر الفضائح، وهى من ناحية أخيرة على استعداد أن تكون طرفًا أصيلاً فى مؤامرة تستهدف صالح الوطن وأمنه، سواء بالوعى أو باللا وعى.

* * *

بعد كل هذه المقدمة الطويلة التى يغلب عليها الطابع التنظيرى ندخل فى الموضوع، أو بالأحرى نبحث عن الأسباب التى دفعتنا فى هذه المناسبة أن نتخلى عن قناعة تمسكنا برفض قبول التفسير التآمرى للتاريخ!

ففى اجتماع «المجلس الأعلى للصحافة» الذى كان مخصصًا لبحث ردود الفعل الناجمة عما جاء حول «الراهب المشلوح» فى «المنشور الإباحى» المسمى «بالنبأ»، وبعد أن أبدى عديد من أعضاء المجلس مخاوفهم على «الوحدة الوطنية»، حاول كاتب هذه السطور تبديد تلك المخاوف، ليس من قبيل الطمأنة وإنما تأسيسًا على فهم معطيات الوحدة الوطنية.

كان رأينا أنه ليس من المعقول أن يتسبب ما جاء فى هذا المنشور فى فتنة طائفية، وبمنطق بسيط للغاية حاول أن يُدلل على صحة هذه المقولة، كان رأيه - ولا زال - أن الوحدة الوطنية تقوم على أسباب موضوعية؛ فالانتماء الوطنى للمصريين الذى يغلب على أى انتماء آخر له جذوره التاريخية الممتدة، والدولة المركزية التى لا تسمح بأى نتوءات يساعدها فى ذلك بيئة جغرافية متماسكة أمر يدرسه أساتذة الجغرافيا فى المدارس والجامعات، ووحدة الثقافة التى تشمل المقروء والمكتوب والمشاهد لا مراء فيها، والتطابق الاجتماعى وقبول الآخر ظلّت قسمة من قسمات المصريين بامتداد تاريخهم، الأمر الذى دفع ممثل الاستعمار البريطانى العتيد اللورد كرومر إلى أن يعترف فى كتابه الذى أصدره عام ١٩٠٨ تحت عنوان «مصر الحديثة»، والذى سجل فيه خلاصة تجربته فى مصر التى قاربت ربع القرن بحقيقة كثيراً ما نرددها، ثم لا نلبث أن ننساها .. قال اللورد العتيد: «إنه من الصعب التمييز بين المسلم والقبطى فى مصر إلا عندما يدخل الأول الجامع والثانى الكنيسة»، وهى الشهادة التى لا نعتقد أن الرجل كان سعيداً وهو يدلى بها!

وخلص من كل ذلك بأن التاريخ والجغرافيا والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتى صنعها زمن طويل وطبيعة خاصة وتطورات متلاحقة، لا يمكن أن تتعرض للتأثر بسبب مكتوب فى منشور مهما بلغت إباحيته، ومهما كان خروجه عن كل الثوابت الوطنية والتاريخية .. كانت هذه قناعته التى لقيت استحساناً كبيراً من الحضور!

ولكن ما حدث بعد ذلك أثبت أن كل ما تسلحنا به من منطق فى هذا القول قابل للتفنيد، حيث يسود «اللا منطق»، وتصبح مساحة «غير المفهوم» أكبر كثيراً من مساحة «المفهوم»، وحيث لا نجد أمامنا سوى الاحتكام لتفسير المؤامرة!

فمن «غير المفهوم» أن يحتل موضوع «الراهب المشلوح» كل تلك الصفحات من «المنشور الإباحى»، بحكم أن ما يثيره من تساؤلات أكبر كثيراً مما يقدمه من إجابات..

● ما هو السر فى توقيت هذا النشر بكل ما يحيط به من حساسيات يدركها أى قارئ له إلمام بسيط بالأوضاع السياسية داخل مصر وخارجها فى الظروف القائمة، خاصة وأن كل ما حول الوطن مشتعل أو هو فى سبيله إلى الاشتعال، وبكثرة ما تتعرض له مصر من ضغوط لدفعها إلى الخروج عن مبادئها القومية وسياساتها الثابتة .. هل المطلوب أن ينصرف المصريون عن متابعة المواكب اليومية للشهداء الفلسطينيين وأن يقبلوا على قراءة مغامرات الراهب السابق إياه، خاصة مع كل السفالة التى تحيط بتلك المغامرات، والتى قد تغرى نوعية خاصة من القراء على الإقبال عليها!

● ما هى المصادر التى حصل منها «المنشور الإباحى» على كل هذه المعلومات المدعمة بالصور، وهل ياترى تملك «النبأ»، وهى مكتوب «أرزقى»، الإمكانيات التى تجعلها تخصص بعض المصورين والمحررين، أو بالأحرى «المخبرين»، لمتابعة صاحبنا، راسبوتين آخر زمن، وتصويره فى أوضاعه المخلة، هذا إذا ما سلمنا بصحة ما جاء فى المنشور إياه، وإذا كانت الإجابة بالنفى فما هى الجهة التى أمدتهم بعناصر «الفضيحة» مكتوبة ومصورة، ولا يجوز فى هذه الحالة بالذات التسلح بحق الصحفى

أو الصحيفة بعدم البوح باسم مصدره لأن القضية هنا لا تتعلق «بحرية الصحافة» بقدر ما تتصل بالحفاظ على كيان الوطن.

ونحن لا نملك، أو يملك غيرنا من المتابعين، إجابة محددة على مثل هذه التساؤلات، الأمر الذى يدفعنا إلى التخلى عن قناعاتنا القديمة بعدم قبول التفسير التآمرى لحادثة تاريخية بعينها، ونقول إن ثمة مؤامرة قد حيكت، ليس للمسلمين أو الأقباط، وإنما للوطن المصرى لصرف أبنائه عن شواغلهم المصيرية والانغماس فى خلافات مفتعلة يعلم الله وحده مكان صناعتها، وإن كان الأمر لا يحتاج إلى ذكاء كبير لاستنتاج ماهيته.

وننتقل من «الفعل» إلى «رد الفعل»، الذى لا يتناسب مع الفعل هذا من ناحية، ولا يتفق مع السياق التاريخى العام للأقباط الذين وقع عندهم رد الفعل من ناحية أخرى، مما يتدافع معه الكثير من التساؤلات والتى تبحث بدورها عن إجابات..

● فمن حيث سرعة الاستجابة يبقى السؤال معلقًا ومحيراً، ففى نفس يوم صدور «المنشور الإباحى» بدأت الاحتجاجات العنيفة من جانب بعض الأقباط ضده، الأمر الذى دفع الكثيرين إلى التساؤل، ربما بخبث أو بحسن طوية، هل كل هؤلاء الشبان يقرءون «النبأ» بكل ما تتصف به من فضائحية، وإذا كانوا من هذه النوعية فهل هو جديد عليهم ما جاء فيها، باستثناء أن بطل فضيحة هذه المرة «راهب مشلوح» وادعاء المنشور أنه مارس بعض فواحشه فى أماكن مقدسة مسيحية، وهو إدعاء ضمن سلسلة ادعاءات طويلة درجت النبأ على نشرها فى مناسبات سابقة عديدة، أى أن الجديد هنا ليس جديداً!

أما إذا لم يكونوا من قراء هذا المنشور، وهو الأرجح، بحكم كونهم من الشبان المتحمسين دينياً، فمن الذى سارع بإبلاغهم بفحواه وسريانه على هذا النحو المشبوه، ويبقى السؤال معلقاً دون إجابة، شأنه فى ذلك شأن سابقيه.

● سؤال آخر متصل برد الفعل العنيف من جانب هؤلاء، والذى بدا فى مظاهرات غير معهودة من الأقباط ووصل إلى حد التعامل مع قوات الأمن بأسلوب غير معتاد، بل بلغ الأمر حد الخروج إلى الشوارع وتحطيم بعض الممتلكات الخاصة، وهى ظاهرة

عرفتها مصر أوقات أزمات طاحنة، ومن قبل الغوغاء القادمين من قاع المدينة، الذين أسماهم الشيخ الجبرتى بالحشرات أو بالحرافيش، وليس من جانب مجموعة من الشبان يفترض أنهم على قدر معقول من التعليم.

وبقدر ما نعلم من تاريخ مصر الحديث، وهو كثير، فلم يحدث من قبل أن عمد شبان الأقباط إلى استخدام العنف فى شأن طائفى، وإنما لجئوا إليه فى إطار الجماعة الوطنية ولتحقيق أهدافها، وتقدم محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصرى يوسف وهبة باشا عام ١٩١٩ على يد طالب قبطى اسمه عريان سعد نموذجاً لهذا الفهم.

ولعل نأى الأقباط، بل جموع المصريين من أبناء المدن، على سلوك هذا النهج، ناجم عن عديد من الاعتبارات .. منها ما يتمتعون به من قدرة عالية على التسامح توفرها لهم تعاليمهم الدينية، ومنها ثانياً شعورهم بالانتماء للأقلية بكل ما يترتب على ذلك من سعى لتجنب الصدام مع السلطة أو مع الأغلبية(!)، ومنها أخيراً أن معظم الأقباط قد انتموا فى الغالب إلى الطبقة الوسطى الصغيرة من سكان المدن، وهى طبقة مسالمة بطبيعتها.

● سؤال ثالث متعلق ببعض الهتافات التى ترددت، وهى هتافات تخرج عن نطاق المعقول، إذ لم تكن معادية للحكومة بقدر ما كانت معادية للوطن، وأن الإعداد لمثل هذه الهتافات جاء بليل، ولا يستطيع أى عاقل سوى وصفها بأنها مرتبة مسبقاً، الأمر الذى يوحى بأن هناك يداً مدبرة، استغلت حالة الغليان التى سرت بين هؤلاء الشباب، ودفعتهم إلى رفع عقائرهم بمثل هذه النداءات.

غير أن القبول بفكرة «المؤامرة» بعد تردد طويل لا يعنى إعفاءنا من المسئولية عن خلق البيئة التى تبيض وتفرخ فيها، وهى فى جانب كبير من صنعنا، وفى جانب أقل من صنع ظروف خارجة عن إرادتنا ..

ما هو من صنعنا بعض أعمال التمييز التى أصبح يمارسها عدد من المسئولين دون أى شعور بالمخاطر التى تترتب عليها، وكأنها أصبحت أمراً واقعاً، ولا يتصور هؤلاء أنهم بتلك الفعال إنما يخاطرون بمستقبل الوطن قبل أن ينزلوا عقوبة بمواطن مصرى

ليس له أى ذنب سوى انتمائه لدين آخر، وهم فى هذا يخرجون عن مبدأ أساسى من مبادئ الدستور الذى يقضى بالمساواة بين جميع المصريين.

ما هو من صنعنا أيضاً «الأزمة الاقتصادية الاجتماعية» التى تمسك بخناق الطبقة الوسطى الصغيرة التى ينتمى إليها معظم الأقباط من أبناء المدن، كما سبق ونوهنا، وهى أزمة قد تكون بعض مسبباتها خارجة عن إرادتنا، غير أن عدم توفيق السياسات الحكومية هو الذى صنع أغلبها، وتزداد أسباب المرارة لما يصاحب هذه الأزمة من انتشار أعمال الفساد، التى أصبحت تروج حولها قصص أغرب من الخيال تؤكدها بعض المحاكمات التى جرت لعدد محدود من هؤلاء المفسدين، حتى إن المجتمع المصرى أصبح فى حاجة إلى «حركة تطهير» للتخلص ممن راجت حولهم الشبهات فى الجهاز الحكومى، مهما كان الثمن فادحاً!

ما هو من صنعنا ثالثاً «غياب المشروع القومى» الذى يلتف حوله المصريون عموما، وقطاع الشباب منهم خصوصاً، فمن حق هؤلاء أن يحلموا بمستقبل أفضل، وهو ما نجحنا فى حرمانهم منه، بعد أن تجمدت الدماء فى عروق الإدارات الحكومية على نحو مقلق!

يبقى ما هو ليس من صنعنا ..

فالتغيرات المتسارعة فى عالم أواخر القرن العشرين التى حولته إلى قرية صغيرة، حسب المقولة الشائعة، قد دفعت الكثيرين، خاصة من الشباب مرة أخرى، إلى اصطناع أدوات فى التفاهم كانت غائبة من قبل، وإلى عدم حساب «الانتماء الوطنى» بنفس القدر الذى كان يحسبه به الجيل السابق، والذى كانت مصر بالنسبة إليه أرض المولد والحياة والممات، أما بالنسبة لهؤلاء فأرض الله واسعة وحلم الثراء النفطى يداعب الجميع جنباً إلى جنب مع الحلم الأمريكى.

غير أن ذلك لا يعنى التنصل من المسئولية، أو جانب كبير منها، فالاعتراف بها يكون بمثابة الخطوة الأولى لإعادة تشكيل البيئة التى استغلها أعداء هذا الوطن، وهم على استعداد لاستغلالها مرة ثانية وثالثة إذا ما واتتهم الفرصة لذلك!

الموضوع الثانى
الاحتقان الدينى فى مصر ـ لماذا!؟

القول بتوصيف ما يحدث بين الحين والآخر من «احتقانات» دينية بين مسلمى مصر وأقباطها بأنه مجرد سحابة صيف أمر يستحق إعادة النظر، السبب: أننا إذا كنا قد قبلنا بهذا التوصيف فى أحداث «الكشح» التى تفجرت منذ ثلاث سنوات، وفسرها البعض من منطلق اقتصادى ـ اجتماعى، على ضوء السبب الذى نجمت عنه .. صدام محدود بين أصحاب المحال فى هذه البلدة (أقباط) وبين باعة الأرصفة الذين لم يجدوا لترويج بضاعتهم أفضل من الجلوس أمام تلك المحال (مسلمون)، زاد من حدتها روح العصبيات التى تسود فى الصعيد، تحول بعدها إلى صدام واسع، فإنه يصعب القبول بها فى الأحداث التى تفجرت بسبب ما قيل عن اعتناق زوجة أحد رجال الدين الأقباط الإسلام، مهما بلغ من مأسويته من الناحية الإنسانية .. الزوجة التى هجرت زوجها المريض وتركت شاباً وشابة فى مقتبل العمر، كما جاء فى رواية، أو ما قيل عن اختطافها فى رواية أخرى، يبقى فى بداية الأمر ونهايته عملاً فردياً.

فضلاً عن ذلك فإن حجم المضاعفات التى نتجت عن هذا «العمل الفردى» كان أكبر كثيراً من حجمه فى أحداث الكشح التى اصطبغت بالطابع الدموى، مما حدث

من خروج مئات، وربما آلاف من الشبان الأقباط من بلدة رجل الدين القبطى (أبو المطامير)، فى غضبة مضرية، فيما جرى فى ساحة الكاتدرائية المرقسية فى العباسية.. وهو الاستعراض الذى بدأ بمظاهرة تعاظم شأنها خلال جنازة الصحفى الراحل سعيد سنبل، وتحول إلى البقاء لبضعة أيام فى هذه الساحة، وانتهى بصدام مع قوات الشرطة، فيما لم يحدث فى الأزمة السابقة.

وعلى ضوء تلك التطورات لا يستقيم استمرار التوصيف «بسحابة الصيف» التى تنقشع بمرور الوقت، وبعد تقبيل الرءوس بين المتصادمين، مما جرى فى الحادثة السابقة، مع واقع الحال .. فقد تحولت السحابة المزعومة إلى غمامة شتوية سوداء تكتم أنفاس كل الحادبين على هذا الوطن، والخائفين على مصيره!

ونرى أن الأزمة أكبر من ذلك كثيراً .. القضية ـ فى تقديرنا ـ ليست قضية زوجة هجرت زوجها لسبب أو آخر، وإنما هى نتاج ما شهدته الأعوام الأربعين الأخيرة، وعلى وجه التحديد بعد حرب ١٩٦٧ من حصار للحركة الوطنية المصرية، التى تتحول مع الوقت إلى حصار للدور المصرى فى المنطقة، وما تبع هذا الحصار من انحسار لهذا الدور، كانت «الاحتقانات الدينية» من أهم مظاهره، ونرى أن تشخيص العلة يبدأ بالبحث فى جذورها ..

* * *

من يقرءون التاريخ قراءة واعية يخرجون بمجموعة من الحقائق وصلت إلى حد البديهيات .. بديهية العلاقة الجدلية بين قوة مصر وقوة المنطقة المحيطة، العربية بالأساس، بديهية أن تلك القوة تعوق مشاريع الدول العظمى صاحبة المصالح فى هذه المنطقة كائنة ما كانت، بريطانيا وفرنسا فى وقت سابق، والولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحالى، وأخيراً ما يترتب على ذلك من بديهية الصراع بين أصحاب المصالح وأصحاب المنطقة.

تأسيساً على هذا الفهم فإننا نوافق على ما يقال من أن هناك خططاً معدة سلفاً لإضعاف هذه العلاقة، بدءاً من إثارة النعرات القطرية، التى تتحول فى بعض الأوقات إلى شحذ للعصبيات المحلية فى كل قطر على حدة، وهى الإثارة التى

يستتبعها بالضرورة وهن فى العلاقات بين مصر وبيئتها الطبيعية، ويقدم ما حدث فى لبنان فى وقت من الأوقات، وفى العراق فى الوقت الحالى النموذج الأمثل على ذلك، وبالطبع يحلم أصحاب تلك السياسات أن تثمر خططهم فى أرض الكنانة، وهى بحكم طبيعتها؛ حكومة مركزية قوية من أول الحكومات فى التاريخ، وتاريخ مشترك أسهم فى صنعه كل أبناء الوطن، وثقافة واحدة، وهى وإن بدأت باللغة إلا أنها تنصرف إلى سائر شئون الحياة فى الملبس والمأكل وطرائق الحياة.

نقول: إننا نوافق على أن هناك خططاً معدة سلفًا لضرب ما اتفق على تسميته «بالوحدة الوطنية المصرية»، وهى الوحدة التى أخطأنا عندما قصرناها على الأقباط والمسلمين، إذ يجب أن تمتد إلى كل الشرائح الوطنية، دينية وعرقية واجتماعية واقتصادية، والتى أخطأنا أيضًا عندما اختزلناها فى تبادل الكلمات فى المناسبات، أو إلى موائد إفطار رمضانية فى الشهر الكريم، ليصبح كريماً جداً!

غير أن هذه الموافقة لا تعنى أن تلك الخطط هى التى أدت بالضرورة إلى «الاحتقان القائم»، فالحقيقة التى ينبغى الإقرار بها أن ثمة ظروفًا استجدت على المنطقة، ثم انعكست على مصر خلال العقود الأخيرة هى التى صنعت مثل هذا الاحتقان، وهى الظروف التى أدت إلى وقوعنا وسط حصار علينا أن نسعى للفكاك منه، ونحن قادرون عليه، والتى يمكن أن نستعرضها فيما يلى:

١) **النموذج الإسرائيلى** : ونعتبره المسئول عن إضعاف مشروع «الدولة العلمانية» الذى أفرزته الحركة الوطنية أولاً ثم المد القومى بعدئذ .. الدولة صاحبة شعار «الدين لله والوطن للجميع»، وهو ما زلنا نتشدق به حتى الآن دون وضعه موضع التطبيق.

لقد طفت إسرائيل على سطح خريطة المنطقة تحقيقاً للحلم التوراتى «أرض شعب الله المختار»، وهو حلم دينى بالأساس، بغض النظر عن الثوب العلمانى الذى ارتدته، خاصة خلال فترة حكم حزب العمل، والذى حكمته بطبيعته اليسارية الاعتبارات الإنسانية أكثر من الاعتبارات الدينية، الأمر الذى لم يستمر طويلاً بعد أن بدت «الدولة الإسرائيلية» فى ثوبها الحقيقى ذى الطابع الدينى بعد نجاح «الليكود»، وهو تحالف من الأحزاب الدينية، فضلاً عن ذلك فإنه وبسبب غلبة هذا الطابع لم تسع

الدولة أبداً إلى صهر غير اليهود فى بوتقتها، وبقى عرب ١٩٤٨ الذين لم يمكن التخلص منهم، مسلمون كانوا أو مسيحيون، مواطنين من الدرجة الثانية فى هذه الدولة الديمقراطية جدًّا!!

ولا شك أن نجاح هذه الدولة الدينية فى إنزال أكثر من هزيمة بالدول العربية وليدة الحركات الوطنية، ذات الطابع العلمانى، قد أشعل الروح الدينية لدى شعوب تلك الدول، إيماناً منها بأنه لا يفل الحديد إلا الحديد، وعملاً بالقانون القائل إن لكل فعل رد فعل مساو له.

ويمكن التدليل على هذه الحقيقة من رصد ظاهرة مفادها أنه كلما غلب اليمين الإسرائيلى ذى الطابع الدينى، ممثلاً فى الليكود الذين حكموا خلال السنوات الأخيرة، كلما تصاعد الطابع الدينى لحركات مقاومة العدوان، وأكثر من ذلك اكتسبت تأييداً واسعًا بين الجماهير، ونرى أن النجاح الذى أحرزته تلك الحركات فى جنوب لبنان، مجسدة فى حزب الله، هو الذى أدى أخيراً إلى اتساع نطاق مؤيديها فى فلسطين ممثلة فى «حماس» أو «الجهاد» بدلاً من الجماعات ذات الطابع القومى التى كانت سائدة من قبل على رأسها «فتح».

المهم أن مصر قد نالت نصيبها من هذه الظاهرة، ممثلة فى الإقبال على الانضمام إلى الجماعات الدينية، على رأسها الجماعة الأم «الإخوان المسلمون»، خاصة وأنه كان لهؤلاء تاريخ قديم فى مقاومة إسرائيل مما حدث فى جماعات المتطوعين منهم الذين دخلوا إلى فلسطين قبل قيام الحرب الأولى فى مايو ١٩٤٨، الأمر الذى يمكن القول معه أن إسرائيل قدمت النموذج لعنصر الحصار الأول للدولة العلمانية فى العالم العربى، ومصر فى طليعته ، بكل ما ترتب على ذلك من شرخ فى «الصف الوطنى».

فمهما قيل من جانب تلك الجماعات، خاصة الإخوان، عن مبادئ حسن معاملة «أهل الذمة» التى أقرتها مبادئ الإسلام، ومهما وافقها بعض زعماء الأقباط على ذلك، تبقى مخاوف سوادهم من أن انحسار الدولة العلمانية سوف يؤدى بالضرورة

إلى ضعف وضعهم كمواطنين، والتى أقرتها سائر الدساتير المصرية منذ عام ١٩٢٣، بل ربما قبل ذلك بكثير خلال الثورة العرابية، مما سيحدث نتيجة للنظر إليهم باعتبارهم من «غير المسلمين».

٢) العمل فى دول النفط ومردوداته: مما شكل - فى رأينا - العنصر الثانى فى صناعة حالة الاحتقان الدينى فى أرض الكنانة، التى لم تعد مكنونة(!)، فالمعلوم أن توافد المصريين على عدد من الدول العربية، فى العراق والشام وبعض دول الخليج، لملأ الوظائف الشاغرة، خاصة فى ميدان التعليم، سابق لظهور النفط، غير أنه على أى الأحوال كان محدوداً وموقوتاً، ودون تأثير يذكر؛ لأن مصر كانت وقتئذ فى موقع العطاء.

تغير الموقف كثيراً بعد ظهور النفط ولأكثر من سبب، فمن ناحية اتسع نطاق الهجرة إلى الدول الغنية الجديدة، وكانت أغلبها من الدول ذات الطابع الدينى، إذ لم تلحق قطار التغيير نحو الدولة الحديثة ذات الطابع المدنى، سواء بسبب موقعها فى شبه الجزيرة مهد الإسلام، أو بسبب أنها لم تعرف الحركات الوطنية فى مواجهة الاستعمار، أو على الأقل بالنسبة لبلاد الخليج لم تعرفه بشكل مباشر، فقد كان كل ما يهم بريطانيا بالنسبة لها كونها فى طريقها إلى الهند، درة التاج.

ومن ناحية (أخرى) تغيرت المواقع، فقد أصبح هؤلاء فى موقع «الأخذ» بعد أن كانوا فى الفترة السابقة فى موضع «العطاء»، ثم إن ما حصلوا عليه من خلال الموقع الجديد كان بسخاء، الأمر الذى أغرى الكثيرين على الإقبال على ثقافة تلك المجتمعات جنباً إلى جنب مع الأخذ من بعض ثرواتها!

من ناحية (ثالثة)، ومع حركة التطور فى تلك البلدان، نشأت الحاجة إلى عمل المرأة، فى وظائف بعينها مثل التمريض أو طب أمراض النساء أو تعليم البنات، ووجدوا فى مصر الدولة التى لا ينضب مخزونها من النساء المطلوبات للعمل فى تلك الميادين الجديدة، مما نجم عنه أمران؛ الأول: ما أتاحه من هجرة طويلة بسبب اجتماع شمل أسر بأكملها فى الموطن الجديد، والثانى: بحكم التقاليد التى تحكم تلك المجتمعات من وضع خاص للمرأة، بدءاً بالاختلاط بمجتمع الرجال، والذى بالغ فيه

البعض كثيراً، وانتهاء بارتداء الزى الذى ارتآه البعض زياً دينياً، والذى وإن بدأ على استحياء خلال السبعينيات إلا أنه انتشر بينهن بعد ذلك، سواء كن قد سافرن إلى الدول النفطيــة أو لم يقــدر لهم ذلك، على عكس الحــال مع الرجــال الذين عــادوا بزيهم الأوربى، وربما بشكل أكثر حداثة. والثانى: ما نتج عن اقتصار هذا الزى على النساء المسلمات مما ترتب عليه لون من الفرز الدينى لم تكن تعرفه مصر من قبل، كما انعكس على وضع آخر فيما يتصل بمسميات المواليد الجدد .. فبعد أن سادت، خاصة بين أبناء الطبقة الوسطى، خلال الفترة السابقة الأسماء التركية، ثم سادت فى وقت آخر الأسماء المصرية، خاصة مع ثورة ١٩١٩ واكتشاف مقبرة توت عنخ آمون بعد ذلك بسنوات قليلة، وغلبت أخيراً الأسماء العربية، وكانت فى مجملها من الأسماء التى يأخذ بها جميع المصريين، سادت الأسماء الدينية التى لم يكن فى وسع الأقباط الأخذ بها، وزاد الأمر خطورة أن كثيراً من هؤلاء الأخيرين ردوا على ذلك باتخاذ أسماء دينية ذات طابع مسيحى، والأدهى من ذلك ذات طابع أجنبى، الأمر الذى بدوا معه وكأنهم موجة غريبة وسط بحر متلاطم من الأسماء الدينية، مما أحدث بدوره فرزاً آخر بين أبناء الوطن الواحد.

من ناحية (رابعة) فإنه بحكم الطابع الدينى لتلك الدول اقتصر العمل فيها على المسلمين المصريين، إلا باستثناءات محدودة جداً، مما حدث بالنسبة لبعض الشركات الأجنبية العاملة فيها التى لا تضع معيار الدين فى اختياراتها.

من ناحية (أخيرة) فإن الغالب فى الهجرة إلى تلك البلدان أنها كانت بطبيعتها موقوتة، سواء لأن سبل الحياة الرغدة ميسرة أكثر فى أرض الوطن الذى يفضلون العودة إليه، أو بسبب أن الدول النفطية لا ترحب كثيرًا بحصول أحد على جنسيتها، بحكم ما ارتبط بهذه الجنسية من نصيب كبير من القضم من الكعكة المحلاة بالذهب الأسود، والتى يرفضون أن يشاركهم آخرون فيها.

٣) أقباط المهجر ودورهم: على امتداد التاريخ الحديث كان الأقباط الأقل إقبالاً على ترك موطنهم، سواء لفترات قصيرة أو طويلة، ولأسباب عديدة قد يكون أهمها الاشتغال بالزراعة والتى كانت حرفة الجانب الأكبر منهم، ولأن طرق القوافل خلال هذا التاريخ اقتصرت على المسلمين، ومن غير المصريين.

ويلفت النظر أنه بينما انتشرت «حارات اليهود» فى العالم كله بما فيها مصر، فإنه لم توجد فى المحروسة سوى «حارة نصارى» واحدة، وقد بقيت مصر بالنسبة لهم حارتهم الأكبر، حتى فى القرى التى لم تعرف نظام الحارات.

صحيح أن بعض الدراسات قد أثبتت حدوث هجرة مبكرة من هؤلاء إلى بعض البلاد الأوربية، غير أن ذلك قد اقتصر على بعض رجال الدين، وفى ظروف اضطهاد للأقباط، أو لغرض تبشيرى، كما حدث بالنسبة لسويسرا التى دلل أحد الباحثين أنه كان لهؤلاء الدور الأساسى فى قيام كنيستها الوطنية، غير أن ذلك جاء من قبيل الاستثناء، والاستثناء الشديد.

بيد أن جملة التطورات التى عرفتها الدولة الحديثة وما استتبعها من توفر الفرص لهؤلاء أن ينالوا من التعليم العلمانى نفس ما يناله مواطنوهم المسلمون قد أدى إلى أن أصبحوا يشكلون جانباً أساسياً من الطبقة الوسطى بشرائحها الصغيرة والمتوسطة، ممن عرفوا «بالأفندية»، مما أدى إلى إقبالهم على هذا النوع من التعليم على نحو ربما فاق مواطنيهم.

من جانب آخر فقد انخرط هؤلاء فى بعض الشرائح العليا من هذه الطبقة من خلال التجارة مع السودان أو الوساطة لبعض الوكالات التجارية الأوربية أو الأعمال الحرة مثل الهندسة والمقاولات والمحاماة، وظهرت من بين هؤلاء أسر لعبت دوراً حيوياً فى الحركة الوطنية، خاصة خلال ثورة ١٩١٩ وما تبعها، كما ولى بعض أبنائها عدداً من المناصب العليا بما فيها منصب الوزارة.

فضلاً عن ذلك فقد شغل هؤلاء عدداً غير قليل من المناصب المتوسطة والعليا فى المؤسسات المالية، البنوك وشركات التأمين وغيرها، وكانت فى أغلبها أجنبية خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ التى غيرت من واقعهم.

كان من أهم أسباب هذا التغيير ما جرى خلال الخمسينيات من تمصير عدد من تلك المؤسسات، وما حدث فى مطلع الستينيات من تأميمها، وبدأ عدد من هؤلاء يفقدون مناصبهم أو على الأقل يجمدون بها، ولا يمكن الزعم أن هذا التغيير قد حدث لأسباب دينية، بقدر ما حدث احتكاماً لمبدأ تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وكان

أكثرهم من العسكريين، ولما كان معلومًا ضعف إقبال الأقباط على دخول الكلية الحربية أو قبولهم فيها، فقد كان من الطبيعى أن يصيبهم من الغبن، الذى ترتب على تطبيق هذا المبدأ، نصيب أكبر كثيراً مما أصاب أقرانهم من المسلمين، مما رسب فى أنفسهم قدرًا كبيراً من المرارة، وعزوه فى الغالب لأسباب تتعلق بديانتهم.

مصحوبين بهذه المرارة، وفى ذات العقد الستينيات من القرن العشرين، بدأت هجرة هؤلاء على استحياء، إلا أنه مع الوقت اتسع نطاقها، وهى وإن كانت قد بدأت بغرب أوربا إلا أنها عبرت الأطلنطى لكل من الولايات المتحدة وكندا ثم عبرت الهادى إلى أستراليا، وانتقل حلم الهجرة للأجيال الجديدة من الأقباط خاصة مع ارتفاع موجة المد الدينى خلال عهد الرئيس السادات والذى ذهب ضحية له، ومع استحكام الأزمة الاقتصادية، وهى الأزمة التى لحقت بالطبقة الوسطى قبل غيرها، والتى حلها أقرانهم المسلمون بالعمل فى دول النفط.

شَكَّل هؤلاء جاليات قوية فى الدول التى هاجروا إليها، وأصبحوا يكونون ما عرف «بأقباط المهجر»، وبحكم روح الأقلية التى اصطحبوها معهم فى مهاجرهم الجديدة فقد تكاتفوا اجتماعيًا، وساعد القدامى منهم الجدد حتى يستقروا فى مجتمعاتهم التى قصدوها، وتحولت الكنائس التى تم تشييدها فى مناطق تجمعهم إلى مؤسسات مجتمعية، يتلاقون فيها ويعقدون الاجتماعات فى المناسبات ويتصاهرون من خلال علاقاتهم بها.

ومع التسليم بأن هؤلاء كانوا، وما زالوا مصدراً من مصادر تمويل أسرهم التى تركوها إلى بلاد المهجر، غير أنهم اختلفوا عن أقرانهم المسلمين العاملين فى دول النفط، فى التجنس بجنسية الدول التى هاجروا إليها، والاستعداد على الاندماج فى مجتمعاتهم الجديدة، مما جعل قلوبهم أقوى فى انتقاد ما لا يروقهم من أحوال الوطن!

وبتلك القلوب المستقوية، وبروح المرارة التى اصطحبوها معهم والتى ورثها عنهم أبناؤهم، وبالطابع الدينى الذى غلب على تجمعاتهم، وبمساحة الحرية الواسعة التى تمتعوا بها فى مواطنهم الجديدة، وللإنصاف نقول: أنه قد وقف بعضهم، وليس كلهم، موقف المراقب، بل والمتربص، مما يجرى على أرض الوطن يعظمون من كل حادث

مهما بلغت ضآلة حجمه، مثل الحادث الأخير الخاص بزوجة رجل الدين، ويهولون منه إذا كان كبيراً فيما جرى فى الكشح، ولا نزعم هنا أنهم كانوا وراء تلك الأحداث ولكن نرى أنهم كانوا أحد أسباب تضخيمها أو حتى تضخمها!

ولسوء الحظ فإن أقباط المهجر بدلاً من أن يصبحوا رصيداً مضافًا للدور المصرى تحولوا إلى عبء عليه، بل ورصيداً لأعدائه، مما شكلوا معه مصدراً من مصادر الوهن، على عكس الحال مع الأقليات الأخرى، خاصة اليهود فى تلك البلاد الذين شكلوا أهم أرصدة الدولة الإسرائيلية رغم عنصريتها، أو حتى اللبنانيين، أصحاب التقاليد العريقة فى الهجرة!

٤) غياب المشروع الوطنى: درج المصريون مثل العديد من شعوب العالم المتطلعة إلى التغيير أن يكون لهم دائماً مشروعهم الوطنى، غير أنهم من جانب آخر اعتادوا أن تتولى (الدولة) عنهم صياغة هذا المشروع، مما شكل نقطة ضعف دائمة لم تسمح باستقراره واستمراره كما حدث فى العالم المتقدم، الأمر الذى ترتب عليه نتيجتان؛ أولاهما: إن هذه المشاريع قد ارتبطت بأسماء الحكام؛ محمد على، إسماعيل، جمال عبد الناصر، وثانيتهما: أنها كانت تضعف مع سقوط أصحابها، وكان فى الغالب مأسويا ونتيجة لتدخل قوى خارجية .. محمد على بعد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠، إسماعيل بعد خلعه نتيجة لضغط بريطانيا وفرنسا على الباب العالى عام ١٨٧٩، عبد الناصر بعد حرب ١٩٦٧ .. الاستثناء الوحيد كان فى المشروع الوطنى لإجلاء الإنجليز عن مصر والذى وإن كانت له قياداته الشعبية؛ مصطفى كامل قبل الحرب العالمية الأولى، وسعد زغلول بعدها، غير أنه استمر بعد رحيلهما على أيدى خلفائهما، وإن لم يكونوا بحجم الزعيمين الكبيرين.

وقد شمل أى من تلك المشاريع جموع المصريين، بمن فيهم الأقباط، طبعًا وفقاً لظروف العصر .. فى عهد محمد على خلع هؤلاء الزى الذى كان يميزهم فى العصر العثمانى وانخرطوا فى سلك الجيش، وفى عهد إسماعيل شكلوا عنصراً مهماً من الإدارة المدنية التى تعاظم شأنها وأصبح عدد منهم من «الأفندية»، كما شاركوا فى طبقة ملاك الأراضى الزراعية التى استقرت فى ذلك العصر وأضحى كثيرون منهم من «الأعيان»!

أما فى عصر «عبد الناصر» والتى تعددت مناحى مشروعه الوطنى؛ بالتخلص من الهيمنة الأجنبية، وبقوانين العدالة الاجتماعية، وبسياسة عربية تجعل لمصر مكان القيادة فى أمتها، ومع أن جانباً من تلك السياسات مس فئات بعينها من الأقباط كما مس نظرائهم من المسلمين، إلا أن انحياز الرجل للطبقة الوسطى الصغيرة التى كان هؤلاء يشكلون الجمهرة العظمى منها، هذا فضلاً عن صدامه مع أنصار التيار الدينى الذى كانوا يتخوفون منه دائماً، جعل الرجل قريبًا من قلوبهم، خاصة بعد إصدار قانون «القوى العاملة» الذى أتاح لهم شغل الوظائف فى الحكومة أو فى القطاع العام، على قدم المساواة مع مواطنيهم المسلمين، وأنهى فترة البطالة لخريجى الجامعة منهم، وكانوا كثر بحكم إقبالهم على التعليم العالى، بقدر يفوق نسبتهم العددية.

وما يراه البعض من أن الأقباط عرفوا عصرهم الذهبى خلال ثورة ١٩١٩ والسنوات التى تلتها حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢، فى حاجة إلى مراجعة، صحيح أنه لأول مرة يشارك الأقباط فى الحياة السياسية بنفس القدر المتاح لمواطنيهم من المسلمين، وصحيح أن الشعور بالمساواة قد استقر إبان تلك السنوات التى تآكلت معها الثقافات التى انحدرت لمصر من العصر العثمانى .. كل هذا صحيح، لكن الصحيح أيضا أن قطاعات بعينها منهم هى التى تمتعت بهذا التغيير ولم يكن من بينها الطبقة الوسطى الصغيرة التى شكل الأقباط قطاعًا مهماً منها، فقد ظلوا فى مقارهم القديمة فى حى شبرا وبعض الأحياء الأخرى القريبة من الشعبية، على عكس أغنيائهم الذين عرفوا السكنى فى الأحياء الراقية الجديدة، الزمالك وجاردن سيتى ومصر الجديدة، وكانوا الأكثر تضرراً من إجراءات الثورة، هذا من جانب، والأعلى صوتا من جانب آخر، حتى بدا للبعض أن الأقباط فى مجموعهم لم يشاركوا بالقدر الكافى فى مشروعها الوطنى.

ويمكن القول أن المشروع الوطنى لمصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين قد أصيب بضربة قاصمة بعد حرب عام ١٩٦٧، فقد تخلت الحكومة خلال السنوات الست الفاصلة بينها وبين حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، سواء فى عهد عبد الناصر أو فى عهد السادات، عن مشروعها الوطنى، وتحولت إلى الهم الجديد الذى تم اختزاله فى ثلاث كلمات «تحرير التراب الوطنى».

وبرحيل عبد الناصر صاحب المشروع، وبتقاعس الطبقة الوسطى الصغيرة، المستفيد الأساسى منه فى الدفاع عنه، وبسياسات الرئيس السادات ذات الطبيعة الانفتاحية، وبالمتغيرات العالمية التى نتجت عن سقوط القوة الأعظم الثانية، الاتحاد السوفيتى فى مستهل التسعينيات، بما ترتب عليه من هيمنة قوة أعظم واحدة، هى الولايات المتحدة الأمريكية .. كل ذلك حكم بالموت على المشروع الوطنى الذى عرفته مصر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضى.

وقد استتبع هذا السقوط كثير من الأعراض الجانبية التى صنعت الموقف الحالى؛ قدوم الطيور المهاجرة من دول النفط بكل ثقافتها الدينية، الأزمة الاقتصادية وما تبعها من تغييرات فى أوضاع الطبقة الوسطى الصغيرة، وما نتج عنها من «الخروج الكبير» من أرض الوطن، فيما عرضنا له فى السطور السابقة ومما كان وراء صنع حالة «الاحتقان الدينى» القائمة.

غير أن ذلك لا يعنى عدم الاعتراف بقصور فى السياسات القائمة أدى إلى تفاقم هذا الوضع؛ ترك الساحة لأنصار التيار الدينى دون أن يكون للأحزاب أو المجتمع المدنى عموماً دور معقول على هذه الساحة، حتى إننا لم نجد خلال السنوات المنصرمة زعامة سياسية بارزة من تلك الأحزاب يمكن أن يكون لها «قول» مؤثر على الجماهير العريضة، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى المنظومة السياسية بأكملها، خاصة وأن الحزب الكبير الوطنى الديموقراطى، قد اكتفى بالاستمتاع بحماية الدولة ولم يعد له أى تأثير فى القواعد الشعبية، أما بقية الأحزاب، فلا حول لها ولا قوة، ناهيك عن «الأحزاب الهيكلية» التى لا تمثل إلا أصحابها.

تبع ذلك أن خلت الساحة لرجال الدين من الجانبين أن يصنعوا زعامات ذات مذاق سياسى، وأصبح لبعض المشايخ من الدعاة شعبية تفوق شعبية أى رجل سياسى، الأمر الذى انطبق على الرئاسة الدينية الكنسية.

ولا يبقى إلا القول أنه على الدولة أن تطرح «مشروعاً وطنياً» يتناسب مع الأوضاع القائمة، عالميًا وإقليميًا ووطنيا، وأن يلتف المصريون جميعًا حول هذا المشروع،

ويصبح عندئذ للوطن معنى ويعود شعار «الدين لله والوطن للجميع» ليفرض نفسه على المصريين .. جميع المصريين، عندئذ فقط سوف تنتهى حالة الاحتقان الدينى القائمة!

ثالثا : في الشأن السياسي

٢٣ يوليو ١٩٥٢ بين الثورة والدولة

لم تفرز ثورة من الثورات الثلاث الكبرى التى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث، العرابية (١٨٨١–١٨٨٢) وثورة ١٩١٩ دولة امتد عمرها حتى بلغ نصف قرن بالتمام والكمال إلا ثورة ١٩٥٢.

فبعد خمسين عاماً من الثورة الأولى كانت فى ذمة التاريخ، حتى إننا لم نعثر على من يتذكر المناسبة سوى جريدة الأهرام التى نشر رئيس تحريرها، الأستاذ داود بركات، خمسين مقالاً على مدى عامين (١٩٣١–١٩٣٢) تم جمعها مؤخراً لتصدر عن مركز تاريخ مصر الحديث التابع لدار الكتب بعد أن قام بتحقيقها وكتابة مقدمتها العلمية الدكتورة لطيفة محمد سالم أستاذ التاريخ الحديث.

وبعد انقضاء نصف قرن على الثورة الثانية (١٩٦٩)، وفى جو ملبد بالغيوم السياسية، لم يتم الاحتفال بها إلا من خلال الأهرام أيضًا، عندما أصدر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بهذه المؤسسة مجلداً ضخمًا عرض فيه للوثائق البريطانية المتعلقة بالثورة، وقد أشرف عليه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم أستاذ

التاريخ الحديث الراحل، ويبدو أن الجريدة العريقة قد تخصصت فى إحياء الذكرى، ليس فقط فى صفحة الوفيات المشهورة!

الصورة مختلفة بالنسبة لثورة ١٩٥٢ التى تم الاحتفال بعيدها الذهبى على نطاق واسع، شاركت فيه الهيئات العلمية، وقبلها المؤسسات الحكومية، الأمر الذى يتطلب تفسيراً ..

نرى أن ما غفل عنه المؤرخون تشخيص العلاقة بين الثورة والدولة، فالأولى حالة مؤقتة والثانية مؤسسة دائمة، وما يتقول به البعض من حديث عن ثورة يوليو فى خمسين عاما إنما يفتقر إلى الدقة، فالثورة هى مجموعة تغييرات جذرية تنقل شعب من الشعوب من حالة (نظام قديم) إلى حالة أخرى (عهد جديد)، وهى مرهونة بالوقت الذى تنجز فيه تلك التغييرات، الأمر الذى ينطبق على الثورات الكبرى التى عرفها التاريخ الحديث.

بالنسبة للثورة الفرنسية يتفق المؤرخون أن عملية التغيير الأساسية قد جرت خلال ست سنوات فحسب فى الفترة الممتدة بين عامى ١٧٨٩و ١٧٩٥ حين تولت «حكومة الإدارة» مقاليد السلطة، وانتقل زمام الثورة إلى الدولة بكل صراعاتها وتقلباتها، وحروبها داخل القارة وخارجها.

أما بالنسبة للثورة البلشفية (١٩١٧) فقد تطلب الأمر وقتاً أكبر ، فقد كان على رجال الثورة من الروس الحمر التخلص أولا من تبعات الحرب العظمى التى كانت بلادهم طرفاً أساسياً من أطرافها، ثم ما تبع ذلك من حرب أهلية لم يخمد أوارها إلا عام ١٩٢٢ ، وتطلب الأمر عامين آخرين حين صدر دستور الاتحاد السوفيتى، وتحولت الثورة إلى دولة.

ربما نشأ الخلط بين الجانبين من أن أياً من الثورتين الكبريين بعد أن تحولت إلى دولة سعت إلى تصدير مبادئها إلى العالم المحيط، مما ترتب عليه بالنسبة للثورة الأولى حروباً داخل القارة لم تتوقف إلا بسقوط نابليون بونابرت وعقد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ ، وإن ظلت بذورها تنمو بين الحين والآخر لتصنع أحداثا ثورية جسيمة كان أشهرها ما جرى عامى ١٨٣٠و١٨٤٨ . وهو ما حدث بالنسبة للثورة البلشفية التى

صدرت الشيوعية إلى الخارج، ولكن على نطاق أوسع، فعالم النصف الأول من القرن العشرين كان يختلف كثيراً عن عالم الربع الأخير من القرن الثامن عشر، فالقدرة على انتقال القوات وتنقل الأفكار قد تضاعفت، ومن ثم لم يكن غريبًا أن يتولد عن تلك الثورة كتلة سياسية ضخمة فى شرق أوربا، وأن تنتشر مبادئها شرقًا من الصين وكوريا الشمالية وفيتنام إلى كوبا غرباً، هذا فضلاً عن الجماعات السياسية التى انتشرت فى سائر أرجاء المعمورة تبشر بالعدالة التى توفرها، والتى نظمت نفسها فيما عرف بالكومنترن. Comintern

بهذا الفهم نحاول أن نميز بين مصر الثورة ومصر الدولة، على امتداد الثورات المصرية الكبرى الثلاث..

يمكن القول دون أى خروج عن الحقيقة أن الثورة المصرية المعروفة بالثورة العرابية، كانت الأقل حظًّا فى العلاقة مع الدولة، إذ كان الوضع وقتئذ شديد التعقيد، سلطة قانونية يجسدها السلطان العثمانى فى الأستانة، وسلطة شرعية يمثلها الخديو الجالس على عرش البلاد، الأمر الذى صنع نزاعًا بين هؤلاء وبين الثوار لم يستمر طويلاً.. توفيق غادر عاصمة ملكه إلى الإسكندرية محتميًا بالتدخل الأجنبى، والسلطان عبد الحميد الثانى لم يلبث أن أصدر منشوراً بعصيان عرابى، وزاد الأمر سوءا التدخل العسكرى البريطانى الذى لم يكن للعرابيين طاقة على مقاومته.

باختصار فإن الفترة التى تمكن خلالها الثوار من التسلل إلى الدولة قد اقتصرت على الشهور القليلة التى ترأس محمود سامى البارودى الوزارة خلالها، والتى عرفت بوزارة الثورة بين أوائل فبراير وأواخر مايو عام ١٨٨٢ ، والتى تولى فيها عرابى نفسه وزارة الجهادية والبحرية.

ومن نافلة القول أن نتحدث عن تصدير الثورة العرابية خارج مصر، فقد كانت دولة الخلافة العثمانية مسيطرة بآرائها ورجالها على العالم المحيط، صحيح أنه قد انتشرت فى كثير من أنحاء العالم الإسلامى الدعوة إلى (الجهاد) ونصرة الثوار المصريين، بيد أن ذلك لم يصدر عن تأثر بمبادئ الثورة الوطنية، بقدر ما كان انعكاساً لروح التضامن الإسلامى التى كانت قد نمت وقتئذ لمواجهة مخاطر التوسع الأوربى.

ويمكن القول أن الثورة المصرية الأولى فى علاقتها بالخارج تأثرت أكثر مما أثرت، فقد حدث أن قامت فى مواجهة حركة التوسع الإمبريالى التى عرفها العالم خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، نتيجة للانقلاب الصناعى الذى عرفته أوربا خلال تلك الفترة، وما اتصل بذلك من الحاجة إلى الأسواق والمواد الخام مما صنع مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة الأوربية على العالم خارجها.

وقد تماثل التدخل الإمبريالى فى مصر مع كثير من الشعوب التى تشابهت أوضاعها مع المصريين .. عملية الإقبال على معطيات الصناعة الحديثة، يتبعها الوقوع فى مصيدة الديون، يتلوه أشكال من التدخل يبدأ بالإشراف على الموارد المالية وينتهى بالسيطرة على مرافق الدولة، ثم تجىء الخطوة الأخيرة بالاحتلال العسكرى.

جرى هذا فى تونس قبل مصر (١٨٨١)، ثم إنه جرى فى المغرب بعد مصر (١٩١٢) .. الفارق كان فى المسمى فحسب، فبينما اتخذ فى الدولتين المغربيتين اسم الحماية فقد حدث فى مصر تحت اسم الاحتلال، وذلك بسبب الظروف القانونية والسياسية المعقدة التى أحاطت بالهيمنة الاستعمارية على تلك البلاد، سواء ما اتصل منها بكونها إحدى ولايات الدولة العثمانية، وإن كانت ذات وضع خاص فى إطارها، أو بسبب حدة التنافس بين الدولتين الاستعماريتين الكبريين، بريطانيا وفرنسا، حول أرض الكنانة.

أما بالنسبة لثورة ١٩١٩ فقد أتيح لها أن تتحول إلى دولة بشكل متقطع، ولكن فى ظروف شديدة القسوة، فقد اعتقد زعماء هذه الثورة أن تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ وما تلاه من صدور أول دستور للدولة المصرية فى العام التالى يرسى مبدأ الحكم لصاحب الأغلبية، ولما نالوه من تأييد شعبى ساحق .. تصوروا أن طريق السيطرة على الحكومة سيكون ممهداً، ولم يكن اعتقاداً صحيحاً، فقد تربص بالتطبيق كل من القصرين .. عابدين حيث يعيش الملك فؤاد بكل ميراثه الأوتوقراطى، والدوبارة حيث يقيم المندوب السامى الذى كان حريصاً على مصالح بلاده قبل أى اعتبار آخر، ولم تكن هذه المصالح لتسمح باستيلاء الثوار على الدولة.

تبع ذلك أن وقف القصران بالمرصاد لأية محاولة من جانب الثورة لتصبح دولة، ويقرر المؤرخون أن الفترة التى حكمها الوفد باعتباره ممثلا للثورة خلال الأعوام الممتدة حتى عام ١٩٥٢ لم تزد عن السنوات السبع إلا قليلاً، وحتى هذا القول يحتاج إلى مراجعة!

فالزعم بأن وفد زغلول (١٩١٩-١٩٢٧) هو نفسه وفد النحاس (١٩٢٧-١٩٥٢)، خاصة بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، قول يعوزه الكثير من أسباب الدقة، فالزخم الثورى خلال المرحلة الثانية كان قد أخذ فى التناقص إلى حد أصبح من الصعب معه القول أن حزب الأغلبية بقى ثورياً.

والمعلوم أن الفترة القصيرة التى تولى فيها الوفد الحكم قد حفلت بالمتاعب، ليس فقط فيما يختص بمقاومة الاحتلال، وإنما أيضا فى محاولة ترجمة وجوده فى الوزارة إلى الاشتراك فى سلطة الدولة، مما يمكن رصده فى مناسبات عديدة أهمها ما حدث عام ١٩٢٧ حين حاول من خلال وزير الحربية أحمد خشبة باشا أن يمد السيطرة الوفدية إلى الجيش، مما أحدث أزمة شهيرة وصلت إلى حد تحريك البوارج البريطانية إلى الإسكندرية والسويس، وما حدث عام ١٩٣٨ حين جرت محاولة لتوفيد الإدارة فى الأقاليم بوضع أنصار الحزب الكبير فى المناصب الحاكمة محل المعروفين بولائهم للملك، وأخيراً الصدام الذى جرى فى أكتوبر عام ١٩٤٤، والذى عرف بأزمة غزالى بك، الذى نجم عن محاولة وفدية لتأكيد سلطة الحزب الكبير على الأمن، والذى ظل القصر والإنجليز يعتبرانه إحدى أدواتهما، مما كان وراء إقالة الوزارة النحاسية السادسة.

معنى ذلك أن العلاقة بين الثورة والدولة خلال تلك الفترة كانت دائمًا ما تنقلب على الأولى، وكانت من أهم أسباب عدم الاستقرار الذى عانت منه البلاد، وإن كان ينبغى التسليم أنه لم يبق من الثورة شيء خاصة فى ظل الوزارة النحاسية الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢)، وأصبح الوفد مجرد حزب تقليدى يسعى ليكون له نصيب فى كعكة الحكم، الأمر الذى عاون ثوار يوليو على القضاء عليه بسهولة غير متوقعة.

غير أنه تبقى قضيتان على جانب كبير من الأهمية؛ الأولى التمييز بين فترة الثورة وفترة الدولة، وثانيتهما ما اتصل بتصدير مبادئ الثورة إلى الخارج، أو على وجه التحديد إلى المنطقة المحيطة ..

١ ـ فالتداخل كان شديداً بين حقبة الثورة وفترة الدولة، ويختار عدد من المؤرخين عام ١٩٢٤ باعتباره حدّاً فاصلاً بينهما، فقد شهدت تلك السنة جدلاً شديداً بعد اكتساح الوفد لأول انتخابات دستورية، واحتدمت المناقشات عما إذا كان من الأفضل أن يتولى زعيم الثورة، سعد باشا زغلول، رئاسة الوزارة ليتحول إلى رئيس حكومة، ورغم أن كثيرين كانوا يفضلون الفصل بين الثورة مجسدة فى شخص زعيمها وبين الدولة غير أن الرجل وقع اختياره فى النهاية على أن يكون رئيس حكومة، ربما لأنه اعتقد أن مبادئ الثورة تكون أكثر قابلية للتحقيق عندما يعتلى رجالها كراسى الوزارة، وربما لأنه كإنسان كان يتطلع إلى كرسى الوزارة، ناهيك عن كرسى رئيس الوزراء، فقد كان فى النهاية محسوباً على البشر لا على الملائكة، فغاندى لا يتكرر كثيراً!

ويربط آخرون بين نهاية حقبة الثورة وانتقال زعيمها إلى العالم الآخر عام ١٩٢٧، فعلى الرغم من أى شيء، كما يرى هؤلاء، ظل الرجل رمزا لها، واستمر قادرا على تحريك الجماهير حتى النفس الأخير!

٢ ـ أما فيما يتصل بالجانب الآخر، تصدير مبادئ الثورة إلى الخارج، فقد كان الحال بالنسبة لثورة ١٩١٩ أفضل كثيراً من سابقتها، ذلك أن فترة ما بعد الحرب العظمى، أو ما سُمى بعدئذ بالحرب العالمية الأولى، وما صحبها من اشتراك شعوب العالم المستعمر فى ميادين القتال، هذا من ناحية، ثم ما تردد خلالها من منح تلك الشعوب حق تقرير المصير بعد نهايتها من خلال مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون من ناحية أخرى .. كل ذلك فجر عديداً من ثورات التحرر الوطنى، وكان من الطبيعى أن تتلاقح فيما بينها.

وإذا كان من المنطقى أن تكون أقرب ردود فعل للثورة المصرية فى البيئة العربية المحيطة، فى العراق وسوريا وفلسطين، إلا أن أصداءها ذهبت إلى أبعد من ذلك كثيراً حتى إنها قد بلغت الشرق البعيد فى الهند، والمعلوم أن النفى الثانى لسعد زغلول عام ١٩٢١ كان مقررا فى البداية إلى جزيرة سيلان، شأنه فى هذا شأن أحمد عرابى، غير أن ما منع ذلك كان التخوفات التى أبداها حاكم هذه الجزيرة الإنجليزى من تأثير وجود الزعيم المصرى على الهند، حتى إنه كتب إلى الحكومة فى لندن يبلغها أنه لن

يستطيع فى هذه الحالة منع الثوار الهنود من اتخاذ سيلان مزارا يترددون عليه، الأمر الذى دفعها إلى تغيير المنفى إلى جزيرة سيشل البعيدة عن شبه القارة الهندية!

غيـر أنـه عـلى الجـانب الآخـر انصرف زعماء ثورة ١٩١٩ إلى النضال الوطنى دون ما عناية كبيرة لعقد أواصر العلاقات مع العالم العربى المحيط، فالشاغل الأساسى لهؤلاء بعد التخلص من الوجود العسكرى البريطانى فى مصر كان السعى لإتمام الوحدة مع السودان، وقد حدث بالفعل أن تأثر جنوب الوادى كثيراً ، حتى ليقال: إن ثورة ١٩٢٤ فى السودان كانت الابنة الشرعية لثورة ١٩١٩ ، الأمر الذى لم يجد معه البريطانيون مندوحة من إجراء عملية البتر الشهيرة بين البلدين خلال ذلك العام.

تبقى ثورة ١٩٥٢ التى تطرح كثيراً من الإشكاليات تختلف فيها عن سابقتيها، فهى جمعت بين أن تكون ثورة على الحكام من أبناء أسرة محمد على التى أطاحت بهم، وثورة على الوجود البريطانى فى البلاد، وثورة على نظام العهد القديم القائم على استئثار حفنة من البكوات والباشوات بالعمل السياسى، سواء فى جانبه الحزبى أو فى جانبه الوطنى.

ونبدأ بالاختلاف الأول فى طبيعة الثوار، صحيح أنهم كانوا من أصحاب الزى العسكرى، شأنهم فى ذلك شأن زعماء الثورة الأولى، عرابى ورفاقه، غير أن وضعيتهم الاجتماعية كانت مختلفة .. فزعماء الثورة الأولى كانوا من أبناء الفلاحين، الذين دخلوا الجيش من باب الجندية وترقوا فى سلكها حتى وصلوا إلى مناصبهم القيادية، أما الثوار الجدد فقد كانوا من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين تلقوا تعليماً عسكرياً راقياً، إذ كانوا جميعاً من خريجى الكلية الحربية، بل إن بعضهم اشتغل معلماً بها، ونرى أن ما لقيته الثورة العرابية من تمجيد خلال السنوات الأولى من عهد يوليو ليس فى مكانه، فالزى وحده لا يكفى لصناعة القرابة بين الثورتين الكبيرتين.

ولم يكن ثوار يوليو أيضًا على صلة حميمة بزعامة ثورة ١٩١٩ ، صحيح أن شريحة من الأخيرة قد جاءت من الطبقة الوسطى، خاصة من المحامين الذين انتشروا فى طول البلاد وعرضها، إلا أنها قد انضوت فى النهاية تحت جناح كبار الزعماء الذين انحدر أغلبهم من جماعات الأعيان التى كانت قد تبلورت خلال العقود القليلة السابقة.

غير أنه تبقى محاولة الإجابة على السؤالين المطروحين فى هذه الدراسة القصيرة .. العلاقة بين الثورة والدولة ومتى انتهت الأولى لتبدأ الثانية، ثم ردود فعل الثورة للخارج، أو ما أسميناه بالنسبة للثورتين الفرنسية والبلشفية تصدير مبادئ الثورة..

١ - إجابة على السؤال الأول فقد كانت الظروف مهيأة أكثر ليستولى الثوار الجدد على الدولة بعد شهور قليلة من قيامها، فقد كانت دولة ما قبل يوليو فى حالة من الوهن ولم تكن لتحتاج إلى جهد كبير للتخلص من قوائمها ..

النظام الملكى تلقى الصفعة الأولى بعد عزل الملك فاروق قبل انقضاء ٧٢ ساعة من استيلاء الثوار على الحكم، وتنازله عن العرش لابنه الطفل الذى لم يتجاوز عمره شهوراً قليلة، ليحل محله مجلس وصاية لم يكن له حول ولا طول، خاصة وقد وضع داخله أحد رجال الثورة.

ولم تلبث الصفعة أن تحولت إلى طعنة مميتة بعد أقل من عام حين أعلن الثوار فى يونيو من السنة التالية إلغاء الملكية وحلول أول جمهورية فى التاريخ المصرى الحديث دون مقاومة تذكر من جانب أبناء الأسرة التى ظلت تتحكم فى رقاب المصريين لنحو قرن ونصف القرن، منذ أن تولى مؤسسها محمد على الكبير مسند الولاية عام ١٨٠٥، وكانت أخطر عقبة أمام الثوار فى طريقهم للاستيلاء على الدولة.

انتقل الثوار بعد ذلك للتخلص من رجال النظام القديم، أو العهد البائد على حد توصيفهم، مما تم على المستوى والاقتصادى الاجتماعى والمستوى السياسى ..

بالنسبة للمستوى الأول فقد بادرت ثورة يوليو باتخاذ جملة من الإجراءات السريعة كان أظهرها تحديد الملكية الزراعية، فى سبتمبر من ذات العام، وجعل حدها الأقصى مائتى فدان، وإذا كان هذا القانون قد أصاب الأسرة المالكة، التى كانت تجلس على قمة الهرم الاجتماعى فى مقتل، فإنه ضعضع فى نفس الوقت من قوة الأعيان وكان أغلبهم من كبار ملاك الأراضى الزراعية.

ولم يكتف الثوار بهذه الخطوة الموضوعية بل ألحقوها بخطوة شكلية حينما ألغوا الرتب والألقاب، واختفى الباشوات والبكوات ليحل محلهم «السادة» وهو اللقب الذى تمتع به أصغر موظفى الحكومة جنباً إلى جنب مع أى رئيس وزراء سابق، ولم تكن

الخطوة المذكورة مقصودة لذاتها، بل كانت تستهدف قبل أى شيء وبعد أى شيء ضرب الهيبة التى تمتع بها رجال العهد القديم من خلال تلك الألقاب، وتم بذلك إزاحة الطبقة الاجتماعية القديمة من كراسى الحكم ليتربع عليها الثوار، وتكون إحدى خطواتهم المهمة للاستيلاء على الدولة!

وأخيراً فقد أجهزوا على ما بقى من أنفاس رجال العهد القديم عام ١٩٦١، بإصدار قانون الإصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦١ وما صحبه من قرارات تأميم طال ما بقى لهم من قوة اقتصادية، هم والرأسمالية الأجنبية التى كانت شريكا أساسيا لهم.

بقى أمام رجال يوليو بعد ذلك التخلص من الوجود البريطانى الذى ظل العقبة الكئود أمام انفراد المصريين بالحكم، وهو ما تم خلال العامين التاليين للثورة .. ١٩٥٣ بعقد اتفاقية السودان التى أقرت بحق المصير لأبناء جنوب الوادى، صحيح أنه قد نتج عن تلك الاتفاقية تبدد حلم وحدة وادى النيل، غير أنه فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذى أقر هذا الحق للشعوب لم يكن أمام النظام الجديد سوى التسليم به.

فى العام التالى أبرمت اتفاقية الجلاء التى أدت إلى خروج آخر جندى بريطانى من البلاد فى يونيو عام ١٩٥٦ بعد ٧٤ عاماً من قدومهم إليها وسيطرتهم عليها، ولم يبق أمام الثوار بعد ذلك سوى استكمال أسباب الاستيلاء على الدولة!

غير أن إنجاز ذلك كان يعنى الانتهاء من المتغيرات الكبرى التى تصنع الثورة والتى يرى البعض أن عام ١٩٦١ كان علامة فارقة بالنسبة لها، فلم يحدث أن شهدت السنوات التالية من نصف القرن المحتفى به تغيرات ثورية، وبدأت منذئذ دولة يوليو التى يعيش المصريون فى كنفها حتى يومنا هذا، والفارق كبير بين الاثنين.

بيد أن البعض الآخر يرى أن الثورة قد استمرت حتى حرب يونية عام ١٩٦٧، وهم يحكمون فى هذا المعيار الآخر ألا وهو قدرتها على تصدير مبادئها، مما ينقلنا إلى محاولة الإجابة عن السؤال الثانى ..

٢ ـ كانت ثورة يوليو الأوفر حظاً فى تأثيرها فى الخارج ولأسباب عديدة بعضها ناتج عن الظروف الدولية العامة التى عاصرتها من جهة، والآخر متصل باليقظة القومية التى حدثت بين الشعوب العربية من جهة أخرى، والأخير ناتج عن السياسات

التى اتبعتها القيادة الثورية ممثلة فى جمال عبد الناصر فى الانحياز لحركة التاريخ من جهة أخيرة.

فهى بالنسبة للأولى قد جرت فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذى حفل بحركات التحرر الوطنى .. فى آسيا وإفريقيا والعالم العربى، ولم يتأخر النظام الثورى الجديد القائم فى القاهرة عن مد يد العون لتلك الحركات، وهو ما عرَّضه لأشد المخاطر.

وهى بالنسبة للثانية قد واكبت فترة المد القومى العربى الذى نشأ فى جانب منه لأسباب تاريخية كانت قد بدأت أواخر القرن التاسع عشر، والذى اشتعل فى الجانب الآخر بعد الإخفاق المدوى الذى عانت منه الأنظمة العربية فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، مما ترتب عليه قوة الشعور بأن السبيل الأول والأخير لمواجهة الخطر الصهيونى إنما يتم بالوحدة العربية. وقد أدركت القيادة الثورية هذه الحقيقة وعملت على استثمارها، سواء لصالح أبناء الأقطار العربية التى كانت تخوض كفاحا مريرا من أجل التحرر، أو سعيًا وراء تحقيق الحلم وقيام دولة العرب الكبرى، الأمر الذى تحقق فعلاً، ولكن بشكل جزئى ومؤقت فيما حدث فى تجربة الوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١).

وهى بالنسبة للثالثة قد نجمت عن فهم واع لحركة التاريخ مجسدة فى القيادة الناصرية، فقد ظلت حركة الرجل تستهدى بالبوصلة الصحيحة، الأمر الذى جعله زعيماً للأمة العربية بدون منازع، وشخصية من أهم قيادات العالم الثالث الساعى إلى التخلص من هيمنة الآخرين.

بيد أن تداعى كل ذلك بعد حرب يونية عام ١٩٦٧ هو الذى دفع أصحاب هذا الرأى إلى القول أن ثورة يوليو قد انتهت مع تلك الحرب الحزينة، لتبدأ بعدها دولة يوليو بكل ما لها وما عليها!

الموضوع الثانى
تطور ظاهرة المستقلين عبر البرلمانات المصرية

يرتبط وجود المستقلين فى البرلمان المصرى بإجراء الانتخابات انطلاقا من المنافسات الحزبية، وهو ما حدث لأول مرة فى انتخابات عام ١٩٢٣ تأسيسا على الدستور الذى صدر فى ذات العام، هذا بالرغم من أن عمر البرلمان كان قد جاوز النصف قرن (١٨٦٦)، ومن أن البلاد كانت قد عرفت تجربة حزبية سابقة (١٩٠٧-١٩١٤).

ينبغى مع ذلك الاعتراف بأن هذه الظاهرة لا تصدر، شأنها فى ذلك شأن أية ظاهرة تاريخية أخرى، منبتة الصلة بالظواهر الأخرى المحيطة ..

فهى لا تأتى مثلاً بمعزل عن «وجود حزبى» ظاهر ومحدد بحكم أن هؤلاء مستقلون عن هذا الوجود، وعدم وجود أحزاب يعنى ببساطة أن لا مجال لحديث عن مستقلين وغير مستقلين تحت القبة، فالكل فى هذه الحالة سواء!

ثم إن هذه الظاهرة متصلة على الجانب الآخر «بحياة حزبية نشطة» بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين النشاط الحزبى وبين استفحال الظاهرة، سواء تم تحجيم هذا النشاط بإرادة رجال الأحزاب أنفسهم أو بإرادة آخرين!

إضافةً إلى ذلك فإن هذه الظاهرة ابنة شرعية أحيانًا وغير شرعية فى أغلب الأحوال للفهم الصحيح أو الخاطئ لنوعية العلاقة التى من المفروض أن تقوم بين العمل الشعبى، ممثلاً فى الأحزاب السياسية وبين المؤسسة التشريعية، خاصة عندما تنبثق مؤسسة تنفيذية كبرى مثل الوزارة عن هذه المؤسسة الأخيرة.

يتصل أيضًا الصراع على مقعد «تحت القبة» من أولئك غير المنتمين للأحزاب بجملة من المفاهيم الخاطئة التى شاعت فى العمل السياسى، وهى مفاهيم ظلت سائدة منذ وقت طويل، وكلما مر الوقت ازدادت انتشاراً وازدادت سوءاً وأصبحت أقرب إلى الوباء، وبدلاً من محاصرتها فى بداياتها فإن مرور الوقت يتم لحسابها .. حساب المفاهيم المغلوطة فى البحث عن مكان بين أعضاء المجالس التشريعية.

ويثير الدهشة أن تمر السنون منذ أن نشأ النظام البرلمانى فى مصر، فيأتى المحتلون ويذهبون، وتسقط عروش وتقوم جمهوريات، وتختفى قوى اجتماعية قديمة وتحل قوى اجتماعية جديدة .. وكما يقول البعض تمر مياه كثيرة تحت الجسور مما يُفترض أن يستتبعه قدر من التغيير، ويأتى فعلاً التغيير، ولكن فى الاتجاه المعاكس!

ويظلم الكثيرون التاريخ البرلمانى المصرى عندما يتحدثون عن نشأته الأولى ويرون أنه قد وُلد ولادة مبتسرة بحكم أنه لم يأت نتيجة لمنافسات حزبية، وإنما تكون من العمد والمشايخ من أهل الريف ووجهاء المدن وأعيانها، وكان هذا التكوين أقرب إلى الاختيار منه إلى الانتخاب، وهم بهذا قارنوا بينه وبين المجالس النيابية التى كانت قائمة فى الأمم البرلمانية العريقة، مثل إنجلترا وفرنسا، وقت نشوئه، وهو ظلم وأى ظلم!

إذ تؤكد متابعة تاريخ تلك المجالس أنها عندما نشأت قبل المجلس المصرى بأكثر من خمسة قرون قد نشأت من أولئك الذين احتلوا نفس مكانة الشيوخ والعمد والوجهاء والأعيان بمسميات أخرى .. لوردات وبارونات وما إلى ذلك من ألقاب العصور الوسطى الأوربية، وكان هؤلاء وبعد تطورات اقتصادية واجتماعية طويلة هم الذين صنعوا الأحزاب التى تدافع عن مصالحهم، ودخلوا من خلالها المجالس النيابية، وشىء قريب من هذا كاد يحدث فى مصر إبان السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى.

الجميع مستقلون!

ففى خلال تلك السنوات عرفت الساحة السياسية المصرية ظهور العديد من الأحزاب؛ الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل والذى حظى بشعبية كبيرة، الأمة الذى أنشأه مجموعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين، وضم جناحاً معتبراً من المثقفين فى طليعتهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الموالى لقصر عابدين، وقد أسسه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ورئيس تحريرها، وكانت من أوسع الصحف انتشارا، خاصة خلال تسعينيات القرن التاسع عشر قبل ظهور اللواء، هذا فضلا عن عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى التى وإن عبّرت عن بعض الأفكار التى راجت بين المثقفين، مثل الجمهورية والاشتراكية، غير أنها لم يكن لها وزن حقيقى فى عالم السياسة، وكان متوقعًا مع ذلك أن يشهد التاريخ المصرى سيناريو برلمانى مثل ذلك الذى عرفته الأمم النيابية العريقة .. ولكن لم يحدث!

الأسباب التى أدت إلى ذلك عديدة؛ فعلى عكس المقولة الشائعة أن التاريخ يكرر نفسه، فما يحدث دائماً مرهون بالظروف التى تختلف من عصر إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى ..

● فحتى يحدث أن تدخل الأحزاب الناشئة المجالس النيابية القائمة كان مطلوباً حد أدنى من استقلالية هذه المجالس، شورى القوانين والجمعية العمومية، وهو الأمر الذى لم توفره سلطات الاحتلال التى أقامت هذين المجلسين بمقتضى القانون الأساسى الصادر عام ١٨٨٣ ، واعتمد بدوره على التوصيات التى كان قد تضمنها تقرير اللورد دفرين Duffrin والذى كانت قد بعثت به الحكومة البريطانية فى أعقاب الاحتلال ، وقد جاءت تلك التوصيات لتنصح هذه الحكومة بإلغاء مجلس النواب الذى كان قائماً وقت الثورة العرابية (١٨٨١– ١٨٨٢) والذى شارك فى العمل المعادى للخديو وللتدخل الأجنبى، وهو ما فطن إليه الحزب الوطنى الذى طالب بمجالس نيابية حقيقية وليست تلك المجالس الصورية، الأمر الذى رفضته دار المعتمد البريطانى بتصميم .. بمعنى آخر كان وجود القوة الاستعمارية من أهم أسباب عدم تكرار التجربة التاريخية الغربية، وهو ما لم تواجهه تلك التجارب!

● فضلاً عن ذلك فإن فكرة الصراع الاجتماعى التى نشأت فى أحضانها عملية التنافس الحزبى حول دخول البرلمانات، سعياً وراء تحقيق مصالح كل قوة اجتماعية من خلال السيطرة على سلطة التشريع .. كانت غائبة بحكم اختلاف الظروف أيضاً، فمع وجود الاحتلال الذى رفضته كل القوى الوطنية، فقد ظل صوت بعض العناصر التى حاولت أن تعبّر عن مصالح اجتماعية خفيضاً، إذ تصور الكثيرون أن إبراز مثل هذه التناقضات بين القوى السياسية سيعود بالبوار على الحركة الوطنية، فقد رأوا أن ذلك مما يمزق الصف الشعبى ويمكن الاحتلال البريطانى للبلاد من الاستمرار.

● الجماعة السياسية الوحيدة التى فطنت إلى هذه الحقيقة كانت «حزب الأمة» الذى ضم صفوة «الأعيان والوجهاء والمثقفين» فقد وجد هؤلاء أنهم بعد تشكيل حزبهم يستحوذون على أغلبية محترمة فى الجمعية العمومية (١٩ من الـ٤٦ عضواً المنتخبين)، وأغراهم ذلك على الدخول بحزبهم إلى الجمعية، وهو ما لم يسمح به النظام، الأمر الذى أكدته وقائع جلسة مجلس شورى القوانين المنعقدة فى ٣١ يناير عام ١٩١٠.

فقد حدث فى هذه الجلسة أن كان النقاش يدور حول إخراج صحفى من رجال الحزب الوطنى من الجلسة، وعندما وقف على باشا شعراوى وكيل حزب الأمة وعضو المجلس يؤيد هذا الطرد، وقال إنهم لا يعتبرون المسألة حزبية مطلقا، سأله الرئيس عما يقصد بـ «نحن» قال: أقصد أعضاء حزب الأمة الموجودين بالمجلس– قال الرئيس: لا يوجد فى المجلس أحزاب مختلفة، لم يعلق شعراوى باشا بأكثر من أن كرر طلبه باسمه وباسم إخوانه، دون أن يضفى على هؤلاء أية صفة حزبية، وترك الكلام فى الموضوع، وهو الترك الذى استمر لنحو عقد ونصف!

صحيح أنه بعد تعديل القانون الأساسى عام ١٩١٣ وحلول الجمعية التشريعية محل المجلسين قل الطابع الشوروى للمجالس القديمة إذ أُعطى لها ـ شىء من حق الاقتراح وإبداء الرأى مع الوسائط التى بها تضطر الحكومة إلى إطالة النظر فى درس القوانين التى لا تصادق عليها الجمعية بكل اعتناء وتدقيق ـ، وصحيح أن بعض المرشحين للمجلس النيابى الجديد قد خاضوا معركتهم الانتخابية بناءً على برامج محددة، وصحيح أن عدداً من هؤلاء قد حظى بتأييد الأحزاب القائمة، الوطنى والأمة، وكان

على رأسهم سعد باشا زغلول، وزير المعارف والحقانية السابق، فقد أعلن الرجل برنامجه، أو بروجرامه، كما أسماه، وقد دار حول إصلاح القضاء والتعليم والمطالبة برفع القيود عن الصحف، غير أن الصحيح أيضاً أن الرجل أو غيره ممن خاضوا تلك المعركة الانتخابية لم يفصحوا عن أية انتماءات حزبية، سواء فى خلالها أو حتى بعد دخولهم الجمعية العتيدة، الأمر الذى يمكن القول معه أن المجالس التى جسدت المؤسسة البرلمانية فى ظل الاحتلال قد تشكلت فى النهاية من مجموعة من المستقلين!

المستقلون فى ظل التجربة الليبرالية ١٩٢٣-١٩٥٢:

أرسى دستور عام ١٩٢٣ المبدأ الديموقراطى بالعلاقة بين الأحزاب والبرلمان، وهى علاقة تقوم على خوض الانتخابات تمثيلاً لحزب بعينه، بكل ما يتبع ذلك من وجود حزبى فى البرلمان، ومن وجود أغلبية وأقلية تبعاً لعدد المقاعد التى يحتلها كل حزب، وأكثر من ذلك فإنه على «جلالة الملك» أن يسند تأليف الوزارة للحزب الذى حصل على أغلبية المقاعد.

ويبدو مدى التمسك بهذا المبدأ من رصد ظاهرة عرفتها الحياة السياسية خلال تلك الحقبة .. ظاهرة إنشاء أحزاب فى ظروف بعينها للاستيلاء على البرلمان، وهى السياسة التى اختطها قصر عابدين فى عهد الملك فؤاد على وجه الخصوص.

حدث هذا مرة فى أوائل عام ١٩٢٥ عندما نجح حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكى فى تأسيس حزب «الاتحاد» لدخول الانتخابات التى تقرر إجراؤها فى مارس من ذلك العام، وقد تصور الجالس على العرش أنه سوف يتمكن من هزيمة الوفد بضم عدد من أكبر الأعيان المرتبطين بعابدين فضلاً عن الضغوط الإدارية التى استخدمها وزير الداخلية فى حكومة زيور باشا، إسماعيل صدقى، الخصم اللدود للوفد، غير أن هذا التصور كان وهماً فيما أثبته البرلمان الجديد عندما انتخب سعد زغلول رئيساً لمجلس النواب فى جلسته الأولى، وكانت الأخيرة (!)، والمرة الثانية فى أواخر عام ١٩٣٠ عندما أسس إسماعيل صدقى حزب «الشعب» ليدخل به الانتخابات التى جرت على أساس الدستور الجديد الذى ارتبط باسمه، والتى قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون.

ويبدو مع ذلك كأنه لم يعد ثمة مكان للمستقلين فى تلك البرلمانات الحزبية، غير أن الحقيقة تقول بغير ذلك، وهى الحقيقة التى نتبينها من استعراض نتائج الانتخابات التى جرت خلال تلك الحقبة من التاريخ المصرى الحديث ..

ففى الانتخابات الأولى التى ظهرت نتائجها فى أوائل عام ١٩٢٤ والتى اكتسحها الوفد عندما فاز بـ ١٩٢ مقعداً من مجموع ٢١٤ بنسبة تصل إلى ٩٠٪، ولم يحصل الأحرار الدستوريون سوى على تسعة مقاعد، ومرشحو الحزب الوطنى على أكثر من أربعة مقاعد، نال المستقلون ستة مقاعد، واحتلوا بذلك المرتبة الثالثة بعد الوفد والأحرار!

الانتخابات الثانية التى جرت فى مارس عام ١٩٢٥، والتى كان تحديد انتماءات أعضاء المجلس الذى أسفر عنها من أصعب الأمور على المراقبين، وعلى المؤرخين أيضًا، فخلال الفترة بين ظهور نتائج تلك الانتخابات يوم ١٢ مارس وانعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب فى ٢٣ من نفس الشهر تضاربت التصريحات على نحو غير مسبوق.

وبينما قدرت دوائر المندوب السامى عدد المقاعد التى فاز بها مرشحو الوفد بـ ٩٠ وعدد المقاعد التى احتلها خصومه من حزب الاتحاد والأحرار الدستوريين بمثلها، فإن ذلك يعنى أن المستقلين قد حصلوا على بقية المقاعد والبالغة ٣٤، وهو ما اختلفت معه جريدة الإجبشيان جازيت التى قدرت عدد الفائزين من الأخيرين بعشرين نائباً.

سبب التضارب أن الضغوط الهائلة التى مارستها وزارة الداخلية بقيادة صدقى باشا قد دفعت كثيراً من المرشحين من ذوى الانتماءات الوفدية، خاصة من أبناء الأقاليم الذين كانوا يعلمون ما يمكن أن تنزله الحكومة من أضرار بمصالحهم .. دفعتهم إلى ترشيح أنفسهم كمستقلين، وقد بلغ عددهم واحداً وخمسين مرشحاً.

غير أن هؤلاء أسفروا عن حقيقتهم عند التصويت على انتخابات الرئاسة عندما حصل سعد زغلول على تأييد عدد كبير منهم، وإن كانت دار المندوب السامى لم تصفهم بالمستقلين بقدر ما وصفتهم بالمترددين The Waverers .. على أى الأحوال فإنه لا يمكن الحسم بعدد هؤلاء بحكم أن ذلك البرلمان لم يعش أكثر من عشر ساعات

الأمــر الذى لم يمكن مـعــه تبين الخـيط الأبيض من الخـيط الأسـود، أو بالأحــرى المستقلين من الحزبيين!

اخـتــلف الأمـر بالنسبـة لانتـخابات عـام ١٩٢٦ والتى خـاضـهـا الوفـد مؤتلفًا مع الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى مواجهة حزب الحكومة الاتحاد، وكانت المرة الأولى والأخيرة التى فعلها، ولأن الأحـزاب الثلاثـة قد قسمت الدوائر فيما بينها من خلال وضعها لقائمة واحدة لها، ولأن الكثيرين، خاصة من أنصار الوفد قد شعروا بأن صيغة الائتلاف قد خذلتهم فى دوائرهم فقد قرروا أن يرشحوا أنفسهم كمستقلين، إذ تقـدم ١٥٥ مـرشـحًا بهـذه الصـفـة.وقـد لفـتت هـذه الظاهرة أنظار عـدد من مـراسلى الصحف الإنجليزية فى العاصمة المصرية الذين رأوا أن هؤلاء ليسـوا سوى وفـديين يزاحـمـون تحت اسم المسـتـقلين مـرشـحى الحـزبين الآخـرين، الأحـرار الدسـتـوريين والوطنى.

وقد استنكرت صحف الأحزاب المؤتلفة هذه الظاهرة وعلقت على ذلك بالقول أن الشـروط الأولى التى ينبغى أن تتـوفـر فى المرشـحين «هى تقـديم خـدمـة الوطن على خدمة أنفسهم وتقديم الأسباب الوطنية على (الأسباب العائلية) . ومن العبث ومن الوهم والضلال أن تظن عائلة أو تظن عشيرة أو يظن قوم من الأقوام أن وجـود واحـد منهم فى كراسى النيابة عن البلد هو الوسيلة لرفع كرامة تلك العائلة أو العشيرة أو القوم؛ لأن من لا يصلح لمنصب من المناصب يكون وجـوده فى ذلك المنصب حرباً عليه وعلى عشـيرته وعـارا»، واتهمت هؤلاء بـأنهم ليس لديهم خطة سيـاسيـة ولا رأى مـعـروف وأنهم جعلوا الكراسى النيابية فوق كل اعتبار، وأنهم بذلك «يقدمون العليق على الفرس بل هم يقدمون أنفسهم على مصلحة الوطن»!

دفع ذلك الوفد إلى إصدار التعليمات إلى لجانه بالأقاليم بتأييد مرشحى الأحزاب المؤتلفـة، فإذا تقـدم وفـدى ضـد واحـد من مـرشـحى تلك الأحـزاب أيدت لجنة الوفـد المرشح الائتلافى وصرفت مجهودها عن المرشح الذى ينتمى للوفد، ووصفت الأهرام ذلك بأنه منتـهى التضـحيـة فى سبيل الائتلاف ومنتـهى الإخـلاص فى توطيد عراه حتى النهاية!

رغم ذلك فقد استمر العديد من المرشحين المستقلين يؤكدون انتماءهم للوفد، ويقدم هذا الإعلان الذى نشره عمدة بكوم أمبو نموذجاً على ذلك: «رشحت نفسى على المبدأ الذى امتزج بلحمى ودمى منذ نشأت الحركة الوطنية تحت ذلك العلم الخفّاق الذى تستظل تحته البلاد، وهو مبدأ الزعيم الأوحد سعد باشا زغلول، وما كنت لأذيع ذلك إلا لأنى بفضل الله مزود بثقة جميع ناخبى كوم أمبو، ولكن قطعاً لألسنة المضللين الذين سيرد كيدهم فى تضليل، فعلى مبادئ الوفد رشحت نفسى، فنحن وفديون رغم أنف الكائدين، فليحى زعيم الاستقلال سعد باشا زغلول وليعش ائتلاف الأحزاب– محمد السيد عمدة فارس سابقاً»!

فى مواجهة كل ذلك لجأ الوفد إلى إصدار البيانات المتتالية التى تؤكد على أسماء مرشحيه، وهو ما حفلت به أعمدة الأهرام وغيرها من الصحف خلال شهر مايو عام ١٩٢٦ .. عن سكرتارية الوفد: أنه قد رشح لدائرة الضبعية بمديرية قنا يونس أحمد سليم بك دون سواه. أن مرشح الوفد الوحيد فى دائرة منوف الشرقية محمد صبرى أبو علم أفندى المحامى «ولا يؤيد الوفد ترشيح أى شخص سواه فى هذه الدائرة»، وعن الحزب الوطنى أنه «لا صحة لما أذاعه حضرة حسن الشافعى الجيزاوى أفندى الذى رشح نفسه عن دائرة شبرا من أنه رئيس للجنة الحزب الفرعية فى بولاق أو عضو فى الحزب»!

وجاءت نتيجة انتخابات الجولة الأولى فوزاً ساحقًا للائتلافيين؛ الوفد:١٤٤، الدستوريون: ٢٨، الحزب الوطنى :٥، بينما لم يحصل الاتحاديون سوى على سبعة أصوات، وقد لاحظ المراقبون أن عدداً من المستقلين قد بادروا بالإعلان عن انضمامهم للوفد(!)، الأمر الذى يؤكده أن الحزب قد حصل من المقاعد على عدد أكبر مما كان مخصصاً له فى القائمة التى تم الاتفاق عليها مع سائر الأحزاب، وهى الظاهرة التى لازمت تصرفات النسبة الأكبر من الفائزين بالانتخابات التى خاضوها كمستقلين، حتى يومنا هذا!

انتخابات عام ١٩٣٠ التى جرت بعد انتهاء وزارة اليد الحديدية التى كان قد شكلها محمد محمود باشا حصل المستقلون فيها على ١٥ مقعدا وجاءوا بعد الوفد مباشرة، إذ فضل الأحرار الدستوريون عدم خوض المعركة بعد سوء السمعة التى لحقت بهم فى

ظل تلك الوزارة، ولم يدخل المعركة سوى الحزب الوطنى الذى حصل على خمسة مقاعد وحزب الاتحاد الذى حصل على ثلاثة!

وليس من تفسير لغلبة المستقلين فى تلك الانتخابات على سائر أحزاب الأقلية سوى أن عدداً من أنصار الأحرار الدستوريين قد آثروا الدخول فى الانتخابات كمستقلين بعد انسحاب حزبهم، خاصة وأن مكانتهم الاجتماعية فى مناطقهم، فضلاً عن ثرواتهم، بحكم انتمائهم لطبقة الأعيان كانت توفر لهم إمكانية الفوز، وقد حدث!

فى ظل دستور صدقى الذى تقلص بمقتضاه عدد أعضاء مجلس النواب إلى ١٥٠، والذى قاطع كل من الوفد والأحرار الدستوريين الانتخابات التى جرت فى ظله فى مايو عام ١٩٣١، حصل المستقلون على ١٨ مقعداً، خرجوا أساساً من أغنياء الريف الذين أنفوا من الانضمام لحزب الشعب الذى كان قد ألفه الرجل وممن أملت عليهم أوضاعهم فى مناطقهم ضرورة دخول المجلس للحفاظ على المصالح وعلى الهيبة فى نفس الوقت!

بعد عودة العمل بدستور عام ١٩٢٣، وإجراء انتخابات عام ١٩٣٦ حصل المستقلون على عشرة مقاعد بعد الوفد والأحرار الدستوريين، ونظن أنها كانت أكثر الانتخابات تعبيراً عن حجم وجود هؤلاء فى السياسة المصرية، والتى تشير إلى أنهم يشغلون نسبة تبلغ نحو خمسة فى المائة.

أكبر عدد حصل عليه المستقلون كان فى انتخابات عام ١٩٣٨ التى أجراها محمد محمود باشا، وكانت أول انتخابات فى التاريخ المصرى تجرى فى ظل التزوير المباشر، وقد بلغ عدد المقاعد التى فازوا بها ٦٢ من مجموع مقاعد المجلس النيابى البالغة ٢٦٤، بينما حصل الأحرار الدستوريون على ٩٣ مقعداً والسعديون على ثمانين، والوفد على ١٢ مقعدا فحسب، حتى إن زعيميه الكبيرين، النحاس ومكرم قد سقطا فى دائرتيهما.

ومع هذا التزوير الفاضح يصعب تحديد موقع المستقلين أو تقدير قوتهم فى هذه الانتخابات الاستثنائية!

عادت هذه النسبة للاعتدال فى انتخابات عام ١٩٤٥ التى قاطعها الوفد وحصل المستقلون فيها على ٢٩ مقعداً، ثم فى انتخابات عام ١٩٥٠ حين حصلوا على ٣٠ مقعداً.

باختصار كان المستقلون موجودين فى كل برلمانات الفترة اللبرالية، سواء فى ظل دستـور ١٩٢٣ أو دستور صدقى وسـواء كانت الانتخـابات حـرة (١٩٢٤) أو مزيفة (١٩٣٨)، وسـواء على عـهـد الملك فـؤاد أو عـهـد ابنه فـاروق، الأمـر الذى يتطلب تفسيراً.

يتطوع المندوب السامى، اللورد اللنبى، بتقديم جانب من هذا التفسير فى أعقاب انتخابات عام ١٩٢٤، فيما جاء فى رسالة له إلى وزارة الخارجية بلندن .. قال: «كانت المنافسات الانتخابية شخصية بالدرجة الأولى، ولم توجد تلك الخلافات الحزبية العميقة التى تميز الانتخابات فى الغرب وتقسم الناخبين، ولم يكن أمام هؤلاء بدائل بالنسبة للبرامج الحزبية وغلب على الخطب الانتخابية الطابع الشخصى»!

وتسجل دار المندوب السامى سببا آخر لوجود المستقلين فى البرلمان المصرى عام ١٩٢٥، فيما ارتآه اللورد لويد من وجود عدد غير قليل من المترددين بين الانضمام للوفد والانحياز للحكومة.

وقد تراوح وجود المستقلين فى الانتخابات المصرية خلال تلك الحقبة تبعًا لقوة زخم الحركة الوطنية، إذ بينما كان يتآكل هذا الوجود بشكل ظاهر مع ارتفاع موجة المد الوطنى فيما نلاحظه من تضاؤل نسبتهم فى انتخابات عام ١٩٢٤، كان يتضخم على نحو ملحوظ مع انحسار هذه الحركة والانصراف إلى المشاحنات الداخلية، وما يستتبع ذلك من تغليب الأنانية والإثرة الشخصية.

ولا يمكن فى هذا الصدد إنكار دور المصالح الخاصة فى صناعة ظاهرة المستقلين، وهو دور لا يمكن فصله عن الخريطة الاجتماعية والاقتصادية لمصر، سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعده ..

فالملكية الزراعية الكبيرة والنفوذ الأسرى وبقايا النظام القبلى فى مناطق بعينها على الخريطة المصرية كانت أقوى كثيراً من أية تطورات سياسية عرفتها البلاد، إذ تؤكد دراسة المناطق التى جاء منها المستقلون بأنها كانت تلك التى توفر فيها عنصر أو أكثر من العناصر السابقة.

وبينما تؤدى غالبية الأسباب التى دفعت بالمستقلين إلى اللهفة للحصول على مكان تحت القبة إلى إدانة الظاهرة، فإن هناك سببًا واحداً على الأقل يدعو إلى التعاطف معها خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ .

السبب ظاهر فى وجود فئة من المصلحين الذين رأوا أن احتفاظهم باستقلاليتهم هو السبيل الأمثل لبث دعاواهم الإصلاحية من تحت القبة، وهى دعاوى كانت لا تحتملها برامج أو تراكيب الأحزاب القائمة، ويقدم الداعية الإصلاحى، مريت بك غالى نموذجاً على ذلك فى برلمان ١٩٥٠ – ١٩٥٢، مما بدا فى مطالبته بتحديد الملكية الزراعية فى مارس من العام الأول.

بيد أن ذلك يمثل استثناءً عن القاعدة، وهو الاستثناء الذى تؤكده ظاهرة تنقل المستقلين بين حزب وآخر تبعاً لما يحققه هذا التنقل من مصالح خاصة، وتبعا أيضا لغياب دور فعال فى حفظ التوازن بين القوى الحزبية داخل البرلمان كان المستقلون مؤهلين للقيام به ولكنهم لم يفعلوا ـ.

الموضوع الثالث
انتخاب الرئيس - مكاسب ومخاطر!

استخدام توصيف «التاريخى» شاع فى الأدبيات المصرية والعربية إلى حد فقد معه الكثير من مدلولاته، وإلى درجة أصبح معها المشتغلون بالكتابة التاريخية، ومنهم صاحب هذه السطور، حساسين لدرجة كبيرة من استخدام هذا التوصيف الذى يأتى غالباً فى غير محله.

رغم هذا الحذر لا نملك إلا أن نصف القرار الذى أصدره الرئيس مبارك فى ٢٦ فبراير من هذه السنة الحافلة بالأحداث، والحبلى بأحداث وشيكة الولادة (٢٠٠٥) .. لا نملك إلا أن نصفه بأنه «تاريخى»، وهو ليس توصيفًا عاطفيًا، وإنما يستند على متابعة دقيقة لتطورات التاريخ المصرى خلال المائتى عام الأخيرة على الأقل، ومنذ أن تولى محمد على مسند الباشوية عام ١٨٠٥.

نزعم أنه بامتداد هذين القرنين، وتحت أية تسمية، باشا أو خديو أو سلطان أو ملك أو حتى رئيس جمهورية، كان يتم اختيار «رأس الدولة» فى مصر بما يشبه «المبايعة» التى سادت فى صدر الإسلام، والتى أملتها ظروف خاصة بالمجتمع القبلى القائم فى

شبه الجزيرة، ونحتكم هنا إلى التعريف الذى وضعته «دائرة المعارف الإسلامية» عن هذا النظام، وجاء فيه بالحرف الواحد ..

«اتفاق تعاقدى؛ فى أحد الجانبين إرادة أهل الاختيار، ويُعبر عنها بتسمية المرشح وتؤلف ركن الإيجاب، وفى الجانب الآخر إرادة الشخص المختار، وتؤلف ركن القبول»، وتم التمييز بين أن يكون المقصود بالبيعة الاختيار، وبين أن تكون النية مجرد إظهار الولاء «لأن الانضواء فى الحالة الأخيرة يصبح إلزامياً، ولا يبقى مجال للحرية فى اتخاذ القرار»، وغلب الطابع الثانى بعد انقضاء عصر الراشدين، وبعد أن أصبح الحكم وراثيًا فى بنى أمية، وتحولت بعد ذلك البيعة إلى طقس دينى يضفى المشروعية على الحاكم الجديد، الذى قد يأتى على أسنة الحِراب، أو من خلال نظام وراثى.

أما عن أهل الاختيار فقد تعددت الآراء – كما تقول الموسوعة التى نعتمد عليها– فوصفهم البعض بأنهم «كل الرجال الصالحين فى الدولة بأسرها»، ورآهم البعض الآخر «كبار القوم والأشراف فى الدولة»، ويصبح هؤلاء مرتبطين بالبيعة ارتباطاً دقيقاً، غير أننا نلاحظ أنه مع مرور الوقت وبعد أن أصبح التفقه فى الدين حكراً على طائفة العلماء، وما تبع ذلك من نشأة «المؤسسة الدينية» التى لم يعرفها الإسلام فى صدره، أن أصبح هؤلاء هم المسئولين عن تقديم البيعة، ونلاحظ أيضًا أن العلاقة بين الطرفين .. الحكام والعلماء من أهل الحل والعقد، اتخذت طابعًا جدليًا، ففى أوقات قليلة عندما يضعف الأولون يصبح للأخيرين صلاحية (الاختيار)، غير أنه فيما دون ذلك لا يبقى لهم إلا (الإقرار) بالولاء!

من هذه الأوقات ما جرى فى المحروسة يوم ١٣ مايو عام ١٨٠٥، وبعد أربع سنوات من الفوضى التى أعقبت جلاء الحملة الفرنسية عن البلاد، والتى نجمت عن الصراع بين البيوت المملوكية، أو بين هؤلاء وبين الجند العثمانيين، فى طليعتهم الألبان، نزلت خلالها بأولاد البلد شتى صنوف القهر والمظالم، الأمر الذى أضعف كافة أطراف الحكم .. ويحدث فى مثل تلك الصراعات عادة أن يبحث كل من تلك الأطراف عن المشروعية، بالبيعة من أهل الحل والعقد، الأمر الذى يمنح هؤلاء قوة لا يتمتعون بها فى أوقات انتقال السلطة من حاكم إلى آخر فى الظروف العادية.

ومن كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتى يتضح لنا أن قاضى القضاة كان على رأس هؤلاء، صحيح أنه كان يعين من قبل الباب العالى غير أنه كان يستقر فى العادة فى مصر ويحظى بالاهتمام من كل من فيها .. من الباشا وشيخ البلد ويمثل السلطة الدينية التى يحترمها كل فرد فى المجتمع المصرى الإسلامى، معه: مفتو المذاهب الأربعة، والذين كثيراً ما لعبوا دوراً فى عزل الباشوات العثمانيين على يد البكوات المماليك، فقد كان هؤلاء عندما يقررون عزل الباشا يلجئون إلى المفتين حيث يقدمون لهم فتوى على شكل أسئلة يعددون فيها مساوئ الباشا ويطلبون من المفتى الجواب على فتواهم، مع هؤلاء: نقيب الأشراف الذى كان يتبعه جميع الأشراف فى مصر، وكان من حقه حضور الاجتماعات المهمة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل (جمعيات) لحل الأزمات العامة، هذا فضلاً عن كبار العلماء فى الأزهر الشريف ممن كان يصفهم الجبرتى «بالمعممين».

كان هؤلاء هم الذين تزعموا عملية صناعة الحدث الكبير الذى شهدته مصر يوم الإثنين ١٣ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (١٣ مايو ١٨٠٥) حين اجتمعوا ببيت القاضى «وكذلك اجتمع كثير من العامة، فمنعوهم من الدخول إلى البيت، وقفلوا بابيه، وحضر إليهم أيضا سعيد أغا والجماعة، وركب الجميع وذهبوا إلى محمد على، وقالوا له: (إنا لا نريد هذا الباشا حاكمًا علينا، ولا بد من عزله من الولاية)، فقال: (ومن تريدونه يكون والياً)، قالوا له :(لا نرضى إلا بك، وتكون والياً علينا بشروطنا، لما نتوسمه فيك من الخير والعدالة والخير) فامتنع أولاً ثم رضى، وأحضروا إليه كركا وعليه قفطان، وقام السيد عمر والشيخ الشرقاوى فألبساه له، وذلك وقت العصر، ونادوا بذلك تلك الليلة فى المدينة».

على أى الأحوال إذا كانت الظروف قد وفرت هذه المرة «حق الاختيار» من جانب أهل الحل والعقد، الأمر الذى هلل له كثير من المؤرخين حتى إنهم وصفوه ببدء الحياة الديموقراطية، وحتى إن مفكراً مثل الدكتور لويس شبَّه ما جرى فى ذلك اليوم «بالماجنا كارتا» الإنجليزية، وهو ما لا نوافقه عليه، فالظروف مختلفة والبنية التاريخية للعقلية المصرية أكثر اختلافاً .. نقول إن هذه الظروف لم تتكرر مرة أخرى، خاصة

بعد أن تجاوزها محمد على، وبقى لهؤلاء بعد ذلك «حق الإقرار»، وكان حقًا نظرياً على أى الأحوال.

* * *

تمثلت الظروف الجديدة فيما صنعه محمد على خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من بناء الدولة الحديثة ذات الطبيعة المركزية، الأمر الذى لم تطفُ معه مرة أخرى ظاهرة «تشرذم السلطة»، خاصة بعد أن تركز الحكم فى أيدى أبناء الأسرة العلوية، مما تقرر بمقتضى فرمان ١٣ فبراير عام ١٨٤١، ولم يعد للسلطان العثمانى صلاحيات تسمح له بالتخلص من باشا وإرسال آخر، مما كان يتيح للقوى المحلية أن تلعب دوراً فى عمليات التغيير، وما كان يتطلبه من غطاء دينى من العلماء، باختصار اختفت العلاقات الجدلية بين السلطة وأهل الحل والعقد وحلت محلها علاقة إملائية من جانب الأوائل تجاه الأخيرين!

كل ما وجدناه من هؤلاء «الحضور الشكلى» عند تلاوة الفرمان الصادر من الباب العالى عند تولية الحاكم الجديد، مما تكرر خمس مرات على الأقل خلال الفترة الممتدة بين عام رحيل محمد على (١٨٤٩) وعام تولى الخديو عباس حلمى الثانى عام ١٨٩٢، هذا فضلاً عن فترة الشهور الستة التى تولاها إبراهيم باشا إبان حياة والده.

وإذا كانت فرصة اختيار حكام مصر من جانب السلطان العثمانى أكبر حتى عهد إسماعيل حين كان يتم ذلك على أساس الأرشد فالأرشد من أبناء الأسرة، فإنها قد تقلصت كثيراً أيام ذلك الخديو بعد أن نجح فى استصدار فرمان من الباب العالى عام ١٨٦٦ يحصر الوراثة فى الابن الأكبر، الأمر الذى تأكد مع ابنه وحفيده اللذين قدر لهما تولى الحكم بعده.

الابن، الخديو توفيق (١٨٧٩-١٨٩٢) والذى اعتلى كرسى الحكم بعد خلع أبيه تحت ضغط التدخل البريطانى الفرنسى، بناء على التلغراف الذى وصل إليه من الباب العالى فى ٢٦ يونية من العام الأول، وكان نصه: «بناء على أن الخطة المصرية هى من الأجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية، وأن غاية صاحب الشوكة والاقتدار

إنما هى تأمين أسباب الترقى وحفظ الأمن والعمارة فى الممالك، وبناء على أن الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية ..» حتى وصل إلى القول «وبناءً على ما كتب بالتلغراف إلى حضرة إسماعيل باشا من تخليه عن النظر فى أمور الحكومة، تحرر هذا التلغراف لكى يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والمأمورين والأعيان وأهل المملكة جميعاً وتباشر من بعده أمور الحكومة».

ويقول أحد معاصرى الحدث أنه بعد وصول هذا التلغراف «بايعته الجند ورجال الحكومة والعلماء والرؤساء الروحانيون وأعيان مصر المحروسة فى داره المعروفة بسراى الإسماعيلية فى بهاء وزينة. وقد شمل الناس عمومًا فى ذلك اليوم من البِشر والإيناس ما أذهب عنهم وحشة الانكماش والمخاوف».

الحفيد، الخديو عباس حلمى الثانى، والذى تولى أوائل عام ١٨٩٢ بعد وفاة أبيه المفاجئة، مما حدث بعد أزمة معروفة نتجت عن محاولة السلطان عبد الحميد الثانى اغتنام الفرصة لبتر شرقى سيناء من «الأراضى المعهودة» للخديو الجديد، والمعروفة بأزمة الفرمان، إلا أنه قد صدر أخيراً، ونعود مرة أخرى لشهادة معاصر لنتحسس دور أهل الحل والعقد فى تولى عباس.

قال صاحب كتاب الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث : أن عباسا الذى كان فى أوربا وقت وفاة أبيه عاد إلى البلاد بعد أن سمع بالخبر، وأنه عند وصوله إلى رأس التين «أطلقت المدافع من الدوارع المصرية والإنجليزية وجميع القلاع والحصون، واستقبله الجند بهتاف الترحيب والدعاء، ولاقاه على السلم قاضى القضاة وشيخ الإسلام ومفتى الديار والعلماء، ومقدم الجيوش الإنجليزية، وأمراء البحر وقناصل الدول».

بعد الاستقبال وصل فرمان التولية، ونعود مرة أخرى لما قاله صاحبنا فى هذه المناسبة «ما صارت الساعة الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم حتى برز الأمير بعمل التشريف وجلس فى صدر القاعة الكبرى وإلى جانبه أخيه الأمير محمد على وجماعة الوزراء فدخل عليهم العلماء والرؤساء الروحانيون، ومقدم العسكر الإنجليزى، وكبار الجند المصرى، ووكلاء الدول الأجنبية، وقضاة المحاكم على اختلافها، وجميع أصحاب المراتب، وأهل الخطط والأعيان والتجار».

والملاحظ من هذين النصين أنه كلما مر الوقت كلما فقدت الزعامة الدينية دورها، فمن المبايعة الشكلية للخديو توفيق التى شاركهم فيها آخرون، الجند والأعيان، إلى مجرد المشاركة الشكلية فيما حدث فى تشريفة استقبال الخديو عباس الثانى.

تخلل عهد الأول من هذين الحاكمين الثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية، بكل الشطحات التى تصاحب مثل تلك الأحداث الكبرى والتى طال بعضها منصب رأس الدولة، الخديو توفيق، الأمر الذى جرى فى محاولتين بدت الأولى فى الفكرة التى روجت لها بعض عناصر الثورة بإعلان الجمهورية «ولكنها لم تلق تأييداً كافياً من العلماء والكثير من المسلمين خشية فصل الدين عن الدولة لاعتقادهم أن الإسلام لا يفرق بين أمور الدين والدولة، وأن الخلافة رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا، وتصورهم أن معنى إقامة الجمهورية فصل الدين عن الدنيا».

المحاولة الثانية بدت فى سعى عناصر الثورة العسكرية إلى استصدار قرار بخلع الخديو؛ مما حدث عندما اجتمع النواب فى منزل سلطان باشا وألقى فيهم عرابى خطبة طالبهم فى نهايتها بخلع توفيق، وختم خطبته بقوله: «من كان معنا فليقم، وحدثت ضجة كبيرة فى المكان ووقف الضباط ولكن معظم النواب لم يقفوا فتهددهم الميرالاى محمد عبيد بالسيف، ومع ذلك ظلوا جالسين مما يوضح أن معظم النواب لم يوافقوا على رأى عرابى».

* * *

لنحو ربع قرن (١٩١٤– ١٩٣٧) وهنت فكرة البيعة كثيراً، وهى الفترة التى تخللها إعلان الحماية البريطانية على البلاد، والتى استمرت حتى عام ١٩٢٢، ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير من ذلك العام، وما تبعه خلال العام التالى من سيادة الدستور الذى وضع وقتئذ، والمعروف بدستور ١٩٢٣.

بالنسبة لمرحلة الحماية لم يكن لأية جماعة مصرية دور فى اختيار الحاكم الذى تلقب بالسلطان، فقد كان الأمر يتم من خلال قرار من وزارة خارجية الدولة الحامية، بريطانيا العظمى، وهو الأمر الذى لم يكن فى حاجة إلى قبول المصريين أو من يمثلهم، ولم يكن يوجد من هؤلاء من يرضى بإعلان هذا القبول، الأمر الذى فهمه السلطانان اللذان اعتليا كرسى الحكم خلال تلك السنوات الثمانى.

عبر أولهما، حسين كامل، عن هذا الفهم فيما جرى يوم تنصيبه حاكماً على البلاد فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٤، حين خرج من قصر ابنه إلى قصر عابدين «مجتازاً شارع سليمان باشا فشارع قصر النيل فشارع عماد الدين فشارع المغربى بين صفين من الجند البريطانى فى جانبى طريقه راكبًا مركبة سلطانية يجرها أربعة جياد ومحفوف بكوكبة عظيمة من الحرس السلطانى المصرى وأخرى من فرسان الجيش البريطانى».

عبر عنه أيضاً فيما جرى من أنه لم يتم تبادل «رسائل التهانى والولاء» سوى مع ملك إنجلترا، هذا فضلاً عن أن حسين كامل لم يزر إلا ممثل بريطانيا فى القاهرة فيما نشرته جريدة الأهرام فى خبر لها جاء فيه: «يركب عظمة السلطان من قصر عابدين الساعة السادسة مساء إلى الوكالة البريطانية فى موكب فاخر مهيب ويقابل بما يقتضيه مقامه السلطانى العالى من التجلة والإكرام ثم يعود إلى القصر».

ولا شك أن حسين كامل قد افتقر من خلال هذه التولية إلى الحد الأدنى من الشرعية التى تمتع بها أسلافه، فلا فرمان من خليفة المسلمين، ولا بيعة من علمائهم، الأمر الذى استشعره المصريون، وعَبّروا عن رفضهم إياه من خلال محاولات الاغتيال المتعددة التى تعرض لها الرجل خلال الفترة القصيرة التى جلس إبانها على عرش السلطنة!

نفس الصورة تكررت يوم الخميس ١١ أكتوبر عام ١٩١٧ فى حفل اعتلاء السلطان فؤاد لنفس العرش، وبعد أن خرج الرجل من سراياه الخصوصية فى «عربة التشريفة الكبرى على يساره وزيره الأكبر حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا يتبعه باقى أصحاب المعالى وزراء حكومته» متوجهاً إلى عابدين حيث جرت رسوم التبريك.

بدأت هذه الرسوم بالترتيب الذى يقتضيه البروتوكول، فجاء المندوب السامى البريطانى فى طليعة المهنئين بكل ما نم عنه من تبعية القاطن فى قصر عابدين لسيد قصر الدوبارة، بعده قائد وضباط الجيش البريطانى مما حمل نفس الدلالة، تلاهما الوزراء السابقون، فأعضاء صندوق الدين ومستشارو الوزارات ووكلاؤها، جاء بعدهم الرؤساء الروحانيون، يليهم رجال القضاء، ثم المديرون والمحافظون، فمديرو العموم

والباشوات والحائزون لنيشان النيل، وأخيراً أعضاء البلديات والأعيان الوطنيون والأجانب.

ظل الوضع على ما هو عليه إلى أن تفجرت ثورة ١٩١٩، وما نجم عنها من اعتراف بريطانيا باستقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، وبدأ ترتيب شئون البيت من الداخل والتى مس أولها الجالس على كرسى العرش، فقد صدر فى يوم الخميس ١٦ مارس عام ١٩٢٢ «أمر سلطانى»، جاء على شكل خطاب لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا من السلطان فؤاد، وتضمن فقرة موجهة «إلى شعبنا الكريم»، كان نصها:

«لقد منّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإنا لنبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر، وأجمل الحمد على ذلك، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية».

وقد صدر القرار دون ما اعتراض من الحكومة البريطانية، ولجملة أسباب، منها: أن اللقب قد شاع خلال الفترة التى أعقبت الحرب العظمى فى العالم العربى، الشريف حسين الذى أصبح ملكاً على الحجاز بعد ثورته على الدولة العثمانية المعروفة باسم الثورة العربية الكبرى، والأمير فيصل الذى أصبح ملكاً على سوريا ثم العراق فى نفس الفترة، ولم يكن من المتصور أن يتمتع حكام مثل تلك الدول الناشئة بهذا اللقب ولا يتمتع به أبناء أسرة محمد على فى مصر بعد أن قضوا فى سدة الحكم تلك الفترة الطويلة التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر وخلال الربع الأول من القرن التالى.

ومنها: أنه بعد إسقاط الحماية عن البلاد بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ فقد سقطت معها الحجة البريطانية برفض تلقيب الحاكم المصرى بصاحب الجلالة الملك لئلا يطاول الجالس على عرش الدولة المتبوعة، فمن الناحية القانونية على الأقل لم يعد هناك تابع ومتبوع، كما كان الحال عند إعلان الحماية قبل نحو ثمان سنوات.

ومع ما ترتب على الزوال القانونى للسيادة البريطانية جرت محاولة من جانب الملك فؤاد الأول لإحياء طقس البيعة لما يوفره له من ممارسة للسلطة الأوتوقراطية التى ظل أسلافه يتمتعون بها، الأمر الذى بدا فى الاحتفالات بهذه المناسبة..

فى القاهرة جرى الاحتفال فى مسجد محمد على بالقلعة يوم الجمعة ١٧ مارس «فوزعت المحافظة نحو ١٥٠٠ تذكرة على الأمراء والوزراء والعلماء والأعيان وفرشت الأرض التى يمر منها الموكب الملكى من ميدان الناصر صلاح الدين إلى باب المسجد بالرمل الأصفر وزين بالأعلام وفرشت الأرصفة فى مدخل المسجد بالسجاجيد الفاخرة. وأخذ الكبراء والعلماء يفدون على المسجد بالسيارات والعربات .

فى الإسكندرية دعا محمد حداية باشا محافظ المدينة جمهوراً من كبار موظفى الحكومة والعلماء والقسوس والقضاة والأعيان والأدباء والتجار لسماع تلاوة الأمر الكريم الذى أصدره (فؤاد الأول)، وفى الثانية عشرة ظهراً اكتظت دار المحافظة بالمدعوين من موظفى دوائر الحكومة والأعيان والتجار وكان بين الحاضرين بعض كبار العلماء وقضاة المحكمة الشرعية وكهنة الكنائس القبطية وبعض محررى الصحف المحلية، فلما انتظم عقد الجلوس وقف حداية باشا وتلا رسالة جلالة ملك مصر إلى شعبه فتلقاها المجتمعون بإصغاء تام».

ويمكن القول أنه بعد صدور دستور ١٩٢٣ ظل الصراع قائمًا بين الأحزاب الوطنية، يتساوى فى ذلك الوفد والأحرار الدستوريون، وبين القصر، إذ بينما سعى الأولون إلى الاحتكام لمبادئ الدستور فقد عمل الملك على إضفاء المسحة الدينية على العرش وبشتى الوسائل، كأن تكون تبعية المؤسسات الدينية للقصر، وكأن ينتحل لقب خليفة المسلمين، منتهزا فرصة إلغاء كمال أتاتورك لمنصب الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤.

غير أن هذا الصراع تحول إلى معركة مكشوفة بعد وفاة الملك فؤاد واكتمال خليفته فاروق فى يوليو عام ١٩٣٧ السن القانونية التى تخوله ممارسة سلطاته الملكية، حين سعى أن يكون الاحتفال بالمناسبة دينياً، واستخدم فى ذلك صراحة توصيف «البيعة»، وعلى الجانب الآخر من المعركة وقف الوفد يحول دون بلوغ الملك الصغير لهذا

الهدف، لما كان معلوما أن القصد منه أن يتمتع الجالس على العرش بصلاحيات تفوق ما خوله إياه الدستور، وقد صمم النحاس باشا أن تكون نصوص الدستور هى الفيصل، ونجح فيما سعى إليه.

* * *

نظام الاستفتاء الذى ابتدعته ثورة يوليو منذ دستور ١٩٥٦، حين تم استفتاء المصريين عليه وعلى تولى عبد الناصر لرئاسة الجمهورية فى ذات الوقت، ظل هو السائد خلال نصف القرن الأخير.

وعلى الرغم من الماكياج الديموقراطى الذى تحلى به هذا النظام، خاصة فى الجانب المتعلق بتخويل المجلس النيابى، كيفما كان مسماه، الأمة أو الشعب، حق تسمية الرئيس، فإن مثل هذا الحق ظل نظرياً، سواء فى ظل نظام الحزب الواحد الذى استمر غالبا حتى عام ١٩٧٦، أو نظام التعددية القائم على حزب أغلبية ساحقة مدعوم من الدولة ويقف رئيس الجمهورية على رأسه، وأحزاب قزمية!

وكان هذا الوضع أقرب إلى نظام البيعة بالإقرار وليس الاختيار، وهو ما لم يكن غريبا عن الثقافة السياسية للمصريين، حتى إنه كثيراً ما كنا نلاحظ فى مناسبة الاستفتاءات استخدام التوصيف، سواء فى الخطب أو المقالات أو حتى إعلانات التأييد المدفوعة الأجر.

وكان الأمر مفهومًا فى البداية على ضوء ما اقتضته ظروف التخلص من النظام القديم، ونتيجة للمخاطر التى كانت تحيط بمصر من الخارج ومن الداخل آنئذ، خاصة بعد أن أفلس النظام البائد القائم على الاختيار، غير أنه مع مرور الوقت جرت تحت الجسور مياه كثيرة ..

فعلى الرغم من «الأحزاب الطفيلية» التى ظهرت إلى الوجود نتيجة لقيود قانون الأحزاب، والتى عاشت على امتصاص دماء التجربة حتى أوهنتها، فإنه ظهرت على الساحة أحزاب لها وجود فعلى، سواء نجحت فى اكتساب شكلها القانونى أو لم تنجح.
من جانب آخر لم يكن بالإمكان الاستمرار فى اتباع سياسات اقتصادية ذات طبيعة

انفتاحية، ونهج سياسى منحدر من عصر التطبيقات الاشتراكية، فقد بدا التناقض شديدا، إذ إن الاجتزاء من هنا وهناك يؤدى إلى ظهور ثوب مرقع!!

ونرى أن هذا الوضع قد وصل إلى عقدته الدرامية خلال السنوات الأخيرة مما بدا فى جيوش العاطلين من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة، والجميع يقرع أبواب الحكومة وهم تحت تأثير ما كان قد تقرر فى فترة التطبيق الاشتراكى من التزام الدولة بتشغيلهم تحت مسمى القوى العاملة أو غيره من المسميات.

فضلاً عن ذلك فإن رياح التغيير التى هبت على العالم بعد حادث مركز التجارة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أدى إلى إعادة تصنيف العالم، فبعد أن كان التصنيف السائد خلال العقود الأربعة التى تلت الحرب العالمية الثانية قائماً على أساس إيديولوجى، تحول ليصبح بين الديموقراطية والإرهاب، وبات الوقوف فى «المنطقة الوسط» صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

لم تواجه مصر وحدها هذا المأزق بل واجهته سائر الأنظمة العربية، وهى تقدم رجلاً وتؤخر الثانية، وقد تحلى الرئيس مبارك بقدر كبير من الشجاعة بقراره العدول عن نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب، إدراكًا منه بحقيقة المتغيرات السابقة، مما يمثل مكسباً كبيراً، ولكن مع المكاسب كثيراً ما تلوح المخاطر!!

أول هذه المخاطر ـ فى رأينا– نابع من داخل النظام، فقد يستغرق الأمر بعض الوقت ليدرك الرجال القائمون على السلطة، كما أدرك الرئيس، بأن رياح التغيير قد هبت، خاصة بعد أن احتكروا السلطة واستمتعوا بثمارها خلال السنوات الطويلة السابقة.

منها أيضاً احتمالات التدخل الخارجى، فمصر، أو دورها، ظلا مطمعا لقوى عديدة، سواء من داخل المنطقة أو خارجها، ونعتقد أن هؤلاء لن يألوا جهدا فى سعيهم لاقتناص صاحب المنصب الجديد، مما يمكن أن يضخوا معه أموالاً لا أول لها ولا آخر فى سبيل تحقيق هذا الهدف.

آخر هذه المخاطر ـ فى تقديرنا– متعلق بالمصريين أنفسهم، فهم بعد كل تلك السنوات التى سلموا خلالها بثقافة سياسية بعينها، هى ثقافة البيعة، فى حاجة إلى درجة عالية من اليقظة حتى لا تستغل هذه الثقافة لسوقهم إلى التيه!!

القسم الثانى

فى الشأن السودانى

في الشأن السوداني

الموضوع الأول

ثورة يوليو والحلم الجنوبى!

نرى فى أكثر من خمسين عامًا على ثورة يوليو ما يستدعى إعادة النظر فى أدبيات بعض الجماعات السياسية بترديد الاتهام لعبد الناصر بأنه المسئول عن ضياع السودان وعدم تحقيق حلم وحدة وادى النيل الذى ظل يراود الحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٨٤ حين أطلق شريف باشا قولته المشهورة: «لئن تركنا السودان فهو لا يتركنا»، والذى عبّر عنه الحزب الوطنى منذ صدور جريدة اللواء عام ١٩٠٠، والوفد بعد قيام ثورة ١٩١٩.

بعض هذه الأدبيات عزت ما جرى بانهيار الحلم الجنوبى لما فعله عبد الناصر من لىِّ عنق مصر تجاه الشرق وتبنى فكرة القومية العربية بديلاً عن «وحدة وادى النيل»، البعض الآخر ارتأى أن فعلة عبد الناصر بالتخلص من محمد نجيب بعد أزمة مارس عام ١٩٥٤، بكل ما كان يجسده الأخير لفكرة الوحدة نتيجة لأصول والدته السودانية، كان السبب الرئيسى وراء عزوف السودانيين عن القبول بالفكرة، رغم حماسهم لها من قبل، هذا فضلا عما روج له «الإخوان المسلمون» من أن ما نتج عن فشل محاولة

اغتيال عبد الناصر فى حادثة المنشية الشهيرة، وما تبعها من حملة الاعتقالات الواسعة التى تعرضوا لها، هى التى سببت انهيار فكرة الوحدة بحكم ما كان يتمتع به هؤلاء من شعبية فى السودان .. ونحن نوافق على أن تلك التطورات قد أثرت فى تحقيق الحلم، ولكن ليس إلى حد تبديده، الأمر الذى يجب أن يخضع للدراسة الموضوعية.

أول ملاحظة أنه قد اندثر خلال السنوات السابقة على الثورة مفهوم «السيادة المصرية على السودان» الذى ظل الساسة المصريون متمسكين به حتى عام ١٩٣٦، وحل محله مفهوم «وحدة وادى النيل»، ودار الاختلاف بعدئذ حول ما إذا كانت هذه الوحدة سوف تتحقق من خلال المفاوضات بين دولتى الحكم الثنائى، وهو ما تمسك به الجانب المصرى، أو من خلال حق تقرير المصير للسودانيين وهو ما دعا إليه الجانب البريطانى، الأمر الذى تخوف منه المصريون كثيرا، خاصة وأن حكومة لندن، التى كانت تتصرف فى الشئون السودانية، ظلت تسعى منذ حوادث ١٩٢٤ فى تقوية التيار الذى أسمت أصحابه بالمستقلين، والذين أطلق عليهم المصريون وصف الانفصاليين، وقد ارتكزت فى هذا الشأن على بيت المهدى، بكل مكانته الدينية فى السودان.

ويتصور الكثيرون أن الجانب المصرى قد ظل قبل ثورة يوليو متمسكا بهذا الموقف، وأن قبول رجالها بحق تقرير المصير، إنما كان نقطة البداية فى التنازلات المصرية التى انتهت بقيام كيان منفصل فى الجنوب، غير أن الدراسة المدققة تؤكد على أن هذا القبول قد بدأ خلال عام ١٩٥٠ وقت وزارة الوفد الأخيرة، عندما سلم الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى هذه الحكومة، والذى لا يمارى أحد فى وطنيته، بهذا الحق.

لم يكن الدكتور صلاح الدين ليملك غير ذلك، فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن هو نفس العالم قبلها، ثم إن سودان الأربعينيات لم يكن سودان العشرينيات أو الثلاثينيات، فقد حدث خلال هذا العقد ظهور مجموعة من الأحزاب الاتحادية؛ الاتحاديون (١٩٤٤)، الأحرار فى ذات العام، الأشقاء الذى ظهر خلال معركة انتخابات مؤتمر الخريجين العام، وحدة وادى النيل (١٩٤٦)، وعلى الجانب الآخر

كـانت هنـاك الأحـزاب التى تجسد تيار الاستقـلاليين فـى طليعتها حـزب الأمة (١٩٤٥).

وقد أدرك الساسة فى الشمال كنه هذا التغيير عندما عاد إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء من لندن بعد مفاوضات مع المستر أرنست بيفن وزير الخارجية ليلقى بتصريح مساء السبت ٢٦ أكتوبر عام ١٩٤٦، نصه: «جئت لكم بالسيادة على السودان»، الأمر الذى ترتب عليه قيام مظاهرات عنيفة معادية لمصر بين السودانيين، وقد فهم الساسة المصريون الرسالة!

رغم ذلك فقد شاع التصور فى الدوائر السياسية المصرية، وبعد فحص خريطة القوى الحزبية فى الجنوب، بأن أى استفتاء لحق تقرير المصير بين السودانيين لن تكون نتيجته سوى تحقيق «وحدة وادى النيل»، غير أن دراسة خريطة القوى السياسية فى الشمال تشير إلى اختلافات بينة حول مفهوم الوحدة مع الجنوب ..

هناك أولاً أحزاب القضية الوطنية والتى يحلو للبعض توصيفها بالأحزاب التقليدية، فى طليعتها الوفد، والتى حكمها معطيات التاريخ، فقد ظلت تقرن الوحدة مع السودان بجلاء الإنجليز عن مصر .. ولم تكن على استعداد أن تفرط فى المبدأ الأول فى سبيل تحقيق الهدف الثانى، الأمر الذى نتبينه من أن أغلب جولات المفاوضات السابقة على عقد معاهدة ١٩٣٦ قد تحطمت على صخرة السودان.

حكم هذا الموقف حقيقتان؛ أولاهما: أن رجال هذه الأحزاب التى تشكلت قياداتها بالأساس من الحقوقيين قد اختاروا أسلوب المفاوضات الذى يناسبهم، ولم يكونوا على استعداد لتغييره، إلا بعد عام ١٩٥١ حين ألغت حكومة الوفد الأخيرة معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وقررت أن تنتهج أسلوب الكفاح المسلح، وثانيتهما: ترتب على الصراعات الحزبية، فقد كان معنى إعطاء حق تقرير المصير للسودانيين أن تتعرض القوة السياسية التى تقدم على هذه الخطوة لهجوم شامل من سائر القوى السياسية، ولم تكن أيها مستعدة لدفع الثمن.

كان هناك بعد ذلك جماعات اليمين ممثلة فى مصر الفتاة والإخوان المسلمين، وقوى اليسار التى تركزت فى الجماعات الماركسية والتى لجأت إلى العمل السرى،

وإن كانت قد عبرت عن نفسها من خلال مجموعة من الصحف التى نجحت فى إصدارها، وبينما حكم اليمين ممثلاً فى مصر الفتاة منطق «مصر فوق الجميع»، والذى عبر عن نفسه فى هذه القضية بتصور أن مستقبل السودان مرهون بأن يكون جزءا من الإمبراطورية المصرية التى كانت قائمة فى عصر إسماعيل، والتى تشكل «المجال الحيوى» لمصر، حكم الجناح الآخر ممثلاً فى الإخوان المسلمين فكرة الاحتفاظ بتلك المناطق التى «اغتصبت من جسم الوطن ظلماً وعدوانًا»، أما جماعات اليسار فقد امتلك بعضها الجرأة لتطالب بأن «يحكم السودان بإرادة أهله وعلى أساس ديموقراطى سليم».

وفى ظل تلك الفوضى التى حكمتها صراعات حزبية ضيقة سقط النظام، وتولى ثوار يوليو الحكم ليواجهوا مرحلة «الاختيارات الصعبة»، فى طليعتها القضية الوطنية بمطلبيها .. الجلاء ووحدة وادى النيل.

وبدا لساسة «العهد البائد» أن رجال الثورة قد خرجوا عن كل القواعد التى ظل معمولا بها فى قضية وحدة وادى النيل، فبينما حرصوا من قبل على الربط بينها وبين قضية الجلاء أبدى الثوار استعدادهم على فض الاشتباك بينهما، هذا من جانب، ومنح السودانيين «حق تقرير المصير» من جانب آخر، وقد عزا المؤرخون هذه الجرأة من جانب الثوار على الخروج عن قواعد اللعبة القديمة، إلى أنهم قد انفردوا بشئون السلطة، ولم يعد يخيفهم أن تزايد عليهم أية قوة أخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نفس المعطيات التى دعت الدكتور محمد صلاح الدين إلى التسليم بحق تقرير المصير للسودانيين قبل عامين من قيام الثورة، ظلت قائمة بل زادت قوتها.

وقد شجع رجال يوليو على السير قدماً نحو هذا التغيير مجموعة من القناعات؛ فهم لم يروا بصفتهم قوة ثورية أن هناك فرقاً بين أن يتولى الشعب المصرى مهمة الكفاح مع شقيقه السودانى، وأن يتولوا هم هذه المهمة نيابة عن المصريين والسودانيين(!)، وهم قد اعتبروا أن وجودهم فى السلطة وفر لهم أدوات أكثر حسماً، مما يترتب عليه اختزال وقت هم فى حاجة إليه لتثبيت وجودهم السياسى، فضلاً عن ذلك فلا ينبغى أن يغيب عنا تأثرهم بطبيعتهم العسكرية التى تقوم على المبادرة والتنظيم، وهى الطبيعة التى تبدأ بالفعل قبل أن تنتظر رد الفعل!

متذرعون بهذه الرؤى الجديدة بادر الثوار بتوجيه الدعوة لزعماء السودان للحضور إلى القاهرة، الاتحاديون أولاً، ثم زعماء حزب الأمة بعدئذ لإبلاغهم بالسياسة المصرية الجديدة .. حق تقرير المصير للسودانيين بالاستقلال أو الارتباط بمصر، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى فى السودان على الفور، وجاءت الخطوة التالية بحث الأحزاب الاتحادية الستة على الاندماج فى حزب واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى، وقد رأى رجال الثورة أنهم رتبوا بذلك البيت من الداخل، ومن ثم بدءوا المفاوضات مع الجانب البريطانى والتى انتهت بتوقيع اتفاق ١٢ فبراير عام ١٩٥٣، الذى نص على فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات يجرى خلالها انتخاب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان، ودخلت حكومة يوليو مع تلك التجربة التى بدت مبشرة فى أولها ..

انتهت الانتخابات نهاية سعيدة عندما حصل الاتحاديون على ٥١ مقعداً، بينما لم يحصل حزب الأمة على أكثر من ٢٢ مقعداً، ولا شك أن حسن التنظيم والعمل الدعائى الذى تكفلت به القاهرة، كان وراء هذا الفوز، خاصة وأن الإداريين الإنجليز المنبثين فى سائر أنحاء البلاد قد بذلوا قصارى جهدهم، خاصة مع مشايخ القبائل لضمان الفوز للاستقلاليين.

ولا شك أن هذا الفوز قد استنفر القوى المعادية لوحدة وادى النيل، الوجود البريطانى الذى بذل كل مساعيه لترجيح كفة الانفصاليين، فضلاً عن رجال حزب الأمة الذين تميزوا عن أصحاب التيار الوحدوى بقدرتهم على تعبئة «الأنصار»، سواء بوازع طائفى أو اقتصادى، ودفعهم إلى أعمال عنف هى فوق طاقة الوحدويين، فلم يكن معروفا عن أنصار الختمية ميل لاستخدام العنف، فضلاً عن ذلك فإن المثقفين الذين شكلوا العمود الفقرى للأحزاب الوحدوية، لم يكونوا ليجيدوا مواجهة العنف، فقد كانوا فى البداية والنهاية رجال فكر يفهمون فى السياسة لا أكثر.

كان قد تحدد أول مارس عام ١٩٥٤ ميعاداً لافتتاح البرلمان السودانى الجديد، والذى دعى لحضوره محمد نجيب من الجانب المصرى، وسلوين لويد وزير الخارجية البريطانى، وكان يومًا فاصلاً فى تاريخ العلاقات المصرية – السودانية، ونترك لرئيس الجمهورية المصرى رواية ما حدث .. قال: «ما حطت الطائرة فى الخرطوم

حتى فوجئت بمظاهرة كبيرة تهتف فى وجهى (لا مصرى ولا بريطانى .. السودان للسودانى) وتبع ذلك الاشتباكات بين البوليس والمتظاهرين والتى أسفرت عن سقوط ٧١ قتيلا و١٠٧ جريحى».

هذا اليوم الفاصل كان له ما قبله، وكان له ما بعده، غير أنه على كل الأحوال ظل يمثل الذروة المأسوية لتبدد حلم وحدة وادى النيل، وكانت هذه هى المفاجأة الأولى.

المفاجأة الثانية: لا يمكن إنكار أن أسلوب صلاح سالم، والذى أوكل له التعامل مع الشأن السودانى قد أدى خاصة بعد ظهور نتائج الانتخابات فى اتباع نفس النحو الذى كان يتعامل به معهم قبلها إلى اهتزاز الثقة حتى بين المتعاونين مع مصر من هؤلاء.

فقد كان الإسراف فى توزيع الأموال على المتعاونين يحمل شبهة (العمالة)، وهو الأمر الذى حاول عديدون منهم أن يتجنبوه، بالإضافة إلى أن بعضهم شعر أن بإمكان سالم أو مساعده أبو نار استخدام هذا السلاح ضدهم إذا لم تتوافق مواقفهم مع آراء الرجلين.

المفاجأة الثالثة: متصلة بتطور الأمور فى مصر على نحو أزعج بلا شك السودانيين، كما فت فى عضد الاتحاديين منهم الذين بدءوا فى إعادة النظر فى مواقفهم.. خاصة ما اتصل منها بأزمة مارس عام ١٩٥٤ وما ترتب عليها من استبعاد محمد نجيب بكل ما كان يكنه له السودانيون من عواطف ودية، سواء بحكم علاقته الخاصة السابقة بهم، أو بحكم أنه كان صانع اتفاق فبراير عام ١٩٥٣ . هذا فضلاً عما ترتب عن التطورات الداخلية فى مصر من صدام بين رجال يوليو والجماعات العقيدية ..ـ الشيوعيون بعد أزمة مارس والإخوان المسلمون بعد حادثة المنشية ـ ولما كانت هى الجماعات السياسية المصرية الوحيدة التى لها امتداد فى السودان، فقد كان من الطبيعى أن تؤثر تلك الأحداث بشكل سلبى على الإخوان والشيوعيين السودانيين الذين بدءوا يسحبون تأييدهم للاتجاه الوحدوى مع مصر.

أخيرا ينبغى التسليم بأن الرئيس إسماعيل الأزهرى وعدد غير قليل من الاتحاديين قد استهوتهم خلال تلك الفترة أبهة الحكم، ولم يجدوا ثمة سبب يدعوهم إلى التمسك بالوحدة التى سوف يتحكم فيها آخرون من أبناء الشمال.

بدأ هذا الاتجـاه يتـأكـد مع مـرور الوقت، فـفى أعـقـاب حـادثة أول مـارس بدأت تحـركات إسماعيل الأزهرى تعبر عن التـخلى عن فكرة الوحـدة، فقد رفض هدية من الأسلحة الحديثة عرضتها عليه مصر، كما رفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب فى مصر، ورفض أيضاً اعتماد مصر لمبلغ كبير لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية وصحية فى السودان، أكثر من كل ذلك فقد لبى دعوة للسفر إلى لندن فى نوفمبر عام ١٩٥٤ حيث استقبلته الملكة إليزابيث وونستون تشرشل رئيس الوزراء.

بدا واضحاً خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٥ أن مد الوحدة قد انحسر تماما من وجهة نظر حكومة الأزهرى، وشكل الحزب الوطنى الاتحادى لجنة من أعضائه لوضع تقرير حـول شكل الحكم المنتظر بعد فتـرة الانتقال، وقد أكـد هذا التقرير على ضرورة التخلى عن مسألة الاتحاد مع مصر، ووافقت الهيئة العليا للحزب على التقرير، ولم تلبث حكومة السودان أن أعلنت قيام الجمهورية السودانية فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٥٥، وفى يوم أول يناير من العام التالى تم إنزال العلمين المصرى والبريطانى من على دور الحكومة ورفع العلم السودانى، ومع طى العلم المصـرى طويت الآمـال التى ظلت تراود الحركـة الوطنية المصرية لأكثر من نصف قرن «بتحقيق وحدة وادى النيل».

وعلى الرغم من تبدد الأمل القديم، وعلى الرغم من انطلاق مصر إلى مشاريعها الوحـدوية مع المشـرق العـربى خـلال السنوات التالية (١٩٥٨، ١٩٦٣) فـقـد اسـتـمـر السودان يحتل مكانته الخاصة فى سياسات عبد الناصر، ولم يكن ليستطيع أن يفعل سوى ذلك، بحكم ما للسودان من أهمية حيوية للمصالح المصرية.

يمكن أن نرصد المحاور الأساسية التى قامت عليها سياسات العهد الناصرى تجاه السودان على النحو التالى:

الأول: يقوم على الحفاظ على المصالح المائية المصرية فى السودان، وقد تجسد هذا المحور فى عقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل بين الحكومتين المصرية والسودانية عام ١٩٥٩.

بغض النظر عن بعض الاعتراضات السودانية التى رأت أن هذه الاتفاقية التى وقعتها حكومة عبود العسكرية تفتقر إلى الشرعية بأنه لم توقع عليها حكومة دستورية

منتخبة .. بغض النظر عن ذلك فيلاحظ أن الاتفاقية المذكورة كانت أول اتفاقية تعقد بعد ثلاثين عاماً من اتفاقية مياه النيل السابقة عليها الموقعة فى عهد حكومة محمد محمود الأولى عام ١٩٢٩ . كما يلاحظ أنها قد عقدت لمواجهة الأوضاع المائية الجديدة بعد الشروع فى بناء السد العالى.

المحور الثانى: يقوم على سياسة التهدئة فى العلاقات مع الحكومات القائمة فى الخرطوم وضبط النفس خاصة فى الظروف التى تتبع فيها تلك الحكومات سياسات نابعة من الاعتبارات الحزبية.

وتقدم قضية أزمة الحدود التى فجرتها حكومة عبد الله خليل فى فبراير عام ١٩٥٨ ، والمعروفة بأزمة حلايب نموذجاً على ذلك.

فبالرغم مما عرفت به السياسات الناصرية من صلابة فى القضايا الوطنية، وبالرغم من أن سياسات حكومة عبد الله خليل كان يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تمثل مساسا لجانب من التراب الوطنى المصرى .. بالرغم من كل ذلك فقد قرر عبد الناصر تجميد الأزمة وبذل كل ما وسعه من جهد لاحتوائها.

المحور الثالث: أن يظل لمصر، وتحت أى ظروف وجود فعال فى السودان، وقد رئى أن أفضل ميدان من ميادين هذا الوجود هو الميدان الثقافى، سواء بسبب تلبيته لحاجات شعبية لا تقدر الحكومة السودانية على الوفاء بها، أو بسبب أنه يثير قدراً أقل من الحساسية.

من هنا جاءت فكرة إقامة فرع لجامعة القاهرة فى الخرطوم عام ١٩٥٥ ، بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء المدارس التابعة للبعثة التعليمية المصرية فى السودان، والتى بلغت عام ١٩٦٧ سبعا وعشرين مدرسة يقرب عدد تلاميذها من ١٢ ألف تلميذا وتلميذة.

المحور الأخير: أن يبقى السودان عمقًا استراتيچياً لمصر، وهو الأمر الذى بدا بشكل لا لبس فيه بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ .

فاختيار الخرطوم لعقد مؤتمر القمة العربى فى أعقاب هذه الحرب كان مقصوداً، والاستقبال الهائل الذى بادرت به الجماهير السودانية لعبد الناصر كان تعبيراً عن

حقيقة تاريخية أن السودان فى أى الظروف يمثل العمق الاستراتيچى لمصر، وقد تأكدت هذه الحقيقة أكثر بنقل بعض من قوات الجيش المصرى، خاصة من الطيران، إلى السودان لتكون بعيدة عن متناول القصف الإسرائيلى.

ونستطيع أخيراً أن نزعم أن السياسات المصرية، حتى بعد غياب عبد الناصر، ظلت تدور حول هذه المحاور، رغم أى ظروف!

الموضوع الثانى

ليس من مقاعد المتفرجين!

لمصـر أربعـة أبواب أهمـهـا على الإطلاق البـوابة الجنوبيـة.. ربما أتت أغلب المخاطر، ولا تزال، من البوابة الشرقية، فلسطين، إلا أنها تبقى مخاطر موقوتة بوجود عنصر تهديد قصير العمر من الناحية التاريخية، وهو عنصر لن يكون أكثر من جملة اعتراضية فى تاريخ أقدم أمة. وربما أتت بعض المخاطر من البوابة البحر متوسطية غير أنها كانت خليطاً من التهديد العسكرى ورياح التحديث، وبينما يبقى الأول موقوتاً فإن الآخر يترك بصمة ذات طابع إيجابى فى الغالب، أقل التهديدات جاءت من البوابة الغربية فقد ظلت الصحراء الكبرى حائلاً دون تكررها إلا فيما ندر.

يبقى التهديد من البوابة الجنوبية وهو لا يعدل بحال من الناحية العسكرية التهديدات القادمة من سائر البوابات، إذ لا يحفظ لنا التاريخ الحديث على الأقل خطراً من هذا النوع إلا فيما جرى عام ١٨٨٩ من جراء تقدم قوة الأنصار التى بعثت بها الدولة المهدية بقيادة عبد الله ود النجومى، ولم تكن تمثل خطراً عسكرياً حقيقياً، فمن ناحية كانت فكرة زعامة هذه الدولة أنها ترسل هذه القوة لضم الجهات البحرية، بمعنى أنها لم ترها أبداً غزواً لمصر، ومن ناحية أخرى لم تكن القوة الغازية بقادرة

على إنجاز مهمة الغزو تلك حتى لو أرادت، وهو أمر كان يعلمه قادتها، كل ما كانوا يعولون عليه أن ينضم المصريون إليها فور دخولهم أراضى الجهات البحرية!

الخطر من الجنوب كان دائمًا خطراً نيلياً، ولسنا هنا بصدد التدليل على أهمية هذا الخطر، الأمر الذى وعاه المصريون وغيرهم من بدء التاريخ بعد قولة هيرودوت المشهورة، ووصولا إلى محمد على باشا صانع الدولة المصرية الحديثة والذى وضع سياساته على هذا الفهم.

فلم تشغل باله «البوابة الشرقية» التى جرجره إليها السلطان العثمانى عن البوابة النيلية، ويعترف السودانيون أنفسهم أن بلادهم التى كانت مجموعة من الممالك والمشيخات لم تظهر على الخريطة كبلد متماسك الأرجاء إلا على يد هذا الباشا خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، وبينما كان الهاجس الأمنى الناتج عن تهديدات بقايا المماليك التى فرت إلى الجنوب بعد مذبحتهم الشهيرة سبباً من أسباب التقدم المصرى إلى الجنوب، غير أنه كان على أية حال مؤقتًا، فالسبب الحقيقى ارتبط بمشروعات الرى التى شرع الباشا المرموق فى تنفيذها فى مصر، وكان مطلوباً لتأمينها التوصل إلى منابع النيل.

يؤكد ذلك النفقات الباهظة التى صرفها الرجل من الخزينة المصرية، المثقلة بمشاكل الحروب التى ورطت فيها حكومة الأستانة مصر، للعمليات الكشفية لمنابع النيل العليا، ولعل الرحلات المختلفة التى قام بها أحد الضباط المصريين، سليم باشا قبطان فى تلك الأرجاء فى ثلاث حملات (١٨٣٩-١٨٤٢) وصلت إلى مواجهة غندكرو فى الجنوب توضح ما ذهبت إليه حكومة محمد على فى هذا الشأن.

ولنفس الأسباب عاودت مصر نشاطها فى عصر إسماعيل فى تتبع مجرى النيل إلى قدر ما تستطيع، فهو وقد انصرف عن شئون الشرق وضع همه فى الجنوب .. فاندفع شرقًا إلى إريتريا والصومال، الأمر الذى كلف مصر حروباً ثلاثة مع الحبشة خلال منتصف السبعينيات، وهو قد اندفع غرباً لضم سلطنة دارفور، غير أن أهم اندفاعاته كانت نحو الجنوب حيث هيمنت مصر على كل مناطق النيل الأبيض وبحر الغزال وشكلت ما يسمى بالمديرية الاستوائية، التى أصبحت تشكل فيما بعد القسم الأكبر من السودان الجنوبى.

ولسنا هنا بصدد التأريخ لهذه المديرية فقد كانت موضوعًا لرسالة دكتوراه فى التاريخ الحديث وضعها الأستاذ جميل عبيد منذ أكثر من ثلاثين عامًا (١٩٦٨) .. المهم فى تقديرنا ما اتصل بالسياسة المصرية فى مناطق جنوب السودان:

١ ـ ليس صحيحًا ما يروج له البعض من أن إسماعيل قد صنع «إمبراطورية إفريقية» ضمت الجنوب، ربما يكون الخطأ فى هذا الفهم ناجمًا عن أن نفس الفترة (الثلث الأخير من القرن التاسع عشر) قد عرفت حركة التوسع الإمبريالى الأوربى وبناء إمبراطوريات بريطانية وفرنسية وألمانية، غير أن هذه الحركة قد ارتبطت بظرف مختلف .. ظرف نمو الرأسمالية الصناعية وسعيها للاندفاع نحو الخارج بحثاً عن الأسواق والمواد الخام، وهو ما لم يكن قد توفر لمصر بأى حال.

٢ ـ يتأكد هذا من الاطلاع على جملة الوثائق التى وضعها الأستاذ جميل عبيد كملاحق لدراسته والتى تسجل منها حجم النفقات الباهظة التى صرفتها الحكومة المصرية فى سعيها للتقدم جنوباً سواء على الحملات التى تقدمت لتلك البلاد، أو على إيجاد نوع من البنية التحتية لبلاد كانت تفتقر لأبسط أنواع تلك البنية، ويؤكد بعض المؤرخين المنصفين أن الجانب الأكبر من ديون مصر على عصر إسماعيل لم يترتب على حفل افتتاح قناة السويس، أو على جملة القصور التى بناها، أو حتى حياة البذخ التى عاشها .. فكل هذا لم يشكل سوى جانباً محدوداً من الأموال التى أنفقتها حكومته فى سعيها للتوجه جنوباً.

٣ ـ تبقى أخيراً الرسالة الحضارية التى أخذتها مصر على عاتقها بعد أن استقرت أركان حكمها فى المديرية الاستوائية بمنع تجارة الرق التى ظلت تلك المناطق مصدراً أساسيًا لاستجلابه، وهو ما كلفها عنتا، خاصة بعد إغلاق زرايب تجار الرقيق ومطاردتهم، هذا من ناحية، وكلفها عداوة عناصر مهمة من تجار الشمال الذين كانوا يحترفون تلك الحرفة، وأضحوا فيما بعد من أهم القوى التى دعمت الثورة المهدية من ناحية أخرى، ثم إنها من ناحية ثالثة اضطرت حتى تثبت للغرب جديتها فى محاربة هذه التجارة المحرمة دولياً أن تستعين بعدد من الأوربيين فى حكم تلك المناطق .. صمويل بيكر، غوردن الإنجليزيين، سلاطين النمسوى، جسى الإيطالى، والدكتور

شنيتزر الألمانى، والذى اعتنق الإسلام وتسمى بأمين باشا، وهى فى هذا الاضطرار مهدت للدول التى يمثلها هؤلاء فرصة التدخل فى الجنوب.

المهم أن مصر طول هذا الوقت (١٨٢٠-١٨٨٥) لم تقبل الجلوس فى مقاعد المتفرجين بل كانت اللاعب الأساسى فى الجنوب، مع أنه كان هناك ما يغريها بهذا الجلوس، خاصة بعد أن بدأت أوربا هجمتها الضارية على القارة السوداء، وكان المصريون يعلمون أنه لا طاقة لهم بمواجهة هذه الهجمة ولكنهم لم يتوقفوا.

ولم يؤد قيام الدولة المهدية فى شمال السودان إلى انهيار الحكم المصرى فى جنوبه، بل استغرق الأمر بعض الوقت بسبب تقطع أسباب الاتصال بينه وبين القاهرة التى عانت وقتئذ من التدخل البريطانى فى شئونها بعد وقوع الاحتلال عام ١٨٨٢، وإجبار الحكومة المصرية على اتباع سياسة إخلاء السودان Abandonment، وليس الجلاء Evacuation، فالفرق الكبير إذ يعنى الأول أن الأراضى المخلاة هى جزء من أرض الدولة التى تقوم بهذه العملية، وأنه موقوت بزوال أسبابه، على عكس المفهوم الآخر .. فالجلاء يتم من جانب قوات غريبة احتلت البلاد لأسباب بعينها مفروض أن ينتهى بعد زوال تلك الأسباب.

المهم أن سياسة الإخلاء قد تقررت بالنسبة للسودان الشمالى (١٨٨٤)، أما الجنوب فقد استغرق الأمر وقتا إلى أن اضطرت الحكومة المصرية بعد عجزها عن إمداد أمين باشا حاكم المديرية الاستوائية ومن معه باحتياجاتهم من الذخيرة والسلاح إلى مطالبته بالانسحاب، دون أن يؤثر ذلك على تبعية تلك المناطق الجنوبية من السودان لها.

ولنا هنا ملاحظتان على فترة إخلاء المصريين لجنوب السودان:

١ ـ أنه لم يتم فى سياق عملية الإخلاء العامة التى حدثت فى الشمال، إذ بينما بدأت هذه الأخيرة خلال منتصف الثمانينيات خاصة بعد سقوط الخرطوم عام ١٨٨٥، وبناء على خطة موضوعة، فإن إخلاء الجنوب قد حدث فى مطلع التسعينيات، أى بعد نحو خمس سنوات وتحت ظروف مختلفة، فلم تتعرض القوات المصرية الموجودة فى خط الاستواء لتلك المخاطر الثورية التى تعرضت لها قوات الشمال، وكان ما جرى كان أقرب إلى انفراط العقد منه إلى الانسحاب المخطط.

٢ ـ تبع ذلك أن سلمت سائر الأطراف بفكرة أن الجنوب خلال تلك الفترة التى غاب خلالها الوجود المصرى لم يكن أبداً أرضاً لا مالك لها No Man’s Land بقدر ما كان أرضًا تابعة لمصر من الناحية القانونية De Jure وإن لم يكن من الناحية الواقعية De Facto ، الأمر الذى تم التعبير عنه خلال الأزمة الشهيرة التى جرت خلال سبتمبر عام ١٨٩٨ ، والمعروفة بحادثة فاشودة.

تقدم هذه الحادثة نموذجًا على استحالة بقاء مصر فى مقاعد المتفرجين بالنسبة لأمر يخص شأن جنوب السودان .. القصة باختصار أن فرنسا فى صراعها مع بريطانيا على كعكة الشيكولاتة قررت أن تدخل مغامرة هدفها الأساسى إحراج البريطانيين ودفعهم إلى القبول بالمفاوضات للنظر فى بقائهم فى مصر، وكانت خطة حكومة باريس بسيطة فقد اختارت بقعة حاكمة واقعة عند التقاء النيل الأبيض بالسوباط حيث يضيق المجرى كثيراً، وأرسلت إليها قوة من الجنود السنغاليين بقيادة ضابط اسمه الكابتن مارشان، ملوحة للجانب البريطانى أنها تستطيع من هذا الموقع التحكم فى جريان النيل نحو الشمال.

تأسيسا على فهم أن من يصل إلى أعالى النيل يتحكم فى مصر تحركت القوات المصرية بقيادة بريطانية جنوبا، وبعد أن انتهت بإسقاط الدولة المهدية فى موقعة شهيرة فى أم درمان اتجهت إلى الجنوب حيث وصلت إلى موقع القوة الفرنسية.

وباسم مصر جاءت كل تحركات القوة العسكرية التى كان يقودها اللورد كتشنر .. وعندما التقت القوتان يوم ١٩ سبتمبر أبلغ مارشان أنه يقدم أقوى احتجاج على احتلال فاشودة ورفع العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديو، وفى الحديث الذى جرى بين الرجلين بعد ذلك أعلن القائد الفرنسى أنه لا يستطيع مقاومة رفع العلم المصرى الذى رفع على بُعد أقل من نصف كيلومتر من العلم الفرنسى «ثم أطلق عشرون مدفعاً تحية له ووضعت عنده أورطة من العساكر السودانية التابعين للجيش المصرى وأربعة مدافع ووابور حربى». وانتهت الأزمة أخيراً بانسحاب القوات السنغالية والاعتراف بمصرية جنوب السودان ..

* * *

رغم حرص بريطانيا على توهين العلاقات المصرية- السودانية إلا أنها بالنسبة لجنوب السودان لم تنجح فى تهميش الوجود المصرى إلا بعد زمن ..

فى أعقاب قيام الحكم الثنائى ظل جنوب السودان جزءاً لا يتجزأ من بقية البلاد فقد انطبق عليه ما جاء فى البند الثانى من المادة الأولى فى اتفاقية يناير عام ١٨٩٩ ونصه: «أن تطلق لفظة السودان على الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد».

وقد نجحت الحكومة الجديدة فى أن تستكمل وحدة أراضى الجنوب بعد أن تمكنت أخيرا من الحصول على حاجز اللادو عام ١٩٠٨، والتى كان قد اقتطعها الملك ليوبولد الثانى سيد الكونغو الحرة وضمها إلى مستعمرته الواسعة فى فترة الحكم المهدى .

وإذا كان المعلوم عن سياسات بريطانيا لفصل شمال السودان عن مصر الكثير، فإن قليلاً هو المعلوم عن الدور المصرى فى الجنوب، إذ تواجد المصريون بشكل مؤثر فى مركزين:

أولاً : فرق الجيش المصرى التى عسكرت فى تلك الجهات كما عسكرت فى سائر أنحاء السودان، صحيح أن قيادة هذه الفرق العليا قد وقعت فى أيدى الضباط البريطانيين إلا أن قياداتها الصغرى بقيت للضباط المصريين، أما الجنود فقد كانوا من السودانيين سواء من أبناء الشمال أو الجنوب.

وبينما كانت العلاقات بين القيادة الإنجليزية والجنود السودانيين من أبناء الشمال والجنوب تكاد تكون منبته فإن علاقتهم بضباطهم المصريين قد توثقت، الأمر الذى أعلن عن نفسه فى أكثر من مناسبة ..

من هذه المناسبات أن جمعية اللواء الأبيض التى حملت لواء مقاومة الوجود البريطانى خلال العشرينيات قد أسسها ضابط جنوبى صغير ينتمى إلى قبائل الدنكا، هو الملازم على عبد اللطيف، ومنها أنه بعد أن تقرر استبعاد القوات المصرية من السودان بعد حادثة اغتيال السردار عام ١٩٢٤، فقد رفضت قوة من الجنود الجنوبيين فى تالودى تنفيذ أوامر ضباطهم البريطانيين احتجاجاً على هذا الاستبعاد.

ثانيًا: الموظفون المصريون الذين انبثوا فى شتى أنحاء الجنوب، ذلك أن الإدارة الجديدة عجزت عن الوفاء باحتياجات الجهاز الإدارى الذى أقامته فى تلك الجهات من أبناء البلاد، رغم محاولاتها لإغرائهم على الالتحاق بالمدارس التى كانت قد أنشأتها، ولم يكن من سبيل سوى الاستعانة بصغار الموظفين المصريين والسودانيين الشماليين للوفاء بتلك الاحتياجات، وكانوا أكثر اختلاطاً بأهل الجنوب من كبار الموظفين البريطانيين.

بيد أن بريطانيا أخذت بعد ذلك فى تنفيذ ما يسمى «بالسياسة الجنوبية Southern Policy » الساعية إلى سلخ الجنوب عن الشمال والتى كان من أهم أدواتها قانون المناطق المغلقة Closed Districts الذى منع الشماليين والمصريين، والعرب المسلمين عموما، من الدخول فى المديريات الجنوبية دون إذن مسبق.

وقد تزامن تطبيق هذه السياسة فى مطلع العشرينيات مع التخلص من الوجود المصرى فى السودان بعد حادثة اغتيال السردار عام ١٩٢٤، ولم تكن مصر تملك بعدئذ سوى مائدة المفاوضات التى أكدت من خلالها أيضاً أنها غير مستعدة للجلوس على مقاعد المتفرجين بالنسبة لجنوب السودان.

فلم يفوت المفاوض المصرى فرصة دون أن ينبه الطرف الآخر لخطورة سياساته الرامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله ..

نص الشكوى التى بعثت بها مصر إلى مجلس الأمن فى ٨ يوليو عام ١٩٤٧ جاء فيها بالحرف الواحد أن «حكومة المملكة المتحدة قد اتبعت سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر وبذر بذور التفرقة بين السودانيين والمصريين وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم وإثارة حركات انفصالية مصطنعة».

وفى خطاب رئيس الوزراء المصرى أمام المجلس يوم ٥ من الشهر التالى قال النقراشى باشا إن الإنجليز بعد أن خشوا إخفاق جهودهم فى فصل السودان عن مصر، حاولوا أن يقسموا السودان ذاته بفصل جنوبه عن الشمال .. ومن التدابير التى اتخذت فى تنفيذ هذه الخطة حظر الدخول إلى المديريات الجنوبية، ومعاملة أهالى الشمال الذين يقطنون الجنوب معاملة مجحفة، ومحاربة اللغة العربية، وتحريم الزواج بين أهل الشمال من السودانيين وأهل الجنوب».

الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى حكومة الوفد الأخيرة، وفى بيان له أمام البرلمان فى ٦ أغسطس عام ١٩٥١ اتهم البريطانيين بالعمل على تنفير السودانيين من المصريين بشتى الخدع والمناورات تمهيداً لفصل السودان عن مصر وعلى إبقاء جنوب السودان بمعزل عن شماله، تمهيداً لفصل الجنوب عن الشمال ومن وراء هذا كله نية استعمار شمال السودان وجنوبه على السواء».

والملاحظ أن المصريين كانوا متنبهين طول الوقت للسياسات الرامية إلى فصل الجنوب، وكانوا فى موقع الرفض البات منها بحكم ما يعلمون من الآثار الوخيمة التى تنتج عن نجاح مثل تلك السياسات.

ففى الاتفاق الذى تم بين الأحزاب السودانية برعاية مصرية فى ١٠ يناير عام ١٩٥٣ والذى تكون من خمسة بنود دار بنده الأول حول «موضوع الجنوب» حيث وافق الجميع على الاقتراح المصرى والذى تضمن الموافقة على أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسئولياته ولا يتفق مع مبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة بالسودان».

وفى المفاوضات التى جرت بين الجانبين بينما كان يميل البريطانيون لتوفير ضمانات خاصة للجنوبيين كان رأى المفاوض المصرى أن لا يكون هناك تفرقة بين أهالى السودان، وفيما جاء فى قولة الدكتور حامد سلطان فى إحدى جلسات تلك المفاوضات «لا يمكن قبول أى فصل بين الشمال والجنوب، لذلك لا نستطيع أن نذكر كلمتى (شمال) و(جنوب)، وإنما يجب أن نشير إلى السودانيين بغير تفرقة».

وعلى الرغم من أن البعض قد سخر من الصاغ صلاح سالم الذى كان يتولى شئون السودان عندما وجدوا صورته على غلاف إحدى المجلات الشهيرة وهو يرقص مع رجال قبيلة الدنكا، إلا أنه يمكن النظر إلى ذلك فى إطار سياسات مصر ألا يفصل بين شمال السودان وجنوبه، والتى دفعت بالمصريين إلى قلب الأحداث بالجنوب، حتى لو اقتضى الأمر مراقصة الجنوبيين!

* * *

انتهى الأمر بإعلان الاستقلال وقيام جمهورية السودان فى أول يناير عام ١٩٥٦ وكان من أهم الأسباب التى دفعت بالجانب المصرى خارج الملعب، وإن لم يصل الأمر إلى الجلوس على مقاعد المتفرجين ..

وقد سارت السياسة المصرية خلال تلك الفترة على حقل من الألغام، ولأكثر من سبب:

١ ـ حساسية خاصة أورثها العهد الاستعمارى للسودانيين، وحدويين كانوا أو انفصاليين، من المطامع المصرية (كذا) فى بلادهم.ولعل قضية حلايب تقدم النموذج الأمثل على هذه الحساسية.

٢ ـ حالة عدم الاستقرار التى شابت الجنوب، بين انقلابات عسكرية (ثلاثة) وتجارب للحكم الديموقراطى تفصل بين فترات تلك الانقلابات، حتى أصبح من الصعب تحديد الطرف الذى يمكن التعامل معه فى المنظومة السودانية.

٣ ـ بعد ثورة الفرقة الاستوائية فى الجنوب عام ١٩٥٥ أصبحت الحرب الأهلية بينه وبين الشمال لا تهدأ إلا لتتفجر مرة أخرى، رغم الاتفاقيات والموائد المستديرة والبروتوكولات التى عقدت لتقطع مسيرة الحرب بفترات لالتقاط الأنفاس، لا أكثر!

٤ ـ استغلال قضية العلاقة مع مصر من سائر الفرقاء للحصول على مكاسب سياسية صغيرة بغض النظر عما يترتب على ذلك من خسائر للسودان نفسه.

وقد ميز المصريون خلال ما يقرب من نصف قرن مضت، منذ أن استقلت السودان، بين الثوابت والمتغيرات فى العلاقات بين البلدين، فهم قد تخلوا عن فكرة السيادة على السودان التى طالما نادوا بها من قبل، وما اتصل بها من وحدة التاج، وهم قد تخلوا أيضًا عن فكرة الوحدة مع الجنوب وتكوين دولة وادى النيل، واللذين دخلا فى ذمة التاريخ .

على العكس من ذلك فعلوا مع الثوابت، ولم يكن جنوب السودان بعيداً عنها .. فهم قد تمسكوا بالعلاقة الاستراتيجية التى تربط بين البلدين والتى عبرت عن نفسها خلال حرب الاستنزاف عندما انتقلت بعض المؤسسات العسكرية إلى الجنوب، وهم قد تمسكوا بالعلاقة الثقافية التى بدأت بافتتاح المدارس فى الجنوب على عصر إسماعيل والتى تحولت مع الوقت إلى بعثة تعليمية مصرية ضمت خلال الستينيات أكثر من

عشرين مدرسة منتشرة فى سائر أنحاء البلاد ووصل بعضها إلى الجنوب (ملكال)، هذا فضلاً عن فرع لجامعة القاهرة فى الخرطوم والتى التحق بها السودانيون، سواء من الشماليين أو الجنوبيين، ثم إنهم قد أمسكوا بأيديهم وأسنانهم بالعلاقات المائية بين البلدين، والتى تمثلت فى مرتكز لرجال الرى المصريين فى سائر أنحاء السودان بما فيها الجنوب.

ولا يفوتنا فى هذه المناسبة أن مصر فى قيامها بتنفيذ مشروعات الرى فى السودان، والتى تحملت نفقاتها بالكامل، لم تميز بين الشمال والجنوب، ولعل مشروع حفر قناة جونجلى يقدم نموذجًا على ذلك، وهو المشروع الذى توقف بسبب الحرب الأهلية بعد قطع شوط غير قصير فيه.

والملاحظ أن حكومة سودانية واحدة لم تجرؤ على الاقتراب من هذه الثوابت إلى أن جاءت حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩، وبجرأة لا تحسد عليها، ومن موقع معاد لحركة التاريخ نزلت تدميرا فيها .. العمق الاستراتيجى بدلاً من أن يصبح خطًا ثانياً للدفاع عن مصر أصبح مصدراً لتهديد أمنها، الأمر الذى وصل إلى حد التواطؤ فى محاولة اغتيال رئيسها عام ١٩٩٥، والنظام التعليمى المصرى فى السودان أغلق بالضبة والمفتاح، ناهيك عن انحسار تيار الدارسين السودانيين فى الجامعات المصرية، وأخيراً محاصرة مراكز الرى فى شمال السودان أو فى جنوبه.

وبنفس جرأة وضع العصى فى عجلة حركة التاريخ تصورت نفس الحكومة أنها قادرة على التعامل مع المشكلة الجنوبية بقوة السلاح، وليس بالاستجابة للمطالب المعقولة للجنوبيين، غير أنه فى مثل تلك الأحوال تظل العجلات دائرة وتتكسر العصى!

ونرى أن تلك الأعمال كانت وراء دفع مصر إلى مقاعد المتفرجين، ولأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية–السودانية، مما أتاح الفرصة لآخرين أن ينزلوا إلى أرض الملعب ويقوموا بدور وفق مصالحهم.

ولم يكن الدور الشاحب الذى قامت به المبادرة المصرية–الليبية يمثل تحدياً حقيقياً لعملية التهميش التى تعرض لها الدور المصرى، ولسببين؛ أولهما: أنه لم يكن لمصر

بكل تاريخها فى السودان أن تبحث عن شريك للتقدم بمبادرتها، حتى لو كان الجماهيرية الليبية، وثانيهما :أن عالماً جديدا نشأ محيطاً بالسودان فيما تمثل بمبادرة الإيجاد (دول مكافحة التصحر بزعامة كينيا) والتى كانت أكثر جاذبية من المبادرة الأولى، فقد منحت الجنوبيين حق تقرير المصير، وهو ما لم تتضمنه المبادرة المصرية الليبية.

وعلى الرغم من رسائل الطمأنة التى تصل حكومة القاهرة سواء من المبعوث الأمريكى للسودان جون دانفورث، بأن الولايات المتحدة الأمريكية مع وحدة السودان، وعلى الرغم من الإشارات الغامضة التى يصدرها جون جارانج من أنه الوحدوى رقم (١)، فإن المسألة تستحق ألا تستنيم مصر لكل ذلك، وأن تنهض من مقاعد المتفرجين وتؤدى دورها التاريخى الذى طالما أدته فى تلك الأصقاع.

فليس بالتمييز بين الشمال والجنوب بأن تقوم دولة دينية فى الأول ودولة علمانية فى الثانى، إذ يقدم ذلك أول أسباب الانفصال .. ومن المدهش أن بعض رجال الإنقاذ قبلوا بالفكرة حتى لو أدت إلى انفصال الجنوب، فأية دولة فى العالم تقوم وحدتها الدستورية على مبادئ واحدة، ونرى أن على القاهرة أن تمارس كل ضغوطها لتحقيق هذا الهدف.

وليس هناك دولة واحدة فى العالم تقوم على اقتسام الغنائم، فيما تم من اتفاق بشأن النفط .. فمثل هذه الموارد الطبيعية ملك الشعب .. كل الشعب على أن ينفق عائدها تبعا لاحتياجات أبناء البلاد، بغض النظر عن موقعهم الجغرافى أو واقعهم الدينى، وهو ما يجب إفهامه لسائر الفرقاء.

ومطلوب رسم سياسة تؤتى أكلها خلال الفترة الانتقالية .. سياسة تستهدف الاندماج الحقيقى بين الشماليين والجنوبيين، على أن يتخلى الأولون عن روح الاستعلاء التى ورثوها من عهد الاسترقاق، والتى لا يزال يدعمها الانتماءات القبلية والطائفية، وأن يدخلوا عالم الحرية والمساواة والإخاء الذى نادت به الثورة الفرنسية قبل أكثر من قرنين.

ومطلوب أن تؤدى مصر دورها فى تحقيق كل ذلك مهما استخدمت من ضغوط، فالقضية بالنسبة لها قضية حياة أو موت، ولا تحتمل البقاء على مقاعد المتفرجين أكثر من ذلك!

القسم الثالث

شئون عربية

الموضوع الأول

تحديد المفاهيم بين الإرهاب والتحرر الوطنى

تحديد المفاهيم يصنعه التاريخ وليس التطورات السياسية، فلا تملك قوة عظمى، حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية، بكل ما تملك من ترسانة دعائية، أن تعيد تشكيل مفاهيم استقرت بصنع قرون من المعاناة البشرية، لأهداف سياسية محددة، لن تلبث أن تختفى مع اختفاء الظروف التى صنعتها.

نقول هذا بمناسبة ما حدث مؤخراً من إلقاء الاتهام بالإرهاب على حركات وطنية معينة ليس لشىء إلا أنها تواجه سياسات أمريكية لا ترضى شعوبها، والأنكى من ذلك أنها تقاوم واقعاً تحاول إسرائيل المشمولة بالحماية الأمريكية أن تفرضه على «أراض محتلة Occupied Territories»، الأمر الذى يتطلب قراءة تاريخية للظروف التى صاغت هذه المفاهيم.

ونبدأ بالإرهاب Terrorism وكان أول استخدام سياسى للفظة فى عهد الثورة الفرنسية خلال الفترة القصيرة (١٧٩٢–١٧٩٤) التى استولى فيها اليعاقبة على السلطة، وأجروا محاكماتهم الشهيرة لكل أنصار العهد الملكى أطاحت برقاب العديدين

تحت حد المقصلة، والتى بلغت ذروتها خلال فترة هيمنة روبسبير على لجنة الأمن العام الحاكمة، الأمر الذى أدى إلى اقتران اللفظة بذلك الاسم الرهيب!

وتمر السنون ويكتسب الاسم معنى آخر، فقد اقترن «بالترويع» من جانب طرف لطرف ثان، سواء كان هذا الترويع بالتخويف أو بالإيذاء الجسدى أو حتى بالاغتيال، أو بها جميعا، وهو يعمد إلى ذلك لأسباب يتعلق بعضها بالاستعلاء اللونى أو الجنسى، ويتصل بعضها الآخر باحتكار الحقيقة وتخطئة كل من يراها من نافذة أخرى، الأمر الذى ينطبق على الإرهابيين باسم الدين، أو باسم مذهب بعينه!

الاستعلاء اللونى الذى أدى إلى ما يسمى بالتفرقة العنصرية Discrimination تقدم الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا نموذجًا له، والذى لم يقتصر على سياسات التفريق فى العمل والتعليم والخدمات، وإنما تعداها لأعمال الإرهاب من جانب البيض تجاه السود.

لعل أشهر الجمعيات الإرهابية التى عرفها الأمريكيون الجمعية التى تشكلت عقب الحرب الأهلية، والمعروفة باسم كوكلوس كلان Ku Klux Klan ، والتى بدأت تمارس نشاطاتها فى عام ١٨٦٧ فى ناشفيل بولاية تنيسى، ثم ما لبثت أن انتشرت فشملت أغلب الولايات، وأخذت تمارس أنشطتها بدرجة أو بأخرى حتى تسعينيات القرن العشرين، حين منيت بهزيمة فادحة فى انتخابات عام ١٩٩١.

وحدث فى عام ١٩١٥، وفى ولاية جورجيا، أن انبثق عن تلك الجماعة الجمعية التى أسمت نفسها «الإمبراطورية الخفية ـ فرسان الكو كلوكس كلان» والتى وصفتها الكتابات الأمريكية، والكتابات الغربية عموماً، بما فيها دوائر المعارف «بالإرهابية»، وبما يكشف عن تكوينها وسياساتها ..

العضوية: مقصورة على الأمريكيين البيض من الذكور من البروتستنت فوق سن السادسة عشرة، وقد استبعد منها السود والكاثوليك واليهود.

السياسات: ركزت خلال العشرينيات على أعمال الترويع التى تقول عنها دوائر المعارف بالحرف الواحد:

«لقد عمدت الجمعية إلى تخويف ضحاياها بحرق الصلبان، وبمسيرات أصحاب الأقنعة من رجالها فى طرق الكثير من المدن، وقد حملوا اللافتات التى تهدد البعض بإنزال العقوبة، وتطالب الآخرين بمغادرة المدينة، كما قاموا بخطف العديدين وجلدهم وتشويههم، بل وصل الأمر إلى حد التعذيب حتى الموت».

تقول أيضا تلك الدوائر إن عضوية هذه الجمعية وصلت فى وقت ما إلى ثلاثة ملايين شخص، وإنها لم تبدأ فى الضعف إلا بعد تفجرها من الداخل بسبب الصراع بين الزعامات وما أصابها من سوء السمعة نتيجة اتساع أعمالها الإرهابية، مما أدى إلى انخفاض عدد أعضائها إلى بضعة آلاف، وإن سدرت فى سياساتها التهديدية خلال الثلاثينيات، سواء ضد نقابات العمال التى تضم أعدادا من السود واليهود والكاثوليك، أو ضد السود إذا ما تجرءوا ومارسوا حقهم الانتخابى فى الولايات التى أعطتهم هذا الحق، وتقول أخيراً : أنها عقدت قبل قيام الحرب الثانية أوثق العلاقات مع الجمعية الألمانية– الأمريكية التى كانت تمولها الحكومة النازية، وقد أدى هذا التحالف بين الجمعيتين العنصريتين إلى انهيار منظمة الفرسان الخفيين بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد دولتى المحور!

وإذا كانت الجماعة الإرهابية فى الكو كلوكس كلان قد مثلت تياراً إرهابياً داخل المجتمع الأمريكى، وهى قد سبقت بذلك أية جماعة إرهابية عرفها العالم الحديث والمعاصر، فإن لدينا الأقلية البيضاء التى أقامت اتحاد جنوب إفريقيا، واتبعت أسوأ أساليب الإرهاب لمعاقبة شعب بأكمله، ليس لسبب، سوى أن أبناءه من أصحاب الجلود السوداء!

ولا نضيف كثيراً عما هو مكتوب عن سياسة التفرقة العنصرية، أو الأبرتيد Apartheid فى جنوب إفريقيا، والتى مارستها الأقلية البيضاء ضد الأغلبية المنحدرة من أصول زنجية، وكانت بكل المقاييس أحد وجوه الإرهاب!

وقد تم تنظير هذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن استقر الحكم فى أيدى الأفريكانرز، البيض المنحدرين من أصول هولندية، والذين اعتبروا أنفسهم «العنصر السيد» أو «الشعب المختار»، ونقلوا النظرية إلى مرحلة التطبيق بإصدار مجموعة من

القوانين التى تحرم السود من أغلب حقوقهم الإنسانية؛ معازل لمنع اختلاطهم بغيرهم من العناصر، والمنع من تولى الأعمال التى تتطلب مهارات خاصة، عدم القيد فى جداول الانتخابات العامة، نظام خاص للتعليم يحرم السود من كل أسباب التعليم العصرى، هذا فضلا عن القانون الذى صدر عام ١٩٢٧ بتحريم الزيجات بين البيض والملونين.

ولأن الإرهاب هو الابن الشرعى للعنصرية فقد أنزلت السلطات البيضاء العقوبات الشديدة بالسود الخارجين عن قوانين «الأبرتيد» وحاربت بقوة التنظيمات التى نشأت من بين صفوف غير البيض، بل من بعض الديموقراطيين من هؤلاء ممن لا ينتمون إلى الأفريكانرز، والتى وصلت إلى ذروتها الدرامية فيما اتفق العالم على تسميته بمذبحة شاربفيل Sharpville Massacre التى أجرتها السلطات العنصرية فى ٢١ مارس عام ١٩٦٠ فى مظاهرة من السود فى الترنسفال، وراح ضحيتها ٦٧ قتيلاً، كان منهم عدد من النساء والأطفال، فضلاً عن وقوع إصابات جسيمة بـ١٨٠ آخرين، الأمر الذى تبعه تحريم أنشطة المنظمات السوداء على رأسها «المؤتمر الوطنى الإفريقى» واعتقال ١١٧٠٠ من أنصار تلك المنظمات، مما كان إيذاناً بتوالى الإدانات العالمية للسياسات الإرهابية فى جنوب إفريقيا، وسقوطها كما سقط فى غيرها!

النموذج الغربى الثالث للإرهاب قدمته حكومة النازى فى ألمانيا (١٩٣٣–١٩٤٥) والتى قامت بدورها على درجة من الاستعلاء العنصرى جاءت فى فلسفتها بتفوق «الجنس الآرى» على ما دونه من الجنسيات، فقد أنكرت حق المواطنة على أى ألمانى لا تجرى فى عروقه الدماء الآرية، حتى لو كان مولودا فى ألمانيا ويتحدث اللغة الألمانية وتعلم فى مدارس ألمانية، وعلى استعداد أن يحارب ويموت من أجل ألمانيا!

وليس صحيحا ما هو شائع من أن التعصب الجنسى الذى طبقته النازية قد وُجه إلى اليهود فحسب باعتبارهم الممثلين للجنس السامى، فهو قد نال من كل المسيحيين من غير الآريين، إذ تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات حرمتهم من حقوق المواطنة وشغل الوظائف العامة واحتراف المهن الحرة، مما قيد تماماً كل نشاطاتهم الاقتصادية وأخرجهم من ميدان الحياة الاجتماعية، الأمر الذى روعهم ودفعهم للنزوح إلى المنفى مما أتاح الفرصة للحكومة العنصرية لمصادرة ممتلكاتهم!

وكان أبرز مظاهر السياسة الإرهابية النازية إعداد معسكرات الاعتقال التى ضمت الألوف ممن راح بعضهم ضحايا لمحاكمات غير عادلة، وممن سخر بعضهم الآخر فى الأعمال اليدوية التى كانت تحتاجها ألمانيا التى أصبحت «فوق الجميع»، ورغم أن اليهود قد أقاموا الدنيا وأقعدوها بعد سقوط النظام النازى، مدعين أن ضحاياهم فى المذابح النازية (الهولوكوست The Holocaust) قد جاوزوا الستة ملايين، وعلى الرغم من أن بعضاً من المفكرين، خاصة الفرنسيين، قد شككوا فى حجم هؤلاء الضحايا، إلا أنه يبقى فى ضمير التاريخ أن نظاماً بأكمله كان أقرب إلى العصابة الإرهابية منه إلى منطق الدولة!

ولا يمكن تفويت هذه النماذج الغربية للإرهاب دون ضبط «الحالة الإسرائيلية»، والتى قامت على أساسين، استعلاء بشرى من منطلق «شعب الله المختار»، واستعلاء بالأرض من منطلق الإيمان «بأرض الميعاد».

ويمكن بسهولة رصد مظاهر الاستعلاء العنصرى فى عدة جوانب، السياسى: بالنظر إلى الأقلية العربية فى داخلها على أنها طوائف متعددة؛ مسلمين ومسيحيين، دروز وكاثوليك ومارونيين وبهائيين، حرمان العرب من إنشاء أية تنظيمات تعبر عنهم أو تدافع عن مصالحهم، وكان أظهرها منع إنشائهم لجماعة «الأرض» عام ١٩٦٤، والأخطر من كل ذلك حرمان بعض أبناء الأقلية العربية من حق المواطنة، فقانون الجنسية الصادر عام ١٩٥٢ يمنحها بصورة تلقائية لأى يهودى وقت دخوله إسرائيل، أما غير اليهود فيمكن أن يكونوا إسرائيليين «بحكم الإقامة أو التجنس أو المولد»، وهو ما كان يتطلب جهداً لإثباته.

فى الجانب الاجتماعى، وبشهادة الكتاب الإسرائيليين أنفسهم، فلم تحظ الأحياء العربية فى المدن التى وقعت تحت حكم إسرائيل بالخدمات التى حظيت به الأحياء اليهودية، فقد وصف أحدهم الحى العربى بمدينة يافا بأنه عبارة عن «أزقة ملتوية ومنازل آيلة للسقوط تغطيها المياه القذرة وتنبعث منها الأمراض والروائح العفنة»، من ناحية أخرى فإن مستوى التعليم فى المدارس العربية أكثر المستويات انخفاضاً، ليس بالنسبة للتعليم اليهودى فى إسرائيل فحسب، بل بالنسبة للتعليم فى جميع دول الشرق الأوسط، هذا فضلا عن حق التوظيف، فقد أظهرت بعض الإحصاءات فى السبعينيات

أنه بينما يشكل العرب ١٢ ٪ من مجموع سكان إسرائيل فإن عدد الموظفين منهم فى الحكومة الإسرائيلية لا يتجاوز ١,٥ ٪.

ويبقى أخيراً الجانب الاقتصادى بدءاً من ضيق فرص العمل أمام العمال العرب، وتحكم الجانب الإسرائيلى فى تلك الفرص، ولعل ما تقدم عليه حكومة تل أبيب بين الحين والآخر بحرمان العمال العرب فى الضفة وغزة من التوجه لأداء أعمالهم فى إسرائيل كوجه من وجوه تأديبهم إنما يقدم مثالاً لهذه التفرقة.

ولأنه كما سبقت الإشارة من كون الإرهاب الابن الشرعى للتمييز العنصرى، فإن ما عرفه تاريخ إسرائيل من المذابح التى أجرتها فى العرب منذ إنشائها (دير ياسين وكفر قاسم) وحتى غزوها لجنوب لبنان (صبرا وشاتيلا) والتى أمر بها رئيس الوزراء الحالى، أرييل شارون، إنما تقدم الوجه الإرهابى لتلك السياسات.

تقدمه أيضا ما اتبعته الأجهزة الإسرائيلية، وفى مقدمتها المخابرات (الموساد)، من اعتماد سياسة الاغتيالات لزعماء الانتفاضة الفلسطينية، وهى سياسة تنقل إسرائيل من مكانة الدولة إلى وضع العصابة الإرهابية!

* * *

على الجانب الآخر هناك حركات التحرر الوطنى، وهى حركات مرتبطة بجانبين..

أولهما: الهجمة الاستعمارية الأوربية على ما عرف بعدئذ بالعالم الثالث، وهى الهجمة التى تمت على مرحلتين، صاحبت أولاهما الانقلاب التجارى الذى صنعه الأوربيون فى القرن السادس عشر وما واكبه من حركة الكشوف الجغرافية واستعمار Colonization مناطق شاسعة من العالمين الجديد والقديم لأغراض تناسب الرأسمالية التجارية الصاعدة، واقترنت ثانيتهما بالثورة الصناعية التى أفرزت نوعاً جديداً من الاستعمار خلال القرن التاسع عشر أسمى بالإمبريالية Imperialism، وقام على الهيمنة المباشرة بهدف فتح الأسواق والحصول على المواد الخام.

ثانيهما: نشوء فكرة الوطنية فى كثير من بلدان العالم الثالث، الأمر الذى بدا فى العالم العربى، وفى مقدمته مصر مع بناء الدولة الحديثة خلال النصف الأول على يد واليها البارز محمد على باشا، وما تبع ذلك من تمايز مصر عن بقية الدولة العثمانية،

وظهور عدد من المفكرين الواعين بهذا التمايز، والذين عبروا عنه فى كتاباتهم، وفى طليعتهم رفاعة رافع الطهطاوى.

وبينما عرف الوجود الأوربى فى مرحلته الاستعمارية لوناً من المقاومة غلب عليه الطابع الدينى، فيما نتبينه من مقاومة الشعب المصرى للحملة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر، فإن هذا الوجود خلال مرحلته الإمبريالية عرف لوناً آخر من المقاومة غلب عليها الطابع الوطنى، الأمر الذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩١٩ فى مصر و١٩٢٥ فى الشام.

وقد استخدمت حركات التحرر الوطنى أساليب متنوعة للتخلص من الوجود الإمبريالى، بكل ما يستتبعه من إهدار للسيادة الوطنية واستنزاف للثروات القومية، والتى تراوحت بين العصيان المدنى والمقاومة المسلحة، تبعًا للظروف من ناحية ومواجهة لطبيعة السياسات الاستعمارية من ناحية أخرى.

قدم المؤتمر الوطنى الهندى بقيادة المهاتما غاندى نموذجاً مثالياً للمقاومة السلمية التى لا تعتمد على استخدام العنف للتحرر الوطنى، وذلك بمقاطعة الأجهزة الحكومية التى أقامتها السلطات الاستعمارية البريطانية فى البلاد، والتوقف عن دفع الضرائب أو الانخراط فى سلك القوات التى يقودها ضباط بريطانيون .. إلى آخره.

وكانت مثل هذه السياسة جائزة فى شبه القارة الهندية حيث يمثل الوجود البريطانى نقطة فى بحر من البشر، وحيث اعتمد هذا الوجود على حكم الهنود بأدوات هندية، الأمر الذى دفع جمال الدين الأفغانى إلى إطلاق قولته المشهورة: «لو تحول الهنود إلى ضفادع لنجحوا فى جر الجزر البريطانية إلى أعماق البحر»!

ومن ثم كان طبيعياً فى نهاية الأمر ألا تجد حكومة لندن مندوحة، خاصة بعد أن خرجت من الحرب العالمية الثانية وهى فى حالة ضعف اقتصادى شديد، من اتخاذ قرارها بالجلاء عن الهند عام ١٩٤٧، وفقد التاج البريطانى درته التى ظل يباهى بها الأمم!

بالمقابل كان هناك الجزائر التى قدمت نموذجاً معاكساً بالاعتماد على المقاومة المسلحة للتخلص من الاستعمار الفرنسى الذى استمر لنحو قرن وربع، وإلى أن بدأت

حركة النضال الجزائرى عام ١٩٥٤ واستمرت لثمان سنوات حين نالت الجزائر استقلالها، وحين فقد الجزائريون أعداداً هائلة من الأرواح، حتى ساد توصيف حركة التحرر الوطنى فى تلك البلاد «بثورة المليون شهيد».

غير أن أغلب الشعوب التى وقعت تحت الهيمنة الإمبريالية انتقت من الخيارين ما يناسبها، ويعبر النموذج المصرى عن ذلك أصدق تعبير ..

ففى بعض الأوقات اختار المصريون لحركتهم العمل السياسى بكل أبعاده .. إصدار الصحف، إنشاء الأحزاب، القيام بالمظاهرات والاعتصامات، المطالبة بالدستور، المفاوضات مع الجانب البريطانى، وفى أوقات أخرى لجئوا إلى حمل السلاح واستخدام العنف فيما جرى خلال ثورة ١٩١٩ أو بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر عام ١٩٥١.

وقد اكتسبت حركات التحرر الوطنى شرعيتها بحكم تعبيرها عن رغبات الشعوب التى قامت بها، أو بحكم اعتراف القوى الاستعمارية ذاتها أن وجودها مؤقت أو مرهون بحالة بعينها الأمر الذى يزول مع زوال هذه الحالة، فيما عبرت عنه طبيعة الأنظمة التى فرضتها السلطات الاستعمارية؛ احتلال، حماية، وصاية، انتداب. ثم إنه كان هناك وسيط فى تلك العلاقات فى حالات عديدة .. عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وهيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعيداً عن الحالة الأفغانية التى وصفها الأمريكيون بحق بأنها إرهابية، فالتاريخ لا يوافق ساسة الولايات المتحدة الأمريكية على تعميم هذا التوصيف إلى حد ينال من حركات تحرر وطنى واضحة ضد ألوان من الهيمنة العنصرية مثل تلك التى تمارسها دولة إسرائيل.

تعمل حكومة واشنطون وبعض الحكومات الغربية على توجيه هذا الاتهام بالذات للفصائل الدينية من حركة التحرر الوطنى الفلسطينية أو اللبنانية، وهى مسألة تستحق إعادة نظر..

فهناك فارق بين بعض هذه الفصائل التى تشتغل بالعمل السياسى فى بعض البلدان العربية والإسلامية والتى تقوم على احتكار الحقيقة ورفض الآخر، سواء ممن

يخالفونهم فى الدين أو من غيرهم من المسلمين، بكل ما يترتب على ذلك من استخدام أعمال الترويع ضد هؤلاء .. بالتخويف والإيذاء الجسدى والاغتيال، ممن يندرجون تحت توصيف الإرهابيين، وبين من يمتلئون بالحماس الدينى لمقاومة نظام عنصرى يستخدم وسائل الإرهاب، وهو ما ينطبق على حزب الله فى لبنان وعلى حماس والجهاد فى فلسطين.

فضلاً عن ذلك فإن هؤلاء لم يدعوا فى أى وقت أنهم يحتكرون حركة التحرر الوطنى الفلسطينية وإنما تقف إلى جانبهم حركات المقاومة السياسية فى طليعتها فتح، والتى تلجأ بدورها فى بعض الأحيان إلى اختيار أسلوب العنف الذى غلب عليه الطابع الاستشهادى، الأمر الذى حير الإسرائيليين ومن ورائهم.

ويبقى أن نشير إلى أن غلبة هذا الطابع على حركة المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية إنما انبثق فى جانب منه عن نشوء دولة دينية فى قلب الوطن العربى، هى إسرائيل، مما ساعد على خلق حركات المقاومة ذات الطابع الدينى فى مواجهتها، على أساس أنه لا يفل الحديد إلا الحديد!

الموضوع الثانى

على مَنْ تدق الأبواب؟!

نخطئ إذا تصورنا أن الصدفة وحدها هى التى صنعت تلك الاحتقانات التى انتشرت فى البدن العربى خلال السنوات الأخيرة، والتى نختار منها هنا الأزمة العراقية وتطوراتها على جانب، ثم ما يجرى فى السودان على الجانب الآخر، نموذجاً للتخطيط، بل وللقصد والعمد!

لأول وهلة يبدو وكأن لا علاقة، الأمر الذى أغرى المهتمين على أن يتعاملوا مع كل منهما على حدة، وإذا كان ثمة دلالة على ذلك فهى الافتقار إلى النظرة «الجيوبولوتيكية» التى تتعامل مع الأمة العربية على اعتبارها وحدة بشرية وحضارية وجغرافية لها أبوابها التى ينبغى الذود عنها وإلا انكشفت أمام الطامعين فيها.

تأسيساً على هذا الفهم يمكن القول أنه بينما يمثل العراق الباب الشرقى لهذه الأمة، فإن السودان يمثل بابها الجنوبى، وتتعدد أوجه الشبه بينهما على الرغم مما يبدو من بعد المسافة ..

● فمن ناحية يتفق البلدان فى التركيبة البشرية المعقدة، إذ عادة ما تتداخل الأعراق والثقافات فى دول الأطراف .. فى العراق: أكراد وتركمان فى الشمال،

وعناصر فارسية فى الجنوب، وفيه أيضاً هذا الانقسام المذهبى الحاد، سنة وشيعة، وفيه كذلك مناطق الحضر جنباً إلى جنب مع مناطق البدو، بكل ما يصنعه مثل هذا التداخل من أسباب الاحتكاك.

أما السودان: فهو يعانى من انقسام البلاد إلى كتلتين بشريتين كبيرتين .. الزنوج فى الجنوب والعرب فى الشمال، وهو الانقسام الذى زاد من حدته السياسات الاستعمارية التى سعت إلى الفصل بل إلى الوقيعة بينهما، أكثر من ذلك انتشار النتوءات فى أنحاء أخرى منه .. فى جبال النوبا (وليس النوبة) فى الغرب، وفى مناطق البجة فى الشرق.

● من ناحية أخرى فإن مثل تلك الأقطار الحدودية تتحمل مسئولية، ليس فقط فى الدفاع عن نفسها، وإنما أن تكون باباً منيعًا لصد محاولات التعدى على الداخل، وهو الدور الذى قام به العراق بامتداد تاريخه الوسيط عندما وقف أمام المغول وعانى من ذلك ما عانى، وفعلها مرة أخرى فى الوقوف أمام الفرس فى فترة الحكم الصفوى، ومرة ثالثة بعد قيام الثورة الإيرانية فى السبعينيات وما داعب خيال القائمين عليها من اقتحام هذا الباب الشرقى للأمة. والذى قام به السودان بدوره فى أكثر من مناسبة عندما تحول إلى العمق الاستراتيچى لمصر خلال الحرب العالمية الثانية فى مطلع الأربعينيات، وعندما أدى نفس الدور بعد حرب ١٩٦٧ وحاجة المصريين الذين تولوا مهمة الدفاع عن الأمة إلى مثل هذا العمق، فانتقلت مؤسسات عسكرية عديدة إلى أراضيه.

غير أن الأمر يتحول إلى خطر داهم عندما تنصرف هذه الأقطار عن مهمتها الأساسية فى حماية الداخل لتنقض عليه، فيما حدث فى مطلع تسعينيات القرن الماضى بغزو العراق للكويت، وفيما حدث فى منتصفه بقيام النظام السودانى بمحاولات قلقلة الاستقرار الأمنى فى مصر، والتى وصلت إلى ذروتها فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا.

ولعل أخطر ما يترتب عن الانقلاب على الوظيفة الطبيعية لبلاد الحدود، أو الثغور، كما كان يسميها العرب، أنه يثير رغبة القوى الطامعة، سواء كانت من الدول الكبرى

أو الأقطار المحيطة، فى السعى إلى تحقيق أطماعها، وهو يثير من جانب آخر مخاوف الداخل، الأمـر الذى يمكن أن يصل المسئولون معه إلى التحالف مع تلك القوى الطامعة.

● فضلاً عن كل ذلك تبقى مناطق الأبواب محل صراعات مع القوى المحيطة .. فى العراق تحيط به تركيا من الشمال وإيران من الجنوب، ولعل أشهر الصراعات مع الأولى كانت حول «الموصل» إبان إعادة تشكيل العراق الحديث خلال العشرينيات، ومع الثانية حول «عربستان» التى أفلحت حكومة طهران فى النهاية فى ضمها وسمتها «بخوزستان» زد على ذلك نجاحها خلال السبعينيات فى تضييق الشرفة الخليجية، حتى إن العراق أصبح دولة خليجية بالاسم.

أما فى السودان فالخطر أفدح حيث تحيط به من الغرب دولة إثيوبيا وتحدق به من الجنوب كل من كينيا وأوغندة هذا فضلاً عن المستعمرات الفرنسية القديمة من الغرب، وكثيراً ما تمر علاقاتها بها بأوقات حرجة، وهو بذلك فى موقع التنازع بين الشمال العربى وبين الجنوب الزنجى الذى ترفد إليه منه المياه، فالسودان، شأنه شأن مصر، بلد مصب وليس بلد منبع، كما يتوهم البعض!

بهذا الفهم نحاول إعادة ترتيب الأوراق والبحث عن القوى التى تدق الأبواب بكل ما اتصل بذلك من مخاطر على الأمة العربية أن تعيها ..

وبغض النظر عن مبررات القوى الدولية أو الإقليمية لاقتحام أبواب الأمة فإن النتيجة فى العادة تكون واحدة بالانكشاف أمام الأخطار الخارجية ..

فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العراق خلال الثمانينيات ليقف أمام الثورة الإيرانية، وهى فى عنفوانها وقت أن كانت أقدر على تصدير مبادئها للمناطق المجاورة، وقد أعفى هذا الاستخدام الأمريكيين من التورط بشكل مباشر فى الدفاع عن المناطق التى تتركز فيها مصالحهم النفطية ، ولكن بعد أداء المهمة، وبعد أن همدت الفورة الثورية، وبعد أن أصبح «حاميها حراميها» فيما حاوله صدام حسين فى غزو الكويت، لم تجد واشنطون مندوحة من التدخل فجاءت حرب الخليج الثانية، وحدثت الكسرة فى «أم المعارك»!

وتتضارب الآراء بعد ذلك فى تشخيص الأسباب التى دفعت الأمريكيين إلى عدم الإجهاز على النظام العراقى فى تلك المناسبة، وإن كان أكثرها رواجًا أنهم أرادوا أن تبقى عليه «عفريتا للمآتة» ترهب به البلاد المجاورة، ويكون سبباً وجيهًا لاستنزافها، وإن فعلت ذلك بعد أن قيدته بعشرات القيود بيد الأمم المتحدة.

ولأن السياسة «بلا قلب» فلم يكن مخططو السياسات الأمريكية فى البيت الأبيض والخارجية الأمريكية ليهتموا كثيراً بما يصيب الشعوب العربية من جراء تلك السياسات .. الشعب العراقى الذى حرم من كثير من احتياجاته الضرورية، والتى نال بعضها بالقطارة، وشعوب الخليج التى دفعت، ولا تزال، الفاتورة العالية للوجود الأمريكى، سواء فى المياه التى تطل عليها أو فى القواعد التى انتشرت فيها .. بمعنى آخر أن العراق وإن بقى باباً شرقيًّا للأمة العربية، إلا أن مفتاحه لم يعد لديها، وإنما حصل عليه آخرون!

شىء من هذا حدث للباب الجنوبى، وإن لم يكن بنفس الشكل الدرامى الذى تعرض له الباب الشرقى، فما جرى بعد الانقلاب الذى دبره فصيل من الجيش السودانى، المتحالف مع التيار الإسلامى الذى يقوده حسن الترابى، عام ١٩٨٩ والذى أسمى نفسه «بالإنقاذ» قد أتاح الفرصة للتدخل على النحو الذى يزعزع أركان ذلك الباب، الذى كان مفروضاً على النظام القائم فى الخرطوم صيانته!

وإذا كان نظام «البعث العراقى» بقيادة صدام قد شكل تهديداً واضحاً للبلاد المجاورة حيث تتركز المصالح النفطية الغربية، فقد شكل نظام الإنقاذ تهديدًا للمصالح الغربية فى سائر أنحاء العالم الإسلامى، خاصة بعد تلك السياسات التى اعتمدها والتى قامت على عقد المؤتمرات التى تضم التنظيمات المتطرفة من ناحية، وعلى توفير أسباب الأمان لأفرادها المطالبين من حكوماتهم من ناحية أخرى، سواء بالإيواء أو بتسهيلات الدولة كإعطاء جوازات السفر وما إلى ذلك من ناحية أخرى، وهو لم يميز كثيرا بين فصيل وآخر فى تلك الظروف بدءاً من أشهر إرهابيى العصر، كارلوس، الذى سلمته الخرطوم للحكومة الفرنسية، ووصولاً إلى بن لادن الذى استقر على الأراضى السودانية لفترة غير قصيرة قبل «الخروج الكبير» إلى أفغانستان.

ويلفت النظر هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد غضت الطرف وقت أن كان هذا النظام مصدراً من مصادر التهديد لمصر خلال السنوات الأولى من التسعينيات، إذ يبقى أحد ثوابت سياساتها منذ أن أصبحت لها سياسات شرق أوسطية بعد إصدار مبدأ ترومان عام ١٩٤٧ لاحتواء الدور المصرى، لما تعلمه أن تعاظم هذا الدور يؤدى فى النهاية إلى يقظة عامة للأمة بكل ما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح الغربية.

وبينما ظلت سياسات واشنطون تقوم على صنع هذا الاحتواء بشكل مباشر، بالحرمان من قرض السد العالى أو السلاح، كما حدث خلال الخمسينيات، أو صفقات القمح بشروط ميسورة كما جرى خلال الستينيات، أو بالوكالة ممثلاً فى الدور الذى قامت به إسرائيل، ولا تزال، خاصة بعد حرب ١٩٦٧، أو بالمعونة المالية، كما يحدث حتى هذه اللحظة، فإن نظام «الإنقاذ» فى السودان قام بجانب من هذه المهمة مشكوراً من جانب ساسة البيت الأبيض!

وكان يمكن أن تبقى حكومة واشنطون ساكتة تجاه نظام الإنقاذ السودانى طالما ظل ينفذ سياساتها لولا جملة من الأخطاء التى وقع فيها لعل أخطرها مظاهرته للغزو العراقى للكويت، ومحاولاته اتباع سياسات راديكالية خاصة تجاه دول القرن الإفريقى بكل أهميتها الاستراتيچية، ثم ما تبع ذلك من سياسات داخلية كان أخطرها ممارساته فى الجنوب إبان الحرب الأهلية الطويلة التى استنزفت قواه، والتى خلطت خلالها حكومة الخرطوم بين العسكريين والمدنيين، الأمر الذى انتهى بالجأر بالشكوى من قبل المنظمات الغربية، وهى الشكوى التى وصلت فى بعض الأحوال إلى اتهام حكومة البشير بأنها أعادت تجارة الرق من جديد، وأحيا فى الذاكرة الصورة البغيضة للنخاسين الشماليين والتى كادت أن تنمحى بفعل الزمن!

* * *

على هذه الأرضية تبدأ اللعبة الغربية بدق الأبواب العربية تمهيداً لتحطيمها، بكل ما يترتب على ذلك من تطويق غير مسبوق للعالم العربى، ونبدأ بالباب العراقى وفيما نعدده على النحو التالى:

١) إلهاء الرأى العام العربى والعالمى عما يجرى على الأرض الفلسطينية، الأمر الذى يؤدى إلى تمكين اليمين الإسرائيلى من إحباط الانتفاضة العربية فى الأراضى المحتلة، وفى تقديرنا أن مصر، ومن خلال تصريحات الرئيس مبارك المتوالية تكاد تكون البلد العربى الوحيد الذى لا يفتأ فى كل مناسبة أن ينبه للمخاطر الناتجة عن السياسات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضعها فى بؤرة الاهتمام بديلاً عن تهميشها الذى تسعى السياسات الأمريكية والإسرائيلية إلى تحقيقه. بل أكثر من ذلك فإن السياسة المصرية تعمل على الربط بين القضيتين وكشف الطابع الانفصامى لسياسات حكومة واشنطون.

٢) إضعاف ما تبقى من بقايا ضمان الأمن العربى، صحيح أن الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ قد أسقط أهم أسباب ذلك الضمان، إلا أن محاولات ترميمه بإعادة دور فاعل للجامعة العربية، وعلى الرغم من تولى السيد عمرو موسى لأمانتها، بكل ما عرف عنه من نشاط وحيوية، لم تسعف فى إعادة هذا الدور للحياة، فالملاحظ أنه حتى فيما يتصل بالقرارات التى تستصدرها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من الأمم المتحدة لا يكون للجامعة العربية نصيب فيها، ولو حتى بالإبلاغ الرسمى!

٣) إشاعة روح اليأس داخل صفوف الأمة فى مواجهة السياسات الأمريكية على اعتبار أنها قضاء لا رد له، سواء بما ترد به الأنباء عن استعدادات جيش الولايات المتحدة بقوته الساحقة الماحقة واستخدام الأسلحة غير المسبوقة، أو بتواطؤ بعض الدول العربية فى تقديم التسهيلات المطلوبة لرجال هذا الجيش (الحالة القطرية)، الأمر الذى ينبغى التوقف عنده قليلاً..

فهناك أولاً السجل الأسود للغزو العراقى للكويت، وهى الجريمة المنكرة التى ارتكبها صدام حسين فى حق جيرانه، وقبل ذلك فى حق أمته، ويكون من المنطقى مع هذا السجل أن تتمنى حكومات تلك الدول، ولا نبالغ إذا قلنا شعوبها، التخلص من النظام الحاكم فى بغداد «اليوم لا غداً»، ولكن كيف!!؟

وهناك ثانيا فكرة (القضاء) الأمريكى وليس الإلهى (!!)، ولا مكان لمثل هذه الفكرة فى السياسة، فالقبول بها يعنى ببساطة تجاهل الألف باء الخاصة بها، ففى

السياسة هناك دائماً هامش للحركة، ومقابلة الضغط بضغط آخر حتى وإن لم يكن مساوياً له فى القوة، والمطلوب فهم حقيقة بديهية ألا وهى أن أية دولة لا تعطى لدولة أخرى شيئا حباً فى سواد عيونها، الأمر الذى ينطبق على المعونة الأمريكية لمصر، وبينما يفهم مخططو السياسة الخارجية المصرية هذه الحقيقة، مما لا يغل أيديهم عن التحرك عندما تتعرض المصالح المصرية أو العربية العليا للخطر، فإن كثيرين من سواد الناس لا يفهمونه، ويتطلعون دائما لرغيف خبز العم سام بغض النظر عن أن ينزل فى جوفهم «بالسم الهارى»!

وننتقل إلى الباب الجنوبى فى السودان، وقد ظل قلقا لسنوات طويلة حتى يوم ٢٠ يوليو عام ٢٠٠٢ حين تم التوقيع على «اتفاق ماشاكوس الإطارى بين كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، وذلك تحت مظلة الإيجاد، وبحضور فاعل ومهيمن من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة أصدقاء الإيجاد».

كان هذا هو نص الخبر الذى نشرته الصحف المصرية والعالمية فى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق، والذى يستحق التحليل:

● أنه كان مطروحاً فى نفس الوقت مبادرتان؛ الأولى: عربية (المصرية–الليبية) والثانية إفريقية (الإيجاد بزعامة كينيا)، ولهذا الطرح مغزاه، بحكم ما يمثله جنوب السودان من الباب الجنوبى لمصر والعالم العربى، وكان على الولايات المتحدة أن تختار، ووقع اختيارها على مبادرة الإيجاد وما صحب ذلك من تهميش الدور المصرى، ومرة أخرى نتوقف عند هذه القضية الحيوية..

● كان أخطر ما تم الاتفاق عليه فى ماشاكوس «إقرار مبدأ حق تقرير المصير للجنوبيين»، وعلى الرغم من أن سائر الفرقاء موافقون على ذلك فإن لمصر موقفاً وإن بدا غير معلن، إلا أنه لا يشير إلى المشاركة فى تلك الموافقة، الأمر الذى دفع أحد الساسة البارزين من الشماليين إلى أن يبدى اندهاشه من هذا الموقف، وكأنما يردد المثل القائل بأنه مع اتفاق الطرفين المعنيين «أنت مالك بقى ياقاضى»!

الإجابة: بأنه بحكم التاريخ والجغرافيا، وبحكم المصلحة القومية العليا، ليس لأى سلطة فى القاهرة، من قبل أو من بعد، التفريط فى الباب الجنوبى، والقبول بما تم

الاتفاق عليه فى ماشاكوس يثير الكثير من المخاوف التاريخية القديمة خاصة مع وجود قوة عظمى وراءه، سوف تملك أقوى أسلحة احتواء الدور المصرى إذا ما وضع موضع التنفيذ.

وكان المصريون واعين دائمًا لهذه الحقيقة، فى بعوث سليم قبطان إلى جنوب السودان فى عصر محمد على، وفى النفقات الهائلة التى تحملتها الخزينة المصرية فى عصر إسماعيل، سواء لضم أوغندة أو لتحييد إثيوبيا (الحبشة)، وفى أن كان جنوب السودان آخر المناطق التى أتموا إخلاءها بعد الثورة المهدية، وفى رفضهم لقانون المناطق المغلقة Closed Districts الذى فرضته الإدارة الاستعمارية البريطانية لفصل الجنوب عن الشمال، والذى ظل محل انتقادات مريرة من جانب الصحف المصرية، وأخيراً فى موقف المفاوض المصرى فى المفاوضات التى انتهت إلى اتفاقية عام ١٩٥٣ والذى سعى إلى إحباط كل المحاولات البريطانية لأن يكون للجنوب وضعا متمايزا عن الشمال، وإن كانت قد أقرت «بحق تقرير المصير» للسودان كله، شماله وجنوبه.

وبعد أن وضعت هذه الاتفاقية موضع التطبيق وانتهت بتفسخ وحدة وادى النيل وانفصال الجنوب، رغم كل البشائر التى كانت تدل على إمكان تحقيقها، وعت القاهرة الدرس.

بعض هذا الدرس أن حق تقرير المصير يقود فى النهاية إلى الانفصال، وبينما كانت احتمالات الوحدة أقوى خلال خمسينيات القرن الماضى، وانتهى الأمر إلى الانفصال رغم ذلك، فإن النهاية المؤكدة لإقرار هذا المبدأ هى انفصال الجنوب، فإغراء قيام دولة مستقلة عن حكومة الخرطوم التى عانى الجنوبيون ما عانوا من سياساتها منذ قيام جمهورية السودان عام ١٩٥٦ لن يقف أمامه أى إغراء آخر.

البعض الآخر من هذا الدرس أن ترك الأمور للساسة الشماليين، بكل ما عرف عنهم من فساد وطائفية وتحزب هو الذى قاد إلى تلك النهاية الحزينة، حتى إنهم وضعوا القضية فى النهاية فى قالب «اقتسام السلطة والثروة»، وكان بالأولى أن يصفوها «باقتسام الغنائم»، وهو قبل أى شىء آخر ما دفعهم إلى قبول ما تم التوصل إليه فى ماشاكوس!

البعض الأخير من نفس الدرس أن ما سوف يؤدى إليه هذا الاتفاق إنما القضاء المبرم على حلم «وحدة وادى النيل» والذى بقى له بعض الوجود فى حالات تحسن العلاقات بين حكومتى القاهرة والخرطوم، وكان أظهرها ما جرى فى عهدى الرئيس السادات والرئيس نميرى من مشروع التكامل المصرى السودانى، وفى تقديرنا، وعلى الرغم مما يبدو من صعوبة التحقيق، أن الحل المتبقى هو العودة إلى طرح المشروع الكبير بوحدة وادى النيل الذى يضم إلى جانب مصر كلا من شمال السودان وجنوبه، فهو وحده القادر على قيام دولة حقيقية بطول هذا النهر، بدلاً من قيام أشباه دول أثبت نصف القرن الماضى استحالة استمرارها!

ولا يبقى بعد كل ذلك إلا أن نستعد لقرعات الأبواب التى تدق على رءوسنا، وأن ندرك بأن إسكاتها، أو على الأقل التخفيف من حدتها، أمر ممكن!

الموضوع الثالث

النهَّـابـون!

وصلت الدراما العراقية إلى ذروتها المأسوية بالصور التى نقلتها القنوات الفضائية والصحف السيارة من أخلاط من البشر يعربدون، يسلبون وينهبون ويعيثون فساداً فى شوارع العاصمة بغداد، فضلاً عن المدن الكبيرة؛ الموصل فى الشمال والبصرة فى الجنوب، الأمر الذى يستحق مع الاستهجان التفسير.

ولأن تناول هذه القـضـيـة مـحـفـوف بالمحـاذير نرى أولاً تسـجـيل عـدد من الملاحظات:

• لا تعنى كل الجوانب المحيطة بهذا الموضوع تبرئة قوات الغزو الأنجلو ـ أمريكى من مسئوليتها الأدبية والمادية، عما جرى ويجرى، فالاستيلاء على السلطة لا يعنى أبداً مجرد إسقاط النظام القديم، وإنما يعنى قبل ذلك وبعده تحمل تبعاته. حتى لو كان هذا الاستيلاء قد تم غصباً ورغم أنف المجتمع الدولى.

• القول (بإخلاط) مقصود، إذ تؤكد مشاهدة اللقطات التلفزيونية التى توفرت عن عمليات النهب، أن النهابين جاءوا من فئات اجتماعية عديدة، ولا شك أن التباين البشرى فى بلد مثل العراق يقدم المدد اللازم لمثل تلك الأحداث المحزنة.

• وتشير كل الدلالات إلى أن مثل تلك الأحداث قد استشرت فى المدن الكبرى أكثر مما أصابت المناطق الريفية والبدوية، وهو أمر طبيعى، إذ إنه فى تلك المناطق الأخيرة تخف حدة التباين وتشيع درجة من الانسجام الناجم عن غلبة عصبية بذاتهاَّ، قبلية أو أسرية أو مذهبية، الأمر الذى يصعب كثيراً من مهمة النهابين.

السوابق التاريخية :

وأول الزوايا التى يمكن النظر من خلالها لتلك الأحداث الكئيبة (السوابق التاريخية)، فالنهّابون كانوا موجودين دائماً فى مناسبات سابقة وإن اختلف الشكل، وهو وجود مرتبط باختفاء السلطة، خاصة عندما يكون هذا الاختفاء مباغتاً.

حدث مرة فى عهد الثورة الفرنسية التى تروى وقائعها كثيراً من قصص الرعاع ربما كان أهمها ما جرى يوم ١٠ أغسطس عام ١٧٩٢ حين هاجم هؤلاء قصر التويلرى، الأمر الذى اضطر لويس السادس عشر إلى الجلاء عنه، وحتى يمنع الحرس الملكى غوغاء باريس من سلب كل ما فى القصر أطلقوا عليهم النيران، الأمر الذى انتهى بسقوط مائة وستين منهم فى قاعات القصر وساحاته.

فى التاريخ المصرى حدث شىء قريب من هذا يوم ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ حين بدا غياب السلطة بعد إضراب رجال البوليس فتحرك رعاع القاهرة وانقضوا على عددٍ من المتاجر الكبيرة، والفنادق والكازينوهات الموجودة فى وسط المدينة وأضرموا فيها النيران بعد أن نهبوها، الأمر الذى دخل معه هذا اليوم التاريخ بوصفه يوم حريق العاصمة المصرية.

غير أن الأمر يختلف بالنسبة لهاتين الواقعتين عنه فيما جرى فى بغداد وأخواتها..

فما جرى للتويلرى وغيره من قصور الأشراف حدث فى إطار ثورة عامة ذات طابع سياسى ساعية للتخلص من النظام الملكى وإنهاء عصر أسرة البوربون، وذات طابع اجتماعى ماثل فى سعى البورجوازية الجديدة التى نشأت وتقوت بعد نجاح الثورة التجارية National Mercantilism، إلى أن تستأثر بنصيب من السلطة يتناسب مع قدراتها الاقتصادية، ولم يرفع القائمون بها أبداً شعار «النهب للنهب»!

وما جرى فى القاهرة بعد مائة وستين عاماً حدث فى إطار حركة وطنية ساعية للتخلص من الوجود الاستعمارى البريطانى، وليس كإحدى نتائجه كما هو حاصل بالنسبة للعراق .. فقبل يوم واحد من الحريق المشهور كان الجيش البريطانى فى قناة السويس قد أجرى مذبحة فى عساكر «بلوكات النظام» الموجودين فى مبنى المحافظة بالإسماعيلية، وكان رأس السلطة، الملك فاروق، يحتفل بمولد ولى عهده دون ما اهتمام بمشاعر المصريين المشتعلة.

يتأكد ذلك من طبيعة حركة النهب والحرق والتى انصرفت بالأساس، فيما عدا استثناءات محدودة، إلى الرموز التى تعبر عن الهيمنة الأجنبية .. محلات كبرى مثل شملا وشيكوريل، نادى للجالية البريطانية، تيرف كلوب، سينما مترو، وغيرها من المؤسسات الشبيهة، ولم يحدث أن نهب هؤلاء مستشفى أو مدرسة ناهيك عن المتحف الوطنى الذى يستحيل إعادة بنائه واستعادة مقتنياته، مهما كانت التكلفة.

احتلال غير مسبوق :

ولا يقتصر التفرد على السوابق التاريخية للحدث، وإنما يمتد للسوابق التاريخية عن الظروف التى صنعت الحدث، فعلى حد علمنا؛ لأول مرة تتحالف دولتان عظميان لإسقاط نظام حكم فى دولة من دول العالم الثالث، إذ جرت العادة من قبل على أن تستعين أنظمة الحكم بالدول الكبرى وليس العكس!

فى مصر مثلا استنجد الخديو توفيق بالتدخل الأجنبى ممثلاً فى كل من فرنسا وبريطانيا لوقف تعاظم الثورة الوطنية التى قادها أحمد عرابى، وانتهى الأمر بأن التهمت حكومة لندن الكعكة وحدها، وفرضت الاحتلال، حماية للخديو والأسرة العلوية.

فى بلاد أخرى تم تقنين هذه العلاقة فى اتفاقيات شكلية هى التى عرفت بالحماية Protectorate ، وكانت فى أغلبها كما حدث فى المغرب وتونس بهدف حماية الحاكم، الذى وصف بصاحب السلطة الشرعية، فى مواجهة قلاقل شعبية كانت ناتجة فى الغالب عن اختلالات اقتصادية سببها الديون الأجنبية، التى تسببت فيها فى العادة الدول أصحاب المطامع.

وأخذت هذه العلاقة شكلاً دولياً بعد الحرب العالمية الأولى حين نشأ نظام الانتداب Mandate الذى أقرته عصبة الأمم، بما كان يعنى أنه قد طرأ على هذه العلاقة عنصر ثالث، هو المجتمع الدولى ممثلاً فى تلك الهيئة، مما استمر بعد الحرب العالمية الثانية حين ابتكرت هيئة الأمم المتحدة نظام الوصاية Trusteeship .

ولأن هذا المخلوق الشاذ الذى صنعته سياسات واشنطون ولندن، والذى ليست له أية سوابق تاريخية، فقد كان من المنطقى أن يخلق وضعًا مشوهاً، غير ذلك الوضع الذى صنعته تلك السوابق.

فبالنسبة للاحتلال أو الحماية كان هناك حكومة قائمة بالفعل أبقى عليها الوافدون الجدد فى العادة وحرصوا من خلالها على تحقيق مصالحهم، وبالنسبة للانتداب أو الوصاية كان هناك عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة التى تقدم الغطاء الشرعى للسلطة الجديدة.

بمعنى آخر أن ما حدث فى العراق كان انتقالاً غريبًا من سلطة باطشة إلى «اللاسلطة»، فالغزاة لم يأتوا بناء على دعوة من أى طرف فى البلاد، حتى لو كانوا قد استخدموا بعض فصائل المعارضة توسلاً لإيجاد البديل، ومن ثم فقد افتقروا للشرعية وهو الأمر الذى لا نشك أنه كان وراء تشجيع النهّابين على القيام بما قاموا به، فالشعوب تملك قرون استشعار!

زيادة حجم طبقة الحرافيش :

على الجانب الآخر هناك الفوارق الطبقية التى نعتقد أنها قد ازدادت اتساعًا خلال فترة حكم «حزب البعث العربى الاشتراكى»، والذى لم يبق له بقية من اسمه، خاصة فى طبعته العراقية، ولأسباب عديدة:

١) فهو الحزب (القومى) الذى حرص طول الوقت على أن ينحى مصر عن دورها القيادى، ومعلوم حجم الدور الذى لعبه صدام حسين بعد عقد اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وما تبعها من عقد مؤتمر القمة فى بغداد حيث كان الرجل حريصاً كل الحرص على إزاحة مصر عن موضعها الطبيعى فى قيادة الأمة، فيما تم من إجراءات نقل الجامعة العربية إلى تونس، ونقل بعض مؤسساتها على رأسها معهد البحوث والدراسات العربية إلى بغداد.

وفى نفس السياق كان هو الحزب الذى قام تحت لواء «القائد الملهم» بغزو دولة الكويت عام ١٩٩٠، وهو بذلك افتتح عصر الحروب العربية- العربية، بكل ما نتج عن ذلك من اتساع الخرق الذى يدخل منه النفوذ الأجنبى والأطماع الاستعمارية، وكان هو نفسه أول من دفع الثمن .. حصاراً ثم حرباً وأخيراً احتلالاً.

٢) أما الاشتراكية فنظن أنها لم تتم إهانتها بقدر ما تمت فى العهد الصدامى، فالعراق كان مؤهلاً بحكم ثرواته الطائلة، النفطية والزراعية، أن يقدم النموذج الأمثل

لما كان يدعو إليه البعث من حياة الرفاهية لأبنائه، وهو ما نشك كثيراً أنه قد تحقق، ولو فى أدنى درجاته، الأمر الذى تتعدد أسبابه..

ربما كانت أهم تلك الأسباب ـ فى رأينا ـ الحروب العبثية التى خاضتها البلاد خلال فترة ربع القرن التى تحكم فيها صدام حسين فى مصائر البلاد، حرب الخليج الأولى مع إيران، وكانت بأى المقاييس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وحرب الخليج الثانية بغزو الكويت، وكانت هذه المرة وبأى المقاييس ضد مصالح الأمريكيين. ومعلوم أن هذه الحروب قد استنزفت فوائض البترول أولا بأول، الأكثر من ذلك أنها قد استنزفت ذات الفوائض للدول المجاورة، على رأسها الكويت، التى ظل يبتزها بامتداد سنوات حربه مع إيران.

من بين تلك الأسباب أيضاً طبيعة نظام الحكم الذى يقوم على دائرة ضيقة من أصحاب المصالح، والذين طالما حققوا مصالحهم، على حساب الخزينة العامة، واقتنوا الثروات التى هرّبوا بعضها، وتحول البعض الآخر إلى قصور وحياة مترفة ليس لها صلة بالاشتراكية المزعومة.

منها أخيراً ما اتصل بعبادة الفرد ومحاولة تأليه شخص صدام حسين، الأمر الذى انصرف أحياناً إلى المؤسسات القديمة التى تسمت باسمه مثل مطار بغداد الدولى، أو تجمعات القصور الرئاسية هنا وهناك، والتى أنفق عليها بالضرورة مبالغ طائلة، ناهيك عن التماثيل والصور الضخمة التى امتلأت بها أحياء بغداد والمدن الكبيرة الأخرى، هذا فضلاً عن إغداقه على بعض المنتفعين فى البلاد العربية بهدف «صناعة الإله العراقى»، حتى إن قصصاً كثيرة كانت تروى عن الكرم الذى لقيه بعض المثقفين العرب للتسبيح بحمده، بدءا من المكافآت المالية وانتهاء بالسيارات «المرسيدس»، والذى فاق فى بعض الروايات قصص ألف ليلة وليلة، ولم يكن يعلم أنه مثل تمر تلك البلاد المشهور .. فآلهة «العجوة» لا يلبث أن ينقلب عليها العباد فيلتهمونها فى أول فرصة!

كل ذلك ـ فى تقديرنا ـ تم على حساب السواد الأعظم من الشعب العراقى، ومع أننا لا نملك دراسة أكاديمية موثقة عن حجم أبناء الطبقة الدنيا أو أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة من أبناء هذا الشعب، إلا أن كل تلك الشواهد السابقة تقود إلى الاعتقاد أنها حالة لم تكن تسر عدو ولا حبيب، الأمر الذى عبرت عنه صور النهابين.

ولا نملك فى هذه المناسبة سوى استدعاء صور أبناء تلك الطبقة التى طالما عبر عنها مؤرخو الحوليات وعلى رأسهم شيخ المؤرخين المصريين عبد الرحمن الجبرتى، والذى وصف هؤلاء تارة بالحرافيش وتارة أخرى بالحشرات، وكانوا موجودين فى أى وقت .. المهم الظروف التى تسمح لهم بالخروج من أزقتهم وحواريهم، وقد أتاحتها لهم سياسات صدام جنباً إلى جنب مع الغزو الأنجلو-أمريكى .

الغياب الكامل للسلطة:

من المسلم به أن النظام العراقى برئاسة صدام حسين قد استخدم أسوأ السبل، وأحدثها فى ذات الوقت، للتحكم فى العراقيين وليس لحكمهم، فقد خصخص الرجل كل أدوات الحكم لصالحه على نحو يثير الدهشة.

فالمعلوم أن للدولة جيش واحد، غير أن ما حدث خلال الربع الأخير من القرن أن تعددت جيوش العراق، فهناك فضلاً عن القوات المسلحة الوطنية، فدائيو صدام ومليشيات حزب البعث، والحرس الجمهورى والذى كان مفروضا أنه يضم القوة الضاربة من العسكرية العراقية، ولنا مجموعة من الملاحظات على هذا التكوين الغريب:

أولاً: أنه باستثناء القوات المسلحة التى توارت خلف تلك القوى المختلفة، فإنها كانت بدرجة أو بأخرى تدين بالولاء لشخص صدام حسين أكثر مما كانت تدين بالولاء للعراق الوطن، الأمر الذى يبدو من أنها كانت جميعًا تصب فى نهر القوة لرئاسة الجمهورية بدءاً من الحرس إلى الحزب إلى المليشيات التى تسمت باسمه!

ثانيًا: أنه قد صحب هذا التعدد شكل من التمييز بين فئة وأخرى من تلك الفئات المتعددة، لا بد وأن يكون قد أثر بالسلب على تماسك القوة العسكرية العراقية، ونرى أن كلاً منها قد سعت بكل السبل إلى تأكيد ولائها للشخص بغض النظر عن النتائج.

خطورة مثل هذا النهج أن التبادلية التى يمكن أن تحدث فى حالة انهيار ركن من أركان قوة الدولة تغيب عنها .. فقد عرفت مصر مثلاً فى أكثر من مناسبة انهيار القوة الأمنية، فكان المسئولون يلجئون فوراً إلى الجيش، حدث هذا مرة بعد حريق القاهرة المشهور، وحدث مرة ثانية بعد حركة العصيان التى قامت بها قوات الأمن المركزى خلال الثمانينيات.

مع القوات المسلحة هناك قوات الأمن وكانت الزعامة السياسية للعراق حريصة طول الوقت على أن تؤكد قوتها الباطشة، وأنها قادرة أن تطول خصومها في أى وقت وفى أى مكان، ولا ينسى الكثيرون أعمال المخابرات العراقية خلال السنوات الأولى من الحكم الصدامى من تعقب خصومه خارج البلاد واغتيالهم، كما لا ينسون خصوم الداخل الذين كانوا يختفون بقدرة قادر ولا يظهر لهم أثر، وإلى الأبد.

ونرى أن الرجل كان حريصاً طول الوقت على أن يؤكد صورته الباطشة، ولعل قصة أزواج بناته وأبناء عمومته فى نفس الوقت الذين لجئوا إلى الأردن، وبعد اتصالات وافق على عودتهم، بيد أنه ما أن وطأت أقدامهم أرض الوطن حتى طلع عليهم رجاله وفتكوا بهم فتكا ذريعا، وكأنما أراد أن يقول بذلك أنه لا تسامح حتى مع أقرب الأقربين!

أضف إلى كل ذلك القصص التى راجت عن غرف التعذيب والسراديب الواقعة تحت الأرض وأوانى المواد الكيماوية الضخمة التى يذيب فيها خصومه، وإذا كنا لا ندرى بالضبط مدى صحتها ؛فإن ما نعلمه أن الدوائر المحيطة بالرجل لم تحاول أن تنفيها أو تتنصل منها، وهى بذلك إنما أرادت أن ترسخ فى وجدان العراقيين الصورة المخيفة لنظام الحكم.

والمشكلة فى مثل هذا النظام أنه قادر على البقاء طالما كان رمزه على قيد الحياة، أو فى مركز القيادة، أما إذا اختفى فينهار كل شىء معه؛ لأن الخيط الرفيع بينه وبين الوطن قد اختفى، الأمر الذى يفسره حرص صدام بامتداد أسابيع الحرب الثلاثة على أن يظهر بين العراقيين وأن يؤكد على هيمنته عليهم، مما تكشف عنه الصور التى نقلتها التسجيلات التى صورت له، وقد وقف بين المواطنين الذين هرعوا لتقبيل يديه الكريمتين!

يبقى أخيرا تلك العلاقة المعقدة بين بعض الشعوب العربية وبين «الملكية العامة»، إذ بينما نجح الغربيون أن يرسخوا فى نفوس أبنائهم أنه ملكية شعبية، أو بمعنى آخر ملكية كل ابن من أبناء الوطن، فقد افتقر أغلب العرب، وربما كثير من أبناء العالم الثالث، إلى فهم هذه الحقيقة، إذ ظلوا ينظرون إلى الملكية العامة على اعتبارها ملكية الحكومة بكل الانفصام القائم بينهم وبينها.

ونعزو ذلك بالأساس إلى الافتقار إلى حد معقول من الديموقراطية يدفع هؤلاء إلى النظر للقضية من زاوية أن «البلد بلدهم»، وكلما زاد الانفصام بين السلطة وبين جماهير الناس، خاصة من أبناء الطبقات الفقيرة، كلما زاد ميل هؤلاء إلى التخريب الذى يصل إلى حد النهب والسلب، عندما تواتيهم الفرصة لذلك.

ويصل الأمر إلى غير المعقول، فيما حدث من نَهَّابى بلاد الرافدين، أنهم لم يكتفوا بتدمير رموز السلطة الطاغية التى تحكمت فى رقابهم من قبل مثل القصور الرئاسية أو أجهزة الأمن أو المخابرات، بل إنهم اتجهوا إلى مرافق الخدمات التى يفترض أنها قائمة لمنفعتهم قبل أى شىء آخر، ولعل ما حدث للمدارس والجامعات والمستشفيات يقدم النموذج على ذلك، وهم فى هذا قد تخلوا عن أية مشاعر وطنية خاصة فيما حدث من تخريب المتحف الوطنى ونهب قطعه الأثرية، وهو يقينا ملك لتاريخ العراق وليس ملكاً لصدام حسين أو أى نظام قبله أو بعده!

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. maktabetelosra.. org
E - mail : info @egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٧٠٣ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 01 - 9737 - 8